إنتفاضة الشباب

هذا الكتاب

يتعرض إلى أهم المحطات السياسية التي تخللت العام الذي أعقب صدور قرارات الدورة ٢٧ للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى الانتفاضة الشبابية حتى مطلع شهرها السادس، أي عملياً من آذار (مارس) ٢٠١٥ وحتى آذار (مارس) ٢٠١٦..

بتناوله لهذين الموضوعين: قرارات المجلس المركزي، وإنتفاضة الشباب، مع ما أحاط بهما من تداعيات، يضعنا هذا الكتاب أمام تطورين بارزين في الحالة الفلسطينية، لأهميتهما الراهنة، وكذلك المستقبلية، كونهما يؤسسان لوجهة الخلاص من الاحتلال: سياسياً، بالتحرر من عملية أوسلو المتواصلة حتى يومنا بأشكال وصيغ مختلفة؛ وميدانياً بالمقاومة من خلال أهم تعبيراتها المتمثلة بالانتفاضة الشعبية الشاملة التي ينبغي السعي لارتقاء إنتفاضة الشباب إليها بتوفير شروطها السياسية والتنظيمية على المستوى الوطني.

«إنتفاضة الشباب» كتاب يحمل الرقم ٣١ من سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، التي إفتتحت إصداراتها بكتاب «الطريق الوعر» في العام ١٩٩٧، وساهمت بالقراءة التحليلية المعززة بالوثائق والمراجع ذات الصلة في متابعة تطورات الشأن الفلسطيني بجوانبه كافة في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة. ومن هذه الزاوية يشكل هذا الكتاب إضافة مفيدة لمتابعي القضية والحركة الفلسطينية والناشطين في صفوفها.

المركز الفلسطيني
للتوثيق والمعلومات
(ملف)

- الدار الوطنية الجديدة - دمشق
- الفرات للنشر والتوزيع - بيروت
- شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - بيروت

السعر: فلسطين والأردن 8 دينار أردني
الدول العربية 10 دولار أو ما يعادلها
أوروبا والأمريكيتين وباقي الدول: 15 يورو أو 15 دولار أو ما يعادلها

سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» ٣١
إنتفاضة الشباب
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)

سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» ٣١

إنتفاضة الشباب

فهد سليمان
صالح زيدان
معتصم حمادة
عبد الغني هَلَلو

إنتفاضة الشباب

الكتاب: انتفاضة الشباب.
تأليف: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠١٦.

جميع الحقوق محفوظة

الناشرون:

- **الدار الوطنية الجديدة ـ دمشق ـ سوريا:**

ص. ب ٥٩٥٣ ـ تلفاكس ٢٢٤٨٥٦٠٠ ـ خليوي ٠٩٣٣٤٦٠٢٢ ■

- **الفرات للنشر والتوزيع:**

بيروت ـ هاتف ٧٥٠٥٥٤ ـ ٠١ خليوي ٧٢٢٤١١ ـ ٠٣ ■

- **شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر:**

بيروت ص. ب ١٤/٦٠٤٧هاتف ٣٠٥٥٩٦ ■

تصميم الغلاف: الفنان م. جمال الأبطح
الإخراج: زكريا شريف

سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» - ٣١

إنتفاضة الشباب

فهد سليمان
صالح زيدان
معتصم حمادة
عبد الغني هَلَلو

هذا الكتاب..

*«**إنتفاضة الشباب**» يستكمل ما شرع به كتاب سبقه بعنوان «**ما بعد الجرف الصامد**»[1] توقف أمام الحرب الثالثة على قطاع غزة منذ نهاية العام ٢٠٠٨، ونتائجها على مختلف الصعد في الشهور الستة الأولى التي تلت وقف إطلاق النار في ٢٠١٤/٨/٢٧، أي عملياً حتى مطلع آذار (مارس) ٢٠١٥، تاريخ إنعقاد الدورة ٢٧ للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.*

لقد تميّزت هذه الدورة بقراراتها[2] التي كان من المفترض أن تعيد تأسيس علاقة السلطة الفلسطينية بالإحتلال بوجهة الإنعتاق من قيود الإتفاقيات المجحفة التي كبّلت الحالة الفلسطينية بمرجعيات عملية أوسلو، فكشفت التراب الوطني على مزيد من التهويد والإستيطان، والإقتصاد الوطني على مزيد من الخراب والإستتباع، والشعب الفلسطيني على مزيد من القتل والإضطهاد.

الإتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي في إطار عملية أوسلو، فتحت الطريق أمام تعاظم الجموح العدواني للمشروع الصهيوني في مسعاه الدائب لتقويض المشروع الفلسطيني في الإستقلال الوطني والعودة إلى الديار في إطار حق تقرير المصير؛ وبالمقابل أرست قرارات الدورة ٢٧ للمجلس المركزي الأساس لبرنامج الإنفكاك المتدرج عن الإحتلال، ومن هنا أهمية هذه القرارات، التي تسلط الضوء – في الوقت نفسه – على فداحة الخطأ في تأجيل وضعها موضع التنفيذ ■

■ ■ ■

---

(١) هو الكتاب الرقم ٣٠ من سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، تأليف المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ط١: تموز (يوليو) ٢٠١٥. من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف).

(٢) راجع قرارات الدورة ٢٧ للمجلس المركزي والقراءة النقدية فيها، ص ١٧٩ – ٢٤٧ من كتاب «ما بعد الجرف الصامد». مصدر سبق ذكره.

يتعرض هذا الكتاب إلى أهم المحطات السياسية التي تخللت العام الذي أعقب صدور قرارات المجلس المركزي الآنف ذكرها وصولاً إلى الإنتفاضة الشبابية في مطلع شهرها السادس، أي عملياً بين آذار(مارس) ٢٠١٥ وحتى آذار (مارس) ٢٠١٦، من خلال فصول:

■ **الفصل الأول:«من الدورة الـ ٢٧ للمجلس المركزي إلى إنتفاضة الشباب . . رؤية وإتجاهات عمل»**، **والثاني:«جولة في الحالة الفلسطينية»**، الأول بالوثائق الصادرة عن الهيئات المركزية للجبهة الديمقراطية، والثاني من خلال المقابلات الصحفية مع قياداتها، يتناولان معاً، وبدرجة عالية من التحديد هذين الموضوعين الرئيسيين [قرارات المجلس المركزي + الإنتفاضة الشبابية] لأهميتهما الراهنة، وكذلك المستقبلية، كونهما يؤشران إلى وجهة الخلاص من الإحتلال: **سياسياً**، بالتحرر من عملية أوسلو المتواصلة حتى يومنا بأشكال وصيغ مختلفة؛ و**ميدانياً** بالمقاومة من خلال أهم تعبيراتها المتمثلة بالإنتفاضة الشعبية الشاملة التي ينبغي السعي الجاد لإرتقاء الإنتفاضة الشبابية إليها بتوفير شروطها السياسية وطنياً، وهو الأمر الذي لم يتأمن حتى الآن.

■ على خلفية الإنقسام الداخلي الذي تكرس منذ منتصف العام ٢٠٠٧، يتناول **الفصل الثالث: «في الوضع الفلسطيني الداخلي»** أسباب معارضة الجبهة الديمقراطية للدعوة المتعجلة للمجلس الوطني الفلسطيني، ليحدد ما هو المطلوب من إنعقاد لدورة القادمة للمجلس الوطني على مستوى التحضير الوطني المتأني والجامع للقوى السياسية الذي يلتقي مع إستحقاق تجاوز الإنقسام وإستعادة الوحدة المؤسسية على قاعدة البرنامج المشترك. كما يتناول هذا الفصل مسألة المشاركة على أسس ديمقراطية في عملية صنع القرار الوطني كأساس لتجاوز الإنقسام وصون الوحدة الوطنية.

■ **الفصل الرابع: «جولة في الإقتصاد السياسي الفلسطيني»** يتوقف في

محوره الأول أمام توأم إتفاق أوسلو المتمثل ببروتوكول باريس الإقتصادي الذي يشكل عقدة إختناق للإقتصاد الفلسطيني، حيث لا خروج منه إلا باعتماد توجه سياسي آخر يقوم على فك الإرتباط مع الإحتلال. أما المحور الثاني، فهو مساهمة جادة في الحوار الدائر وسط عديد الجهات السياسية والأكاديمية حول العلاقة بين إتجاهات (دينامية) التكوين الطبقي في أراضي الـ ٦٧ وإمكانيات مواصلة عملية التحرر الوطني.

■ ***الفصل الخامس:*** *«**غزة تحت الإنقسام والحصار**» يتناول المعاناة المديدة وشروط الحياة فائقة الصعوبة للقطاع المضغوط بين شاقوفي الإنقسام من جهة، والحصار من جهة أخرى، على يد ثلاثة عناوين متعلقة بانقسام القضاء وضرورة إصلاحه، وأزمة الخريجين التي تصب في مجرى العاطلين عن العمل لتعظيمه، والحالة الإقتصادية المتفاقمة عموماً التي جعلت العام ٢٠١٥ هو الأسوأ إقتصادياً بالنسبة للقطاع.*

■ ***الفصل السادس:*** *«**اللاجئون الفلسطينيون في سوريا**» يبحث في محنتهم في ضوء الأزمة الإستثنائية التي تجتاح البلد منذ خمس سنوات، مع لفتة خاصة إلى مخيم اليرموك، لموقعيته التي تكاد تكون كيانية بالنسبة للحالة الفلسطينية في البلد ودورها الوطني. كما يتناول هذا الفصل بشكل ملموس الإحتياجات والمخارج والمهام التي من شأنها أن تساعد الفلسطينيين في البلد على تجاوز هذه المحنة.*

■ *«**الإنتخابات الإسرائيلية**» هو عنوان **الفصل السابع** الذي قارب بالتحليل والمعطيات الرقمية نتائج إنتخابات الكنيست الرقم ٢٠، التي تمخضت عن إنتصار جديد لمعسكر اليمين الصهيوني، لكنها بالمقابل رفعت تمثيل القوائم العربية من ١١ إلى ١٣ نائباً، بعد أن خاضت الإنتخابات هذه المرة موحدة في إطار «القائمة المشتركة»■*

■ ■ ■

__الفصل الثامن__ والأخير: «__في ذكرى رحيل قادة__» يخرج عن سياق القضايا السياسية المباشرة موضوع الفصول السابقة، إذ ينطلق من كلمة كُتبت في تأبين نهاية محمد، القيادية المؤسسة في كلٍ من الجبهة الديمقراطية والحركة النسائية الفلسطينية، ليستعيد وقفات مماثلة أمام قامات قيادية شامخة في الحركة الوطنية الفلسطينية [د. جورج حبش وأبو علي مصطفى] والحركة الإشتراكية في مصر [د. أحمد نبيل الهلالي] ■

■ ■ ■

«__إنتفاضة الشباب__» كتاب يحمل الرقم ٣١ من سلسلة «__الطريق إلى الإستقلال__»، التي إفتتحت إصداراتها في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ بكتاب «__الطريق الوعر__»، وساهمت بالقراءة التحليلية المعززة بالوثائق والمراجع ذات الصلة في متابعة تطورات الشأن الفلسطيني بجوانبه كافة، منذ إنطلاق العملية السياسية في إطار مؤتمر مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١) وحتى يومنا. ومن هذه الزاوية يشكل هذا الكتاب إضافة مفيدة لمتابعي القضية والحركة الفلسطينية والناشطين في صفوفها ■

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

(ملف)

من الدورة ٢٧ للمجلس المركزي
إلى إنتفاضة الشباب..
رؤية وإتجاهات عمل

- ما بعد المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧.
- من أجل إستنهاض المقاومة الشعبية.
- من إنتفاضة الشباب إلى الإنتفاضة الشاملة.
- الإنتفاضة في دائرة فصائل العمل الوطني.
- الإنتفاضة في شهرها السادس.. ٩ موضوعات.

ما بعد المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧[١]

(١)
المجلس المركزي .. محطة سياسية مميزة

■ شكلت الدورة السابعة والعشرون للمجلس المركزي الفلسطيني (٤-٢٠١٥/٣/٥) محطة سياسية فلسطينية مميزة؛ فهي جاءت عشية إنتخابات الكنيست (٢٠١٥/٣/١٧)، وبعد حوالي السنة على إنعقاد الدورة السابقة للمجلس. وفي إتجاه يتجاوز ما جاء في كلمة الافتتاح لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس، التي أعاد فيها التأكيد على إستعداده لاستئناف المفاوضات، أصدر المجلس المركزي بياناً ختامياً، تجاهل فيه أي ذكر مباشر للمفاوضات، وقدم إجابات على سلسلة من القضايا كانت موضع خلاف مع القيادة الرسمية الفلسطينية.

■ تجاهل المجلس المركزي في قراراته التطرق المباشر إلى العملية التفاوضية مع الجانب الإسرائيلي، ودعا إلى **تدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، كما دعا إلى مؤتمر دولي**، برعاية مجلس الأمن الدولي والدول الخمس الكبرى، وبمشاركة عدد من الدول المعنية، وتحت سقف قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما يضع حداً لسياسة الانفراد الأميركي، ويلزم دولة الاحتلال الإسرائيلي بمتطلبات التسوية السياسية المتوازنة، بما في ذلك جلاء الاستيطان والاحتلال عن كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحدود الرابع من حزيران (يونيو)٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة؛ وضمان

(١) التقرير السياسي الصادر عن إجتماع اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - نيسان (أبريل) ٢٠١٥.

حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ عملاً بالقرار الأممي ١٩٤ وفي إطار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

■ قرر المجلس تفعيل إنضمام دولة فلسطين إلى الوكالات والمؤسسات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، بما فيها محكمة الجنايات الدولية ومساءلة المسؤولين الإسرائيليين عما إرتكبوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق شعبنا الفلسطيني، وتوسيع دائرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعزل الاحتلال وإدانته ومقاضاة أفعاله على أوسع نطاق دولياً.

■ كذلك قرر المجلس العمل على **تطوير المقاومة الشعبية** في المناطق الفلسطينية المحتلة، **ووقف التنسيق الأمني** مع الاحتلال، فضلاً عن **المقاطعة الاقتصادية**، بعد أن أوغلت سلطات العدو في إنتهاك الاتفاقات الموقع عليها، وإنتهاك الأعراف الدولية، وحقوق الإنسان الفلسطيني بسلسلة من الإجراءات التعسفية والقهرية، بما فيها مصادرة الأرض، وتوسيع الاستيطان، وتنشيط مشاريع الأسرلة والتهويد في القدس والضفة الفلسطينية المحتلة، ووقف تحويل أموال المقاصة إلى خزينة السلطة الفلسطينية.

■ إضافة إلى طي صفحة المفاوضات، تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة، ووفقاً لأسس وآليات مختلة لصالح الإحتلال، وخارج مرجعية الشرعية الدولية، أكد المجلس وأعاد التأكيد – من بين أمور أخرى – على مايلي:

• التمسك بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية بحدود الرابع من حزيران (يونيو)٦٧، والتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين عملاً بالقرار ١٩٤.

• الرفض التام لما يسمى بـ«يهودية دولة إسرائيل»؛ وكذلك لأي حل بديل للدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، كالدولة ذات الحدود المؤقتة، والدولة المنفصلة في قطاع غزة.

• التمسك بحدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، بديلاً لما يسمى بـ «تبادل الأراضي المتفق عليه»، والوقف التام للاستيطان.

• التأكيد على دعوة الإطار القيادي المؤقت [لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف] للاجتماع، لرسم سياسة وطنية، تضع قرارات المجلس موضع التنفيذ.

وفي إطار ما سبق دعا المجلس الحكومة الفلسطينية لإصدار القرارات والمراسيم والقوانين الضرورية، لوضع السياسة الجديدة للمجلس المركزي موضع التنفيذ. وكلف اللجنة التنفيذية متابعة تنفيذ قرارات المجلس ودعوته لاجتماع لاحق بعد ثلاثة أشهر، في إطار تأكيد دورية إنعقاد المجلس ■

(٢)
سياستان في قراءة نتائج المجلس

■ قبل أن يجف حبرها، تحولت قرارات المجلس نفسها إلى مادة سجالية فلسطينية داخلية حول مدى إلزاميتها للهيئات القيادية في م.ت.ف وفي السلطة الفلسطينية، وهل هي قرارات ملزمة لهذه الهيئات أم هي مجرد توصيات، تتعامل معها القيادة الرسمية وفق ما تراه مناسباً من تكتيكات، الأمر الذي عكس تبايناً بين إتجاهين:

• **الإتجاه الأول يمثل غالبية الصف الوطني الفلسطيني**، بما في ذلك من داخل فتح نفسها، يدعو إلى إستراتيجية سياسية جديدة وبديلة، لاستراتيجية الخيار السياسي الوحيد المتمثل بالمفاوضات العبثية والعقيمة، مع الجانب الإسرائيلي، وتحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة، ووفقاً لآليات وأسس مختلة وخارج مرجعية قرارات الشرعية الدولية؛ كما ويدعو، في السياق نفسه، إلى مراجعة مجمل الأوضاع الفلسطينية سياسياً وإدارياً، وتنظيمياً، بما يوفر الأسس الضرورية لتشق الاستراتيجية السياسية الجديدة والبديلة طريقها نحو التنفيذ ووضعها موضع التطبيق العملي؛ في الميدان، وكذلك في المحافل السياسية والدبلوماسية العربية والدولية.

• **الإتجاه الثاني ما زال يتمسك بالسياسات القديمة**، ويرى في قرارات

المجلس المركزي «مجرد أوراق تكتيكية تفاوضية» يمكن اللجوء إليها عند الضرورة، ضمن سياسة سقفها التحسين النسبي للشروط التفاوضية مع الجانب الإسرائيلي وتحت الرعاية الأميركية المنفردة، دون أن يشكل هذا التحسن إختراقاً لأسس العملية التفاوضية وآلياتها ومرجعيتها قرارات ورعاية الشرعية الدولية في اطار مؤتمر دولي، ووقف الاستيطان، والبناء على القرار ٦٧/١٩ [1] القاضي بالعضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

■ ورغم أن **اللجنة التنفيذية** حسمت في أول اجتماع لها تعقده بعد دورة المجلس المركزي (٢٠١٥/٣/١٩)، أن قرارات المجلس ليست توصيات، بل هي قرارات ملزمة، إلا أن هذا على أهميته، ورغم سلسلة القرارات التي إتخذتها اللجنة التنفيذية لوضع قرارات المجلس موضع التنفيذ، فإن سياسة الرهان على العودة إلى المفاوضات، مع تحسين نسبي للشروط، لم تطوَ بعد، وما زالت تقدم نفسها، بشكل أو بآخر، في المحافل العربية والدولية، وحتى في السياسة اليومية التي تعبر عنها تصريحات القيادة الرسمية الفلسطينية والجهات المقربة منها.

ففي إطار سياسة المناورة والتلكؤ في تنفيذ قرارات المجلس، جرى تأخير إنعقاد إجتماع اللجنة التنفيذية إلى ما بعد إعلان نتائج الانتخابات الإسرائيلية (٢٠١٥/٣/١٧) بعدما كان الرهان على فوز المعسكر الصهيوني وقوى الوسط واليسار الصهيوني، بما يوفر فرصة جديدة لاستئناف المفاوضات بصيغتها القديمة العقيمة ، بينما الاستيطان تضاعف أكثر من ست مرات منذ إتفاق أوسلو ١٩٩٣، حيث كان عدد المستوطنين ٩٧ الفاً في القدس والضفة وقطاع غزة، والآن تجاوز الـ ٦٠٠ الف مستوطن في القدس والضفة، ستعمل حكومة نتنياهو خلال السنوات الأربعة القادمة على توسيع دائرته ■

---

(١) راجع نص القرار ص ١٧١ ـ ١٧٦ من كتاب «في تدويل القضية.. ٢٠١١ ـ ٢٠١٤»، الكتاب الرقم ٢٩ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٥. راجع كذلك الفصل بعنوان «فلسطين في الأمم المتحدة / ٢٠١٢، ص ١٢٣ ـ ١٨٢ من نفس الكتاب.

(٣)
لماذا العودة إلى المشروع الهابط في مجلس الأمن

إن إستعادة اليمين واليمين المتطرف موقعه على رأس السلطة داخل إسرائيل لعب، بلا شك، دوراً في حسم الموقف من قرارات المجلس المركزي، باعتبارها قرارات ملزمة، كما أحبط في الوقت نفسه أية إمكانية للعودة في الفترة القريبة إلى طاولة المفاوضات، دون أن يعني هذا كله أن الأمور قد حسمت نهائياً لصالح السياسة الوطنية البديلة والجديدة كما وردت في عدد من عناوينها بقرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة.

■ قرارات المجلس المركزي أحيلت إلى اللجنة السياسية وإلى سلسلة أخرى من اللجان لدراستها، دون رسم سقف زمني لتقديم النتائج للجنة التنفيذية. ويمكن أن يشكل هذا مجالاً لتأخير التنفيذ بانتظار مستجدات سياسية ما زال الرهان عليها قائماً.

■ الخطاب الذي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية في القمة العربية في شرم الشيخ، ربط فيه بين العودة عن قرارات المجلس المركزي، خاصة في قضيتي وقف التنسيق الأمني والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وبين عودة إسرائيل عما أسماه الخطاب إنتهاكاً للاتفاقات الموقعة.

■ الخطوة الإسرائيلية الأخيرة، بفك الحجر المشروط عن أموال المقاصة الفلسطينية، وتقديم هذه الخطوة على أنها تراجع إسرائيلي عن إنتهاك الاتفاقات الموقعة لصالح العودة للإلتزام بها، ما يستوجب خطوة فلسطينية مماثلة، تطال مسألتي التنسيق الأمني والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

■ التحرك الفرنسي في مجلس الأمن الدولي، لتقديم مشروع قرار يتقاطع بمنحى أكثر هبوطاً مع مشروع القرار الفلسطيني – العربي الذي سقط بالتصويت

في ٢٠١٤/١٢/٣٠[١] مع تعديلات تضمن الموافقة الأميركية عليه. في هذا السياق، كانت زيارة د. صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في اللجنة التنفيذية، إلى واشنطن، للتشاور مع الإدارة الأميركية حول طبيعة التحركات السياسية في المنطقة على ضوء قرارات المجلس المركزي، ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، والتحرك الفرنسي إلى مجلس الأمن، والفك المشروط للحجز على الأموال الفلسطينية لدى إسرائيل. كل هذا، يدخل تحت سقف واحد، يتمثل في إحياء العملية السياسية تحت الرعاية الأميركية المنفردة.

■ العودة إلى مجلس الأمن، بالصيغة الهابطة، تشكل مدخلاً للولايات المتحدة لتحقيق مجموعة أهداف، بعد حدثين مهمين: الأول هو فوز الليكود في إنتخابات الكنيست (٣/١٧)، والثاني هو قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة.

لقد أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن إستحقاق سياسي بات على الولايات المتحدة أن تتعامل معه كأمر واقع. وفي ظل صعوبة العودة إلى طاولة المفاوضات في الوضع الراهن، تبحث الولايات المتحدة عن أوراق قوة جديدة تعزز دورها في الشرق الأوسط، وفي إمكانية إحياء العملية التفاوضية، دون أن تضعف في الوقت

---

(١) ■ راجع نص «مشروع القرار الفلسطيني – العربي إلى مجلس الأمن» والقراءة النقدية فيه، ص ٩٣ – ١٤٨ من كتاب «ما بعد الجرف الصامد». مصدر سبق ذكره.

■ بعد ١٦ يوماً من سقوط مشروع القرار الفلسطيني – العربي بتصويت مجلس الأمن، وفي ٢٠١٥/١/١٥ بالتحديد، شكل مجلس الجامعة العربية لجنة عربية سداسية (الكويت، المغرب، مصر، الأردن، موريتانيا، وفلسطين، إضافة إلى أمين عام الجامعة العربية) للتشاور مع أعضاء مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية لإعداد مشروع جديد لطرحه على مجلس الأمن في الوقت الذي تقرره اللجنة العربية السداسية.

■ في إجتماع اللجنة التنفيذية (٢٠١٥/٤/١٨)، شرح الرئيس محمود عباس بشأن اللجنة السداسية أنها تبحث في مسألتين: التوجه إلى مجلس الأمن بمشروع قرار بالبحث المشترك مع الفرنسيين. وفي إمتداد ذلك تبحث هذه اللجنة في آلية وأسلوب الإعتراض على مشروع قرار تحضر له الإدارة الأمريكية يدعو من خلاله مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية (ICC) إلى تأجيل البحث لمدة عام، في أية ملفات تتصل بإنتهاكات إسرائيل■

نفسه الموقع الإسرائيلي في مواجهة الحالة الفلسطينية. وترى واشنطن أن قراراً من مجلس الأمن باستئناف المفاوضات، دون المس بالسقف السياسي الأميركي وبحدود الموقف الإسرائيلي، وبمصالح إسرائيل الأمنية والتفاوضية، سيشكل بالنسبة لها ورقة قوة تمكنها من مواصلة دورها، دون أن تخضع إسرائيل لشروط لا ترضاها هي بالأساس.

إن الولايات المتحدة باتت ترى في العمل على «قرار توافقي» في مجلس الأمن وسيلة جديدة لإدارة الأزمة في ظل غياب إحتمالات إستئناف سريع للمفاوضات المباشرة من جهة، ومدخلاً لإعادة صياغة قرارات الشرعية الدولية بما ينسجم مع المنظور الأمريكي للحل من جهة أخرى.

أما الهدف الأكثر أهمية من العودة إلى مجلس الأمن، بمشروع قرار هابط، فهو الالتفاف على قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة حين ألغى ما جاء في المشروع العربي – الفلسطيني الفاشل إلى المجلس نهاية العام المنصرم؛ وفي ظل الرهان على إحداث خلاف سياسي جديد في الصف الفلسطيني من خلال الرهان على جذب بعض التيارات، التي ما زالت سياستها تنطلق من التمسك بالعملية التفاوضية الحالية، بذريعة «إن عاد نتنياهو عن قراراته، خاصة حجز الأموال، عدنا عن قرارات المجلس المركزي»؛ أو بحجة «إستثمار الخلافات بين الإدارة الأميركية وبين نتنياهو».

■ إن **خطورة التحرك إلى مجلس الأمن، بالمعايير الهابطة نفسها، التي سبق أن جرى التقدم بها إليه، إنما تقود إلى «إعادة صياغة الشرعية الدولية» وقراراتها ذات الصلة**. أساس التحرك الجديد هو الالتفاف على الشرعية الدولية، بسن قرارات وإعتماد معايير جديدة تستمد نفسها من المعايير الأميركية للحل، وتفرغ القرارات السابقة من مضمونها، وتلتف عليها، في حال فشلت في إلغائها، بما يعيدنا مرة أخرى إلى الاعتراف بيهودية الدولة، مقابل الدولة الفلسطينية، وتشريع إحتلال أرض الغير بالقوة، عبر إعتماد مبدأ «تبادل الأراضي» بديلاً لمبدأ

«عدم الاستيلاء على أرض الغير بالقوة». كما يعيدنا إلى تشريع إحتلال القدس الشرقية عبر تكريس «القدس عاصمة لدولتين»، ويعيدنا إلى الدولة ذات الحدود المؤقتة والسيادة المنقوصة، بذريعة توفير الضمانات الأمنية لإسرائيل. وهكذا يتم التعاطي مع قرارات الشرعية الدولية، بصورة إنتقائية، وليس ككتلة من القرارات المعنية بتطبيق العدالة الدولية، ويتم حصر هذه «الشرعية» بقرار مجلس الأمن الذي سيتبنى هذا المشروع ومن ضمنه الدعوة إلى المفاوضات باعتبارها «السبيل الوحيد» للحل والتسوية في المنطقة، مع تحريم تدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيه اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية، والجمعية العامة للأمم المتحدة الخ.. ■

(٤)
سياسة إقتصادية وإجتماعية جديدة وبديلة

إلى جانب الانقسام وإستعادة الوحدة الوطنية، فإن توفير مقومات النهوض بالاستراتيجية الوطنية البديلة يتطلب توطيد تماسك الصف الداخلي وتعزيز صمود المجتمع وتلاحمه في مواجهة تحديات المجابهة مع الاحتلال. وهو ما يتطلب: **أولاً**، سياسة إقتصادية – إجتماعية بديلة؛ **وثانياً**، معالجة الفجوة المتسعة بين السلطة وجماهير الشعب عبر إحترام حريات المواطنين وحقوقهم السياسية والنقابية:

■ **السياسة الاقتصادية والاجتماعية** التي تنتهجها السلطة الفلسطينية لا تفي بهذه المتطلبات. وقد أدت هذه السياسة إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي خلال العام ٢٠١٤ وإلى إنخفاض أكبر في حصة الفرد من الناتج المحلي. ولم تستجب الحكومة للدعوات المتكررة إلى حوار مع القوى الاجتماعية والسياسية للتوصل إلى سياسة توافقية تضمن توزيعاً عادلاً لعبء المواجهة مع الاحتلال على جميع طبقات المجتمع، بل هي لجأت إلى وسائل القمع والترهيب لاحتواء الحركة النقابية والاحتجاجية وإنتهجت سياسة صارخة في إنحيازها للقطاع الخاص، وبخاصة رأس المال الكبير، على حساب الفئات الكادحة والمهمشة. وكان آخر تجليات هذه السياسة التعديلات التي أدخلت على نظام ضريبة الدخل لخفض الضرائب على

أصحاب الدخول العالية والشركات الكبيرة، في الوقت الذي تئن فيه الشرائح الفقيرة والوسطى من عبء الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تلتهم نسبة كبيرة من دخلها المحدود. وفي غزة لجأت سلطة الأمر الواقع التي تقيمها حماس إلى السياسة نفسها لضمان تمويل جهازها البيروقراطي والأمني على حساب قوت الكادحين والمهمشين.

■ إقترنت هذه السياسات الاقتصادية مع تدهور حاد شهد تسارعاً إستثنائياً منذ العام ٢٠١٤ وحتى يومنا في **حالة الحريات العامة**، سواء في غزة أو في الضفة الغربية. وجاء هذا التدهور حصيلة هجمة سلطوية طالت حرية الرأي والتعبير، كما إستهدفت الحريات والحقوق النقابية عبر حل نقابة الموظفين وإعتقال رئيسها ونائبه، والمحاولات الجارية لسن قانون يُقيّد حق التنظيم النقابي ويخضع النقابات للهيمنة والتدخل الحكوميين. في هذا السياق يجري التوسع في إستخدام صلاحية التشريع الرئاسية دون التشاور مع الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي، كما يجري التطاول على صلاحيات المجلس كإقالة أمينه العام المنتخب؛ بينما تقوم حماس من الجهة الأخرى باغتصاب صلاحيات المجلس من خلال إستئناف عقد إجتماعات غير قانونية لنوابها في غزة، تنتحل صفة وصلاحيات الجلسات النظامية للمجلس وتصادر بالتالي صلاحياته التشريعية.

إن إستمرار هذه الممارسات يؤدي إلى تفكيك وحدة المجتمع الفلسطيني وإلى النيل من تلاحمه، ويضعف من قدرته على تأمين مقومات المواجهة مع الاحتلال التي يتطلبها الانتقال إلى الاستراتيجية الوطنية الجديدة التي رسمت معالمها قرارات المجلس المركزي، وهو بالتالي يضعف من مصداقية التوجه نحو هذا الانتقال المنشود. ولذلك فإن النضال ضد هذه السياسات الجائرة، دفاعاً عن كرامة المواطنين وحقوقهم المعيشية والسياسية وعن الحريات العامة والنقابية، هو عنصر جوهري من الجهد الوطني المطلوب لتأمين الانتقال إلى الاستراتيجية الجديدة ■

(٥)
إنهاء الإنقسام ومعالجة ملفات قطاع غزة

■ بعد عام على «**بيان الشاطيء**»(٢٣/٤/٢٠١٤)[١] الذي لم ينفذ أي شيء منه سوى تشكيل حكومة لم تضطلع بدورها في قطاع غزة، مثّل الفشل الثنائي (الحكومة وحماس) في حل مشكلة موظفي حركة حماس السبب المباشر في عدم تفعيل حكومة التوافق الوطني، وإستلامها للمعابر والبدء بتوحيد الأجهزة الأمنية، كمدخل لتنفيذ «بيان الشاطيء»، لإنهاء الانقسام وإستعادة الوحدة الوطنية. ولم يكن فشل اللجنة المشتركة الثنائية بين الحكومة وحركة حماس في حل مشكلة الموظفين وعدم التقدم خطوة واحدة في عمل حكومة التوافق فشلا للحل الثنائي وحسب، بل مثّل أيضاً إنعكاساً لصراع المحاصصة الثنائية على السلطة وتشبثاً بالمصالح الفئوية والافتقاد للإرادة السياسية لدى كل من فتح وحماس، وإرتهاناً للمصالح والتدخلات الإقليمية.

وعلى الرغم من أحقية حل مشكلة الموظفين بتوفير الأمان الوظيفي لكل موظف قبل وبعد توظيفات الـ ٢٠٠٧، إلا أن تمسك حماس بصيغتها لحل قضية الموظفين يهدف إلى إستمرار السيطرة الإجمالية لحماس على قطاع غزة، ومواصلة الإمساك بالقرار الأمني والإداري فيها.

إن حماس تحاول إدامة هذه السيطرة من خلال التعاطي مع مشاريع تؤدي لانفصال القطاع عن الضفة، فهي تبدي إستعدادها لبحث الهدنة المؤقتة لمدة خمس سنوات وبمعزل عن الضفة، مقابل مشروع الممر المائي لاختراق الحصار الإسرائيلي؛ كما تحاول حل مشكلة كهرباء غزة، من خلال خط إسرائيلي عبر دولة

---

(١) راجع نص البيان في كتاب «ما بعد الجرف الصامد» (ص ٣٩ – ٤٢) وما ترتب على «بيان الشاطيء» من مشكلات لم يفلح تفاهم فتح – حماس في ٢٠١٤/٩/٢٥ بحلها، ص ٤٣ – ٤٦ من نفس الكتاب. مصدر سبق ذكره.

قطر وبموافقة حكومة رامي الحمد الله. إلى هذا فهي تجري مداولات وإتصالات مع شخصيات وقوى لإدارة غزة تحل مكان الحكومة المقالة التي تنحَّت ظاهرياً بعد صدور «بيان الشاطيء»، وذلك على خلفية الإستمرار في إلقاء مسؤولية الأزمات والمشكلات الاجتماعية الحادة على حكومة السلطة الفلسطينية.

لقد إرتبطت زيارات رئيس الحكومة رامي الحمد الله إلى غزة على الدوام باستحقاقات خارجية وإقليمية مثل مؤتمر إعمار غزة في القاهرة (٢٠١٤/١٠/١٢) أو مؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ (٢٨-٢٠١٥/٣/٢٩). وكانت هذه الزيارات تترافق مع إشاعة أجواء إيجابية حول التقدم في إزالة العقبات التي تعترض سبيل المصالحة، وبذل جهود ثنائية ووضع مقترحات لحل المشكلات المعيقة للعمل مع الوزراء الأربعة في غزة، بينما الهدف الحقيقي لمثل هذه الزيارات هو ترسيخ مرجعية ومسؤولية حكومة التوافق على كل من غزة والضفة وبموافقة حماس، وإظهار رغبة مركز القرار الرسمي في تحقيق المصالحة وتكريس مكانته في تلقي تحويلات الدول المانحة.

■ رغم تدهور شروط الحياة في غزة إلى أوضاع لا تطاق، بنتيجة إستمرار الحصار وتأخر إعادة الاعمار وتفاقم الأزمات المعيشية بمختلف مظاهرها، ورغم تكثيف مشاريع إنفصال غزة عن الضفة لضرب المشروع الوطني، ورغم إستمرار الاحتلال في عدوانه على غزة والضفة بما فيها القدس، ومواصلة العمل بوتائر الاستيطان والتهويد العالية، وإستغلال بعض القوى الدولية لتراجع الاهتمام الاقليمي بالقضية الفلسطينية لطرح مشاريع هابطة لحلها؛ فإن تجارب التفاهمات والحلول الثنائية الفاشلة لم تقنع الطرفين حتى الآن باتباع الأسلوب الأنجع بانتهاج الحل الوطني لإنهاء الانقسام وإزالة العقبات من أمام تفعيل حكومة التوافق، والتحلي بالمسؤولية الوطنية والسير على طريق إستعادة الوحدة الداخلية.

على الرغم من كل هذه المخاطر يتم تعطيل مبادرات القوى للمساعدة في الحل، ويجري التسويف والمماطلة من قبل المعنيين باتخاذ القرار (في حركة فتح) في قدوم

وفد فصائل م.ت.ف إلى غزة لإجراء حوار جاد وشامل ووضع آليات تنفيذية لبنود «بيان الشاطيء» ومعالجة المشاكل الاجتماعية والمعيشية المأسوية.

كما يتواصل تقديم الذرائع الواهية لعدم دعوة الإطار القيادي المؤقت [لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف] للإنعقاد، ويتعطل إجراء حوار وطني مسؤول وشامل لوضع برنامج سياسي مشترك وحل القضايا المستعصية أمام تنفيذ إتفاق القاهرة في ٢٠١١/٥/٤ وما تلاه من إتفاقات.

سنة جديدة منذ صدور «بيان الشاطيء» ضاعت على شعبنا تحت غطاء المناورات المتبادلة بتحميل كل طرف للآخر المسؤولية عن تعطيل حكومة التوافق، التي تتم المحافظة عليها كطربوش تُحمِّله حماس مسؤولية أزمات غزة، وتحرص فتح – في الوقت نفسه – على إستمرارها لحشر حماس في زاوية من يرفض المصالحة عبر رفض تفعيل الحكومة.

■ إن طريقة الاختلاف على حل مشكلة الموظفين المحقة، بغض النظر عن بعض التفاصيل الممضة، إنما تعبّر عن أسوأ أشكال صراع المحاصصة والسيطرة على قطاع غزة، وهي وصفة مؤكدة لإدامة الانقسام الذي يتغذى ويتعمق بالمصالح الخاصة والاستقواء بالمحاور الإقليمية وصراعاتها.

مع إستمرار الانقسام تحاول حماس العمل من أجل تمويل بقاء أجهزتها الإدارية والأمنية بالتعويض عما كان يدره إقتصاد الأنفاق خاصة لدفع مرتبات الموظفين، بزيادة الضرائب على كل ما يمكن أن يخطر على البال، وآخرها **ضريبة التكافل الاجتماعي**، وهي ضريبة على مواد غذائية أساسية وليست كمالية، مما يزيد من حدة إرتفاع الأسعار ويضاعف وطأة الضائقة المعيشية وتردي الأوضاع الحياتية التي يعيشها قطاع غزة، ويفاقم نكبة الحصار والدمار والانقسام.

وتتراجع الإمكانيات الفعلية لكسر الحصار والبدء بعملية إعادة إعمار لم تقطع شوطاً يذكر حتى اللحظة، في حين تتجمد الجهود لتصحيح العلاقة مع مصر،

وتنظيمها بفتح معبر رفح المغلق لفترات طويلة تلحق أضراراً بالغة بمصالح شعبنا.

إن كل هذا يعزز مأزق الانقسام ويفضح – بالمقابل – دوافعه ويظهِّر المسؤولية الكاملة عنه التي تتحملها حركتا فتح وحماس. إن خلاص غزة من كارثة الدمار والحصار والتدهور المريع للأوضاع المعيشية والاجتماعية، وفتح المعابر، وإنجاز الإعمار، ودفن مشاريع إنفصال غزة عن الضفة، إنما يتطلب العمل الجاد لإنهاء الانقسام، الأمر الذي يتعذر تحقيقه ما لم يترافق بجهد وطني متضافر وحركة جماهيرية ضاغطة ■

(٦)
إنهاء الإنقسام .. قضية وطنية

في إطار المراجعة لمسيرة إنهاء الانقسام نؤكد على التالي:

١ – إستنهاض أوسع ضغط شعبي على حركتي فتح وحماس من أجل إنهاء الانقسام المدمر. وهو إستنهاض يعتمد على تنظيم جهود وضغط الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من الانقسام، كأصحاب البيوت المدمرة وعمال المصانع المهدمة والعاملين في الزراعة، خاصة في المناطق الواقعة في الحزام الأمني أو المتضررة من الاحتلال وعدوانه، وكذلك الصيادين، والطلبة والمرأة والخريجين ومختلف قطاعات المجتمع، وهي الأغلبية الساحقة المنكوبة بالحصار والدمار والغلاء والبطالة والفقر وإنقطاع الكهرباء.. الخ.

٢– باعتبار أن قضية إنهاء الانقسام قضية وطنية، فإن هناك ضرورة لأن يكون الضغط الشعبي شاملاً لكل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، مع تخصيص الحالة الشعبية – لأهمية تأثيرها – في غزة والضفة.

٣– حشد أوسع القوى وفصائل العمل الوطني، سواء في عملية الضغط الاجمالية أو الممكن إئتلافها في قضايا محددة. وفي هذا السياق العمل على تشكيل لجنة وطنية من الوزارات وفصائل العمل الوطني ومؤسسات المجتمع المدني للإشراف على

عملية الاعمار وكسر الحصار وعزلهما عن التجاذبات بين حركتي فتح وحماس.

٤- إستمرار بذل الجهود الوطنية والضغوط لانعقاد الحوار الوطني الشامل في قطاع غزة لتفعيل حكومة الوفاق، وإزالة العقبات التي تعترضها، كمقدمة لانعقاد الإطار القيادي المؤقت لـ م.ت.ف من أجل تنفيذ إتفاق القاهرة (٢٠١١/٥/٤) وإقامة حكومة وحدة وطنية، وصولاً لانتخابات رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني بقانون التمثيل النسبي الكامل ووضع إستراتيجية سياسية موحدة.

٥- الضغط على الأونروا للقيام بدورها وإستمرار جهودها لوفاء الدول المانحة بالتزاماتها حيال الاعمار وتوفير الإيجارات لأصحاب المنازل المدمرة وتطوير الخدمات، وقيام م.ت.ف بدورها والعمل على تنظيم العلاقة مع مصر لفتح متواصل لمعبر رفح وتطوير وظائفه، وتكثيف جهود الحكومة في معالجة القضايا الاجتماعية والحياتية في قطاع غزة، من حل مشكلة الكهرباء إلى الحد من الفقر والبطالة وإعتماد تفريغات ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وحل مشاكل الموظفين والخريجين وخفض الأقساط الجامعية إلى ٥٠٪، وإعتماد شهداء وجرحى الحروب على غزة، وترميم البنية التحتية، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، ودعم اللاجئين الفلسطينيين من سوريا وليبيا واليمن، ووقف الفلتان الأمني وصون الحريات الديمقراطية ■

(٧)
جديد الإنتخابات الإسرائيلية

■ أكدت نتائج الكنيست العشرين (٢٠١٥/٣/١٧) صحة التقديرات بأن المجتمع الإسرائيلي ينزاح يميناً، كما أكدت مدى الخطأ الذي وقعت فيه مؤسسات ومراكز الاستطلاع، فساهمت بذلك في بناء وهم يعّول على إمكانية فوز «المعسكر الصهيوني» (هرتسوغ - ليفني)، وبما يوفر الفرصة لاستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين دون تعديل يذكر في الأسس والمرجعيات والآليات، وتحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة.

لقد أفصحت تصريحات نتنياهو، وحلفائه في اليمين واليمين المتطرف، أن الرهان على خيار المفاوضات، خياراً وحيداً، وأن الانتظار إلى حين تتوفر فرصة إستئناف هذه المفاوضات، من شأنه أن يدخل المنطقة في مرحلة طويلة في سياسة اللاتفاوض واللاحل، ما يوفر للجانب الإسرائيلي، وفي ظل إدعاءاته بغياب الشريك الفلسطيني، الغطاء الضروري لمتابعة سياسته الموغلة في توسيع مشاريع الاستيطان، والاعتقالات، والقتل، وزرع العراقيل والصعوبات في طريق المواطنين وإعاقة حياتهم اليومية.

إن الخلاصة التي يجب التأكيد عليها، في ظل فوز اليمين واليمين المتطرف في الانتخابات الأخيرة، هي ضرورة طي صفحة المفاوضات، والعمل على رسم سياسات بديلة تستند إلى قرارات المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧.

■ من جهة أخرى، أبرز فوز القائمة العربية المشتركة بالموقع الثالث في الانتخابات سلسلة من الخلاصات لعل أهمها:

١- أهمية الوحدة الداخلية في إطار المجابهة اليومية لدولة الاحتلال، إن في مناطق الـ٤٨، أو الـ٦٧، أو في مناطق الشتات. لم يكن لأهلنا في الـ٤٨ أن يحققوا ما حققوه من النتائج لولا لجوئهم إلى وحدة العمل لإجهاض الأهداف المبيّتة من قرار رفع نسبة الحسم، وقد إنقلبت هذه الأهداف على أصحابها، إذ تقدم الصوت العربي في الكنيست، وتراجع الصوت العربي عن إنتخاب أحزاب صهيونية.

٢- بات الصوت العربي في الكنيست يحتل موقعاً جديداً في ميزان القوى ما يفترض رسم سياسة جديدة، للكفاح من داخل الكنيست، وفي الحركة الجماهيرية، بما يخدم أهداف ومصالح أهلنا في الـ ٤٨، ويسهم أكثر فأكثر في فضح السياسات الصهيونية العنصرية، المستندة إلى منظومة كاملة من القوانين القائمة على التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

٣- يجب النظر إلى الفوز الفلسطيني العربي في الكنيست باعتباره نصراً يضاف

لرصيد قضية اللاجئين وحق العودة، ما يتطلب توفير الصلة الكفاحية بين الحراك الشعبي الفلسطيني في الـ٤٨، وحركة اللاجئين والدفاع عن حق العودة في مناطق الشتات.

٤- في السياق نفسه، وإستناداً إلى الاستراتيجية السياسية الجديدة، يجب توفير الصلة الكفاحية بين نضالات أهلنا في الـ٤٨ ونضالات شعبنا في مقاومته الشعبية الشاملة في الضفة، والقدس، ونضالاته لأجل إسقاط الحصار في قطاع غزة.

لقد وفّر فوز القائمة المشتركة في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، فرصة جديدة، لتظهير عناصر البرامج الوطني المرحلي، القائم على وحدة الشعب الفلسطيني، بصون وحدة حقوقه، ووحدة تمثيله ■

(٨)
مخيم اليرموك .. والدور الوطني

■ في الأول من نيسان (إبريل) ٢٠١٥، دخل على خط قضية اليرموك في سوريا تطور جديد وخطير تمثل في إجتياح مسلحي داعش للمخيم بالتواطؤ مع مسلحي النصرة، لإزاحة جماعات «أكناف بيت المقدس» والاستيلاء على المخيم وتحقيق تواصل بينه وبين منطقة الحجر الأسود الخاضعة لنفوذ داعش. التطورات المفاجئة، والتي جاءت عشية الحديث عن توقيع إتفاق ثلاثي في اليرموك (بين الدولة ومسلحي الأكناف والفصائل الفلسطينية) لفتح أفق لحل أزمته، كشفت هشاشة السياسة الرسمية الفلسطينية على إختلاف إتجاهاتها، وإفتقارها إلى الرؤية الواضحة لأزمة المخيم وكيفية معالجتها، كما بيّنت بالمقابل مدى تماسك الحالة الشعبية في المخيم (حوالي ١٨ ألف فلسطيني ما زالوا متمسكين بإقامتهم فيه)، وقدرتها على التفاعل مع الحدث ورسم التحرك بالاتجاه الصحيح.

■ لقد إفتقدت القيادات الفلسطينية موقفاً موحداً من قضية اليرموك ودخول داعش على خط الأزمة الفلسطينية، فتراوحت المواقف وتعددت، دون أن توفر أساساً لحل يمكن المباشرة في تحقيقه. وقد زاد الأمر تعقيداً أن «ممثل الرئيس» نفسه،

عضو اللجنة التنفيذية د. أحمد مجدلاني، أسهم في خلق الفوضى والبلبلة السياسية، حين تبنى الدعوة إلى إخراج أبناء المخيم منه، وإلى الزج بالحالة الفلسطينية في أتون الأزمة السورية، من بوابة مخيم اليرموك بدعوى تحريره بالسلاح، وهي توجهات لا تقود في مجملها سوى إلى تدمير المخيم وتكرار الحالة المأسوية لمخيم نهر البارد. وقد جاء بيان اللجنة التنفيذية في ٢٠١٥/٤/٩، الداعي إلى عدم زج الفلسطينيين بالأزمة السورية، وإلى حل بديل لقضية اليرموك، لينزع الغطاء السياسي عن تحركات «الموفد الرسمي».

■ إنطلاقاً من هذا نؤكد على الأهمية الفائقة لما يلي:

١- تشكيل خلية أزمة من أعضاء اللجنة التنفيذية معنية بإدارة ملف شعبنا الفلسطيني في سوريا، تضع حداً لسياسة التفرد والاستفراد والتخبط والفوضى في إتخاذ القرارات، وترسم إستراتيجية سياسية واضحة المعالم وصريحة، تشكل موجهاً دائماً للحركة الفلسطينية في سوريا، وعلى قاعدة تجنيب شعبنا ما أمكن تداعيات الأزمة في سوريا، وتوفير مقومات صموده وثباته وتمسكه بمخيماته وتوفير إمكانية رجوعه إليها عندما يُضطر للنزوح عنها.

٢- إعتماد صيغة الوفد الجماعي في تمثيل اللجنة التنفيذية، يجري تعزيزه بالقيادات المركزية لفصائل م.ت.ف المتواجدة على رأس عملها في سوريا، يكون معنياً بالمتابعة الميدانية لملف شعبنا في القطر، في العلاقة اليومية مع السلطات المعنية، ووكالة الغوث، والصليب الأحمر الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية ذات الصلة.

٣- تبني ما جاء في بيان أهلنا المعتصمين في مخيم اليرموك في ٢٠١٥/٤/١٣، بالعمل على وقف فوري لإطلاق النار، وإخراج المسلحين منه، وإعادة النازحين إلى المناطق المجاورة إلى مخيمهم، وتوفير مقومات الصمود، عبر إستئناف إمداد المخيم بالغذاء والدواء، بما في ذلك إستحداث نقطة طبية لمعالجة سكان المخيم ■

(٩)
أبعاد الصراعات الإقليمية

■ مع الانفجار الكبير الذي شهده اليمن الشقيق، والقرار بتشكيل قوة عربية مشتركة، إزدادت الأمور في منطقتنا تعقيدا، وباتت الصراعات فيها تدور على مستويين:

١- **المستوى الأول** هو الصراع الإقليمي على النفوذ، في إطار إعادة رسم خريطة المنطقة جيوليتيكياً، وكثيراً ما يتم التغطية الإيديولوجية على هذا الصراع، بتقديمه باعتباره صراعاً مذهبياً، علماً أنه لا يدور حول المسائل الدينية، بل يدور حول قضايا سياسية تتصل بمصالح وإستراتيجيات دول، ما يغطي في الوقت نفسه على إنتفاضات وثورات وحراكات الشعوب في هذا البلد أو ذاك من أجل الحرية والسيادة الوطنية، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٢- **المستوى الثاني** هو محور الصراع العربي – والفلسطيني / الإسرائيلي، وقد تراجع في أهمية موقعه الإقليمي لإنشغال الأطراف العربية بصراعاتها الإقليمية، أو الداخلية. وما من شك أن الاستراتيجية السياسية التي تتبعها القيادة الفلسطينية الرسمية باعتمادها المفاوضات وسيلة وحيدة لإنجاز الحل السياسي، ورفضها تبني خيارات بديلة نص عليها بوضوح المجلس المركزي في دورته الأخيرة، فضلاً عن سيادة حالة اللاتفاوض واللاحل، تشكل بمجموعها عناصر أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية عن جدول أعمال الحالة العربية. وتشكل القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ (٢٠١٥/٣/٢٩) نموذجاً فاقعاً على طبيعة الاهتمامات العربية، ودليلاً ساطعاً على تدني الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وتراجع محور الصراع الفلسطيني / العربي – الإسرائيلي في لائحة الاهتمامات العربية ■

(١٠)
إستراتيجية سياسية بديلة أساسها قرارات المجلس المركزي

■ إن إخراج الحالة الوطنية الفلسطينية من أزمتها، التي تراوح فيها، يكون بوقف الرهان على العودة إلى المفاوضات العقيمة والعبثية بشروطها الهابطة المعروفة، تحت الرعاية الأميركية المنفردة، وحسم الأمر لصالح إستراتيجية سياسية بديلة، عكست قرارات المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧ عن عدد من أهم عناوينها الرئيسية، عبر الجمع بين تدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، والكفاح في الميدان، في إطار مقاومة شعبية شاملة، ترقى في تطورها لتأخذ طابع العصيان الوطني الشامل..

إن حسم الأمر لصالح هذه السياسة يتطلب في الوقت نفسه حسم الموقف من قرارات المجلس المركزي والتوقف عن التعامل معها باعتبارها مجرد أوراق تكتيكية، الهدف من إستعمالها هو التحسين الجزئي لشروط العملية التفاوضية دونما تغيير جدي في الأسس التي تقوم عليها.

■ إن طي صفحة المفاوضات تحت الرعاية الأميركية المنفردة، هو الشرط الأساس لتحويل قرارات الدورة ٢٧ للمجلس المركزي إلى عناصر لسياسة وطنية جديدة وبديلة للسياسات الفاشلة التي مضى على إتباعها حوالي ٢٥ عاماً، ولم تعد على شعبنا الفلسطيني إلا بالخسائر الخالصة، وشكلت غطاء لسلطات الاحتلال لتوسيع مشاريع الاستيطان والأسرلة والتهويد، وممارسة سياسات الاعتقال الجماعي والقتل والنفي وعرقلة الحياة الطبيعية لشعبنا، في الضفة بما فيها القدس، وفرض الحصار الظالم والحروب عليه في قطاع غزة. **إن المدخل الضروري لمثل هذه الخطوات الاستراتيجية يكون بإسقاط الإنقسام، وإستعادة الوحدة الداخلية على مبدأ الشراكة الوطنية الكاملة، في إطار برنامج وطني فلسطيني موحد، تشكل قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة، عناوينه العامة.**

إن هذا يستدعي **دعوة الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت** [لجنة تفعيل وتطوير

م.ت.ف] لاجتماع فوري، لإجراء المراجعة السياسية المطلوبة، ووضع آليات تنفيذية لإنهاء الانقسام، ورسم إتجاهات العمل الخاصة بالاستراتيجية السياسية الجديدة والبديلة.

إن إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، والاتفاق على برنامج وطني فلسطيني موحد، والعودة للشعب بانتخابات شاملة لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير تحت سقف الشراكة الوطنية بقانون التمثيل النسبي الكامل، ليس من شأنه إخراج الحالة الفلسطينية من أزمتها فحسب، بل يغلق الأبواب المشرعة أمام التدخلات العربية والإقليمية في الأوضاع الداخلية الفلسطينية؛ كما من شأنه أن يغلق أيضاً الأبواب أمام السياسات التي جعلت من القضية الفلسطينية ورقة تفاوضية على طاولة المساومات الإقليمية والدولية؛ وأن يعيد تأطير العلاقات الفلسطينية– العربية، والفلسطينية – الإقليمية والدولية، من خلال المؤسسات الرسمية التي تتجدد شرعيتها في عيون شعبنا، وفي حسابات العواصم المختلفة، من خلال تجديد وحدتنا الداخلية، وبناء برنامجنا الوطني الفلسطيني الموحد؛ كما من شأن ذلك أيضاً أن يسهم إلى حد بعيد في توفير الشرط الضروري لفك الحصار عن القطاع، وإعادة تنظيم العلاقة مع مصر، على أسس تحترم مصالح الطرفين، وتوفر الشرط الضروري لاستئناف إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي. إن **هذه الخطوات** – بالنتيجة – **تغلق الطريق على المشاريع البديلة للمشروع الوطني الفلسطيني الموحد**، المشاريع الهادفة إلى فصل القطاع عن الضفة، أو قيام الدولة ذات الحدود المؤقتة أو منقوصة الاستقلال والسيادة ■

(١١)
مؤتمر دولي بديلاً للتفرد الأميركي

■ على الصعيد الدولي، وتأسيساً على ما جاء في قرارات المجلس المركزي، تتوجه الاستراتيجية السياسية الجديدة والبديلة بالدعوة إلى مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وبهدف رسم الآليات الضرورية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية

ذات الصلة، وبما يقود إلى ضمان الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني، غير القابلة للتصرف، وفي المقدمة جلاء الاحتلال والاستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية بحدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧ بسقف زمني محدد، يتم التوافق عليه وطنياً وعربياً، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، الذي يكفله القرار ١٩٤، في إطار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وعلى ذات الخلفية السياسية في الميدان السياسي والدبلوماسي، يتطلب الالتزام بقرارات المجلس المركزي إستكمال وتفعيل خطوات إنضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمؤسسات والوكالات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية، بما فيها محكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الانسان، بما يكرس عضوية دولة فلسطين ومكانتها في مؤسسات المجتمع الدولي، على طريق الاستقلال والسيادة، وبما يمكن من مساءلة العدو الإسرائيلي وملاحقته ومقاضاته على جرائمه ■

(١٢)
إستراتيجية كفاحية في الميدان

■ في الميدان ينبغي التوجه لبناء إستراتيجية كفاحية تستند إلى العناصر التالية:

١- **وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال**، بما يعيد صياغة أوضاع السلطة من وكيل فرعي للاحتلال في الشأن الأمني، إلى عامل إسناد ودعم وتعزيز لأطر الحركة الشعبية في مقاومتها الشاملة ضد الاحتلال والاستيطان.

٢- **المقاطعة الاقتصادية للاحتلال** عبر إجراءات متدرجة، تتولاها الحكومة الفلسطينية، ما يتطلب تعميم وتوسيع وتطوير لجان المقاطعة وإشراك أوسع المؤسسات المدنية في هذه المعركة، لفرض الرقابة على أداء الحكومة والفعاليات الاقتصادية والتجارية، وتحويل معركة المقاطعة الاقتصادية إلى حرب وطنية، شاملة، تؤسس لبناء الاقتصاد الوطني البديل.

٣- **مقاومة الاستيطان، والأسرلة والتهويد**، عبر تعميم وتطوير لجان مقاومة الاستيطان، وهدم الجدار والدفاع عن الأرض، والضغط على الدوائر الرسمية لتوفير الدعم والإسناد المطلوب للمزارعين والفلاحين والمواطنين أصحاب الأرض والمنازل والعقارات المهددة بالمصادرة.

٤- **دعم نضالات الأسرى** في سجون الاحتلال من خلال توسيع وتطوير لجان الأسرى، وتطوير آليات عمل المؤسسات الإنسانية والقانونية والأهلية ذات الصلة، وتوفير الدعم لصمود عائلات الأسرى والمفقودين.

٥- **تطوير أشكال النضال الجماهيري اليومي** في إطار برنامج موحد، لعموم القوى الوطنية، تحت قيادة اللجنة التنفيذية، ودوائرها ذات الاختصاص ولجان التنسيق والهيئات الوطنية الجهوية، وصولاً لإعلان العصيان الوطني، ضد سلطات الاحتلال، وفي تصاعد يجمع بين النضال الجماهيري الشامل، والتحرك الدبلوماسي والسياسي في المحافل الدولية المختصة.

٦- **تنفيذ السياسات الضرورية، لصون عروبة القدس**، في مواجهة التهويد والأسرلة عملاً بما جاء في قرارات المجلس المركزي.

٧- **تطوير إستراتيجية كفاحية لحركة اللاجئين**، في مناطق اللجوء والشتات، في إطار السياسة البديلة، بما يضمن لهم الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية، والتصدي للمشاريع التصفوية لحق العودة، ما يتطلب تطوير أساليب عمل دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف بالتعاون مع المؤسسات الأهلية، الناشطة في صفوف اللاجئين ■

النصف الثاني من نيسان (ابريل) ٢٠١٥

من أجل إستنهاض المقاومة الشعبية[١]

(١)

■ تستعر في عدد من بلدان المنطقة، الحروب الأهلية والصراعات الدموية المذهبية والطائفية والقبلية التي نجحت المحاور الاقليمية المتصارعة من خلالها في أن تغرق بالدم الثورات الشعبية العارمة التي إجتاحت المنطقة في مطلع هذا العقد وهزَّت أركان أنظمة الفساد والاستبداد. ورغم الاجماع الشعبي النادر على برنامج «الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة» ومطالب «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية»، فإن الطابع العفوي لهذه الثورات، أي إفتقارها إلى قيادة طبقية ثورية منظمة وإلى تحالف ديمقراطي عريض يلتزم بصدق ببرنامج التحول الديمقراطي، أدى إلى تمكين القوى الاستعمارية والمحاور الاقليمية الرجعية، بالتواطؤ مع فرق الاسلام السياسي بتلاوينها المختلفة، من إستنزاف الموجة الثورية وحرف مسارها وتبديد زخمها في دوامة الصراعات الطائفية والجهوية العبثية.

من جهة تبرز هذه التطورات أهمية بناء طليعة ثورية منظمة تستند إلى الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والمهمشين باعتبارها الضمانة التي لا غنى عنها لإقامة تحالف ديمقراطي عريض يقود الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق الانتصار، ومن جهة أخرى، فهي على المدى المباشر تعيد خلط الأولويات وتصرف الأنظار عن الدور المركزي للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي. وهي تأتي في الوقت الذي تمر فيه مسيرتنا الوطنية بمنعطف فائق الأهمية في ضوء الطريق المسدود الذي إنتهت اليه المفاوضات الثنائية التي تنفرد برعايتها الولايات المتحدة، وهو ما تأكد بنتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة التي أفرزت الحكومة الأكثر

(١) صادر عن أمانة لجنة إقليم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الفلسطينية.

تطرفاً وعنصرية في تاريخ إسرائيل، الحكومة التي يجمع أطرافها على قطع الطريق على قيام دولة فلسطينية مستقلة ورفض عودة اللاجئين، فضلاً عن كونها مرتهنة لابتزازات أحزاب المستوطنين التي تدعو صراحة إلى ضم الضفة الغربية وإلى إستكمال إرساء وقوننة نظام صريح للتمييز العنصري ■

■ هذه التطورات تدفع باتجاه إعادة بناء الاجماع الوطني على ضرورة الانتقال إلى إستراتيجية وطنية جديدة كانت الجبهة الديمقراطية (ج.د) قد حددت عناصرها بوضوح في المبادرة[1] التي قدمتها إلى المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الـ ٢٤ (٢٠١١/٣/١٦). إن القرارات الهامة للدورة ٢٧ للمجلس المركزي (آذار ٢٠١٥)، هي مؤشر على درجة نضج وتبلور هذا الاجماع الوطني على إعتماد إستراتيجية بديلة تقوم على ركيزتين: **الاولى** إستنهاض المقاومة الشعبية بكل أشكالها وتصعيدها إلى عصيان وطني وإنتفاضة شعبية شاملة ضد الاحتلال، **والثانية** تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين وتفعيل أدوات القانون الدولي لملاحقة إسرائيل وعزلها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للشرعية الدولية. كلا التوجهين يهدف إلى زيادة كلفة إستمرار الاحتلال وإجبار إسرائيل على القبول بصيغة تفاوضية متوازنة في إطار مؤتمر دولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تؤمن لشعبنا حقه في الاستقلال والعودة ■

■ إن تأمين مقومات النجاح لهذه الاستراتيجية الكفاحية يتطلب: **أولاً**، إنهاءالانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس التجديد الديمقراطي لمؤسسات السلطة و م.ت.ف عبر إنتخابات شاملة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل. **وثانياً**، إعادة صياغة بنية السلطة ووظائفها عبر التحرر من قيود التنسيق الأمني وإملاءات إتفاق باريس الاقتصادي. **و ثالثاً**، تعزيز صمود وتلاحم المجتمع بسياسة إقتصادية وإجتماعية تكفل العدالة بين جميع طبقاته في حمل عبء معركة الاستقلال وصون

(١) راجع نص المبادرة، ص ٣٣ ـ ٤٢ من كتاب «في تدويل القضية.. ٢٠١١ ـ ٢٠١٤». مصدر سبق ذكره.

الحريات العامة والنقابية.

إن قرارات المجلس المركزي تعكس تسليم الجميع بصحة وضرورة هذه التوجهات. ولكن لأنها، بما تنطوي عليه من مجابهة حادة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، تتعارض مع إستعدادات الشرائح الاجتماعية المهيمنة على القرار الوطني والتي تجد مصلحتها في الابقاء على الوضع الراهن وما يوفره لها من إمتيازات، فإن معركة بناء الاجماع الوطني على هذه التوجهات لم تحسمها بعد قرارات المجلس المركزي، بل هي ما تزال بحاجة إلى جولات جديدة من الضغط السياسي والاستنهاض الجماهيري التي تتمحور حول تنفيذ قرارات المجلس، ما يترتب عليه تصعيد النضال في ميادين مناهضة الإحتلال، وإنهاء الإنقسام، وتوفير مقومات الصمود للمجتمع، فضلاً عن الدفاع عن الحريات العامة والحقوق الديمقراطية ■

(٢)
النضال الوطني المناهض للاحتلال

■ في هذا الميدان تتحدد إتجاهات العمل كما يلي:

١- إستنهاض حركة المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان وممارسات الاحتلال، من خلال الانخراط في اللجان الشعبية وبناء لجان شعبية جديدة، وبناء لجان الحراسة للتصدي لاعتداءات المستوطنين، وإطلاق بؤر إشتباك جديدة مع الاحتلال، بفعاليات دورية منتظمة.

٢- الدفاع عن عروبة القدس وهويتها الفلسطينية ومقدساتها الاسلامية والمسيحية وحقوق مواطنيها، وتطوير هبّتهم الجماهيرية المناهضة لسياسات التهويد والتهجير والتطهير العرقي وسحب الهويات وفرض الضرائب الباهظة وسلب الأملاك وهدم المنازل وتوسيع الأحياء الاستيطانية والاستيلاء على الأراضي وتهجير البدو بحجة توطينهم، وتوحيد قوى وفعاليات ومؤسسات المدينة في مرجعية وطنية موحدة تعمل وفق خطة مرسومة لتعزيز صمود المواطنين في مختلف المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية الخ. . .

٣- الانخراط في حركة المقاطعة للمنتوجات الاسرائيلية، وتطوير فعالياتها، والدعوة إلى خطة لتوفير البدائل للعاملين في المستوطنات.

٤- تفعيل دور اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة، واللجنة الوطنية لاحياء ذكرى النكبة، ولجانها المحلية في المحافظات، وإنتظام وتطوير الفعاليات الهادفة إلى الدفاع عن حق العودة وإلى تحسين شروط الحياة في المخيمات والعمل على تعزيز الحضور في اللجان الشعبية وسائر المؤسسات الفاعلة في المخيمات.

٥- الارتقاء بالحركة الشعبية للتضامن مع الأسرى والبناء على ما حققته من مكتسبات من أجل ضمان إستدامتها وتنشيط فعالياتها من خلال إعادة إطلاق الحملة دفاعاً عن الأسير القائد سامر العيساوي ورفاقه، وإرتياد الآفاق المتاحة لتدويل قضية الأسرى.

٦- مواصلة الضغط الجماهيري من أجل نبذ صيغة المفاوضات الثنائية بالرعاية الأمريكية المتفردة، والمطالبة بالالتزام بقرارات المجلس المركزي بشأن إعتماد صيغة المؤتمر الدولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية وعلى أساس الالتزام بمتطلباتها بما في ذلك وقف الاستيطان.

٧- مواصلة الضغط الجماهيري من أجل إستكمال إنضمام دولة فلسطين إلى سائر المواثيق والمنظمات الدولية، ومتابعة الجهد في المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، وتفعيل سائر أدوات القانون الدولي من أجل عزل دولة الاحتلال وصولاً إلى فرض العقوبات عليها، حتى تنصاع للشرعية الدولية■

(٣)
إنهاء الانقسام

■ يتحدد دور الحركة الشعبية والفصائل الناشطة في صفوفها بفضح المصالح والحسابات الفئوية الضيقة التي تدفع طرفي الانقسام إلى التباطؤ والمماطلة في تطبيق

إتفاقات المصالحة، والعمل على تحرير هذه العملية من قبضة الاحتكار الثنائي وإرسائها على أساس المشاركة الوطنية الشاملة من خلال حوار شامل يستهدف ليس وحسب التوصل إلى إتفاقات جديدة، بل تحديد العقبات التي إعترضت طريق تنفيذ الاتفاقات القائمة والتوافق على سبل إزالتها بما يكفل تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة والنهوض بمسؤولياتها إزاء التخفيف من معاناة شعبنا وتعجيل عملية إعادة الاعمار، كما يضمن تنفيذ قرار المجلس المركزي بشأن إلتئام الإطار القيادي المؤقت لتفعيل وتطوير م.ت.ف وإنتظام عمله، وصولاً إلى إجراء الانتخابات العامة التي هي الخطوة الحاسمة في عملية إنهاء الانقسام.

في هذا السياق ينبغي منذ الآن التحضير لمواجهة إستحقاق الانتخابات القادمة وذلك إنطلاقاً من تقييم تجربة إنجازات المجالس المحلية الأخيرة والتي نجحت ج.د من خلالها في الفوز بأكثر من ٨٪ من مقاعد المجالس التي خضعت للتنافس الانتخابي. وفي هذا الإطار علينا أن نقيّم دورنا في المجالس المحلية المنتخبة، ونحدد سبل الارتقاء به من أجل توسيع وترسيم المخططات الهيكلية للبلديات والمجالس القروية والارتقاء بكفاءة النظام الضريبي وتحسين مستوى الخدمات البلدية للمواطنين كمياه الشرب والكهرباء والنظافة والصرف الصحي والشوارع والانارة وتطوير البنية التحتية وتأمين المرافق الصحية والثقافية والمنتزهات الخ.. ■

(٤)

توفير مقومات الصمود للمجتمع والحقوق الحياتية للمواطنين

■ إن النجاح في الانتقال إلى إستراتيجية كفاحية جديدة، بما تنطوي عليه من إحتدام المجابهة مع الاحتلال، يتطلب إنتهاج سياسة إقتصادية – إجتماعية تعزز تلاحم المجتمع وقدرته على الصمود وحمل أعباء معركة الاستقلال. في هذا المجال ينبغي السعي لاعتماد سياسة هادفة لحفز النمو الاقتصادي الذي يستهدف معالجة **معضلتي الفقر والبطالة**، عبر تخصيص حصة أكبر من الموارد المتاحة لرفد

الموازنة التطويرية بما يُمكِّن من دعم وتشجيع الانتاج الوطني، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمل في قطاعي الزراعة والصناعة، وتأمين الحماية لها من المنافسة الاسرائيلية بمقاطعة منتجات الاحتلال، وإعطاء الأولوية للمناطق المهمشة وبخاصة في الريف وفي مواجهة الاستيطان والجدار ■

■ في إطار ما سبق ينبغي التركيز على سبل الارتقاء بالدور النضالي في مجال الدفاع عن الحقوق المعيشية والاجتماعية للطبقات والقطاعات المحرومة والمهمشة، من أجل:

١- إعادة النظر بالنظام الضريبي لتخفيف العبء الواقع على ذوي الدخل المحدود وتوخي العدالة في توزيع عبء المعاناة بين مختلف طبقات المجتمع من خلال خفض الضرائب على السلع والخدمات الأساسية وإعتماد الضريبة التصاعدية على الدخول العالية وتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية للانتاج الوطني في قطاعي الزراعة والصناعة.

٢- إعادة النظر في أولويات الموازنة العامة لصالح رفع نسبة الانفاق على خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات البلدية، وذلك تطبيقاً لشعار:«الخبز والعمل والتعليم والعلاج.. حق لكل مواطن».

٣- محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين، ووقف التبذير والهدر للمال العام وخفض إمتيازات كبار المسؤولين، ورفض ممارسات المحسوبية والمحاباة والواسطة وسائر أشكال التمييز بين المواطنين في الوصول إلى الوظيفة أو الخدمة الحكومية.

٤- رعاية الفئات الأكثر تضرراً من الاحتلال وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والمحررين والجرحى وذوي الاعاقة، وضمان حقهم في الحياة الكريمة وتأمين التأهيل المهني وفرص العمل.

٥- الدفاع عن مصالح العمال في التطبيق الدقيق لقانون العمل من خلال إنشاء جهاز فعال للتفتيش الصناعي ومحاكم مختصة بنزاعات العمل، ومن أجل

فرض الالتزام بالحد الادنى للأجور وربطه بمستوى غلاء المعيشة وإنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والانخراط الفاعل في الحركة النقابية والعمل من داخلها من أجل دمقرطة بنيتها وتعزيز إرتباطها بجماهير العمال وعزل الشوائب البيروقراطية داخلها، والسعي – إنطلاقاً من الدفاع عن حق التعددية النقابية – إلى توحيدها بصورة طوعية وعلى أسس ديمقراطية بالانتخاب من أدنى إلى أعلى وفقاً لنظام التمثيل النسبي، والدفاع عن إستقلالية الحركة النقابية والتصدي للتدخل السلطوي في شؤونها، والنضال من أجل قانون للتنظيم النقابي يكفل ويحمي الحريات والحقوق النقابية ولا يقيّدها وينسجم مع المعايير والاتفاقات الدولية.

٦- الدفاع عن مكتسبات وحقوق المرأة ضد التمييز والتهميش والعنف من أجل الحرية والمساواة التامة مع الرجل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل تطوير مشاركتها في المجال السياسي وفي مؤسسات صنع القرار، والنضال من أجل مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الالتزامات التي تنص عليها إتفاقية سيداو في ضوء الانضمام الرسمي لدولة فلسطين إلى هذه الاتفاقية، والانخراط في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية من أجل حقوق المرأة والعمل على تعزيز وتوسيع قاعدته الجماهيرية المنظمة وتطوير الممارسة الديمقراطية في صفوفه.

٧- تحسين نوعية التعليم بكل مستوياته باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية الاجتماعية، والمطالبة الدؤوبة بتطوير مناهج وأساليب التدريس وتأمين المرافق والمستلزمات الضرورية لتعليم إلزامي ومجاني شامل حتى نهاية المرحلة الثانوية، والدفاع عن الحقوق المعيشية والديمقراطية للمعلمين من خلال الانخراط في الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين والسعي لإعادة بنائه على أسس ديمقراطية وقطاعية – مهنية بما يضمن، بخاصة، حق معلمي الحكومة في إقامة هيكلهم النقابي الخاص ضمن إطار الاتحاد.

٨- تطوير التعليم الجامعي وخفض أكلافه بالنسبة للطلبة، وبخاصة من خلال إصدار وتنفيذ قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي، وتطوير الممارسة الديمقراطية الطلابية في الجامعات والمعاهد من خلال إنتظام ودورية إنتخاب المجالس الطلابية على أساس التمثيل النسبي، وتركيز الجهد لتحسين تمثيلنا فيها، والعمل على إعادة بناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين بالارتكاز إلى المجالس الطلابية المنتخبة.

٩- تمكين الشباب وضمان حقوقهم الأساسية في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، بما في ذلك خفض سن الترشيح للمؤسسات المنتخبة ليتساوى مع سن الحق في الانتخاب، ومحاربة ظاهرة بطالة الخريجين.

١٠- الانخراط في الأندية الثقافية والرياضية والجمعيات الأهلية والخيرية بهدف تعزيز الصلة بجمهورها ■

(٥)
دفاعاً عن الحريات العامة والحقوق الديمقراطية

■ لقد شهدت الفترة الماضية، في ظل إستمرار الانقسام وغياب السلطة التشريعية، توسعاً غير مسبوق في إستخدام الصلاحيات التشريعية لرئيس السلطة الفلسطينية، بل وتجاوز هذه الصلاحيات بصورة تعسفية، أدى إلى مزيد من التغول للسلطة التنفيذية على حساب حريات وحقوق المواطنين مما عَجَّل التدهور الحاد في حال الحريات العامة وتفشي الممارسات الاستبدادية. من هنا أهمية التشديد على ضرورة التصدي لهذه الممارسات دفاعاً عن حرية الرأي والتعبير وحرية النشر والصحافة والاجتماع والتظاهر والاضراب، دفاعاً عن الحريات العامة، وكذلك دفاعاً عن حرية التنظيم والعمل النقابي للعمال والموظفين في مواجهة سياسة إحتواء الحركة النقابية والنيل من إستقلاليتها ■

نيسان (ابريل) ٢٠١٥

من إنتفاضة الشباب إلى الإنتفاضة الشاملة
تقدير موقف وإتجاهات عمل[١]

(١)
الإنتفاضة الشبابية

١- إندلاع إنتفاضة الشباب المتواصلة منذ مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥ في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة، قدم جواباً حاسماً بأنها لم تكن مجرد رد فعل على حدث عابر، بل جاءت نتيجة تراكم عدد من العوامل والأزمات، في سياق تعاظم المخاطر على القضية الفلسطينية بفعل إستفحال التوسع الإستيطاني وتفاقم عدوان المستوطنين وجيش الإحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وإنسداد الأفق أمام حل سياسي يستجيب للحد الأدنى من الحقوق الوطنية، وفي ظل حالة من الإنقسام السياسي المدمّر، وتدهور مستمر في الأوضاع المعيشية والإجتماعية والإقتصادية.

محاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، التي جاءت تتويجاً لسياسات تهويد القدس والحروب العدوانية الإسرائيلية ضد شعبنا، كانت الشرارة التي أشعلت فتيل الإنتفاضة الشبابية التي إنتشر لهيبها بسرعة إلى سائر محافظات الضفة، وفي قلبها القدس، وأراضي الـ ٤٨، ثم قطاع غزة.

إندلاع الإنتفاضة الشبابية وسرعة إنتشارها فاجأ العدو الإسرائيلي، وبخاصة

---

(١) التقرير السياسي الصادر عن إجتماع اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥.

بسبب ما تميّز به الشباب الفلسطيني من روح كفاحية عالية، وإستعداد للتضحية وإصرار على مواصلة المواجهات الجماهيرية اليومية، إلى جانب إستخدام المتاح من وسائل نضالية بسيطة للرد على جرائم القمع الدموي التي يرتكبها المستوطنون وجيش الإحتلال.

أولى ثمار إنتفاضة الشباب كانت نجاحها في فرض تراجع إسرائيل – ولو مؤقتاً – عن مخطط التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، كما نجحت في إعادة الإعتبار نسبياً لمكانة القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الإقليمي والدولي، بعد أن تراجع الإهتمام الدولي بها لصالح أولويات أخرى في المنطقة.

٢- هذا الإنجاز، الذي حققته الإنتفاضة الشبابية، خلال الفترة القصيرة المنصرمة، يعزز القناعة بجدواها وأهمية إستمرارها وتصعيدها، حتى تتحول إلى إنتفاضة شعبية شاملة، تجسيداً لخيار المقاومة الشعبية الذي يشكل المحور الرئيسي لإستراتيجية وطنية بديلة، قادرة على بناء معادلة جديدة لتوازن القوى، تفتح الآفاق لإنهاء الإحتلال عبر عملية سياسية جادة، تستند إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية، والإلتزام الإسرائيلي بمتطلباتها وفي مقدمتها وقف الإستيطان، وفي إطار مؤتمر دولي يؤمن رعاية دولية جماعية، بديلاً لصيغة المفاوضات الثنائية العقيمة برعاية أمريكية منفردة ومنحازة لإسرائيل.

وإذا كان تصاعد زخم الإنتفاضة الشبابية هو العامل الحاسم في قطع الطريق على خيار العودة إلى المفاوضات بصيغتها القديمة العقيمة، وهو الخيار الذي روّج له وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في جولته الأخيرة، من خلال معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، فإن تطور إنتفاضة الشباب إلى إنتفاضة شعبية شاملة سيمكّن من فرض إستدارة فعلية نحو خيار الذهاب إلى حلول الشرعية الدولية، ذلك الخيار الذي تناضل أيضاً الجبهة الديمقراطية (ج.د) من أجل بناء الإجماع الوطني عليه. كما أنه سوف يشكل القاعدة المادية لإعادة صياغة العلاقة مع الإحتلال، باتجاه التحرر من قيود أوسلو وإلتزاماتها المجحفة، وتنفيذ قرارات الدورة ٢٧

للمجلس المركزي (٢٠١٥/٣) بوقف التنسيق الأمني والمقاطعة الإقتصادية بمختلف أشكالها مع دولة الإحتلال.

٣- المسار الكفاحي للإنتفاضة الشبابية أكد أهمية الدور المميّز للشباب في تفجيرها، الذي جاء عفوياً وبدون قرار مسبق من أحد، رغم أن الأغلبية الواسعة من المنخرطين في هذا الحراك الشبابي هم من مناضلي وأبناء الفصائل الفلسطينية.

هذا الحراك الشبابي يحظى بتعاطف وإحتضان واسعين من أغلبية شرائح المجتمع. ولكن؛

■ **علينا أن نلاحظ أن هذا التعاطف لم يتحوّل بعد إلى إنخراط مباشر في إنتفاضة الشباب من قبل قطاعات إجتماعية واسعة، ذلك الإنخراط الذي يضمن إستمرارية زخمها ويشكل الشرط الرئيسي لإنتقالها إلى مرحلة الإنتفاضة الشعبية الشاملة.**

■ **وكما علينا أن نلاحظ أيضاً، بواقعية، أن ثمة شرائح إجتماعية، وإن كانت محدودة، ما تزال تعبر عن ترددها إزاء إستمرار الإنتفاضة الشبابية، بل وتخوفها من خيار التحول إلى إنتفاضة شاملة، خشية من تأثيرات المواجهة المتواصلة مع الإحتلال على مصالحها الضيقة والإمتيازات التي يكفلها لها واقع التعايش مع الإحتلال.**

موقف هذه الشرائح، من عالم رجال المال والأعمال والبيروقراطية العليا في المؤسسة الرسمية، يشكل الحاضنة لتوجهات قيادة السلطة في تعاملها مع إنتفاضة الشباب، والذي إتسم بمحاولة إحتوائها بحجة الحفاظ على الدم الفلسطيني (وكأن الدم الفلسطيني لم يكن يسفك إلا بعد أن إنتفض الشباب ضد جرائم الإحتلال)، وعدم الإنجرار إلى دائرة العنف التي يخطط لها نتنياهو وغير ذلك من المقولات البائسة. وترافق هذا الموقف الإحتوائي مع محاولات الإستثمار السياسي قصير النفس لهذا الحراك في تعزيز الموقع التفاوضي للسلطة، في إطار إستمرار الرهان

الخاسر على دور الولايات المتحدة في تليين التعنت الإسرائيلي وفك إستعصاء العملية السياسية ■

(٢)
الإنتفاضة الشبابية في حقل التجاذب الداخلي

١- فاجأت الإنتفاضة الشبابية القيادة الرسمية وشكلت لها إحراجاً سياسياً، حين تجاوزت الشعارات الخاوية الداعية إلى ما يسمى بالمقاومة الشعبية «السلمية»، التي تفترض أن ضمان «سلميتها» تجنباً لـ «عنفيتها» رهن بقرار الحركة الشعبية، وليس رهناً بقرار الإحتلال، التي تثبت الوقائع يومياً على لجوئه المتعمد إلى التصعيد القمعي، العنفي والدموي، من أجل وضع الحراك الشعبي أمام أحد خيارين: إما الإنكفاء وصولاً إلى التلاشي، أو الإنتقال المبكر إلى العسكرة على يد مجموعات صغيرة، يسهل على الإحتلال عزلها على طريق تصفيتها.

لقد أثبتت إنتفاضة الشباب أن الشارع هو الأقدر على إختيار الأسلوب المناسب ليعبّر عن مشاعره ومواقفه السياسية، بينما رأت القيادة الرسمية في الحراك الشبابي مجرد محاولة لجرها إلى حيث لا تريد، أي خارج المعادلة التي لا ترى في الحراك الشبابي إلا وسيلة لتراجع الإحتلال عن إستهدافه للأقصى (على إفتراض أن المسألة محصورة في الخلاف على تنظيم الزيارات للأقصى والصلاة فيه)، إضافة إلى توفير شروط تسمح بالعودة إلى مسار المفاوضات الثنائية مع تحسين جزئي محدود لشروطها.

٢- لقد حاول وزير الخارجية الأميركي أن يحاصر القضية المطروحة من خلال الحراك الجماهيري، وكأنها قضية الأقصى وحسب، متجاهلاً كونها بالأساس قضية إحتلال وإستيطان، وحقوقاً وطنية مشروعة لشعب مكافح من أجل خلاصه الوطني.

إن إقتراحات كيري لحل «قضية الأقصى»، على إفتراض أن المسألة محصورة في الخلاف على تنظيم الزيارات الخ.. تعكس مرة أخرى طبيعة

السياسة الأمريكية، وطبيعة نظرتها إلى القضية الفلسطينية، وطبيعة الحل الذي تضمره واشنطن لهذه القضية. وإذا كانت جولة كيري قد حاولت أن توحي أن إقتراحاته تهدف إلى فتح أفق جديد للعملية السياسية، فإنها هدفت في الوقت نفسه، لإخماد الإنتفاضة، وإخراجها من المعادلة السياسية، والعودة بالقضية الوطنية إلى المعادلات السابقة المختلة بشكل فاقع لصالح الجانب الإسرائيلي. ما يريده كيري هو مفاوضات، تستعيد الآليات والأسس نفسها، وتحت الرعاية الأميركية المنفردة، وبعيداً عن ضغط الشارع الفلسطيني وتأثيراته، ويكون فيها المفاوض الفلسطيني أعزل من كل سلاح.

٣- مازالت القيادة الرسمية تماطل في تعاملها مع إنتفاضة الشباب، وتسلك بذلك سلوكاً مزدوجاً؛ فهي، من جهة، تحاول أن تصوغ خطاباً سياسياً وكأنه خطاب جديد يتناغم مع الحراك ومع الغضب الشعبي، وذلك في الحديث المكرر عن الحماية الدولية وعن اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية (ICC)، وعن وقف العمل بالإتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي...، دون أن تحوِّل هذا الخطاب إلى خطوات وسياسات عملية ترتقي بمستواها إلى مستوى الحراك الشعبي، ودون أن تتخذ إجراءات عملية تلتزم قرارات الدورة ٢٧ للمجلس المركزي، بما فيه وقف التنسيق الأمني مع الإحتلال، بل إن الوقائع التي تم الكشف عنها من قبل الجانب الإسرائيلي تؤكد أن هذا التنسيق مازال ساري المفعول.

ومن جهة أخرى تواصل القيادة الرسمية محاولات الإستثمار السياسي قصير النظر لإنتفاضة الشباب، بهدف تحريك المساعي الأمريكية الهادفة لتوفير الأجواء المناسبة لإستئناف المفاوضات (الدائرة حول نفسها) وفق شروط لا ترقى إلى المستوى الذي رسمه المجلس المركزي في قراره بشأن تدويل القضية الوطنية.

وبالمحصلة، فإن القيادة الرسمية تنزع للتعامل مع إنتفاضة الشباب من موقع المسايرة على مضض مع المحاولات المتواصلة لوقفها أو إحتوائها والحيلولة دون تصاعدها، لأن هذا من شأنه، إذا ما شق طريقه، أن يضع هذه القيادة في مواجهة

خيارات صعبة تتعارض مع رؤيتها السياسية، ومع مصالحها البيروقراطية الضيّقة، ومصالح تحالفاتها الطبقية مع رجال المال والأعمال، وتحالفاتها العربية، التي تعبر عن سياستها ببيانات ونداءات لجنة المتابعة في الجامعة العربية. لقد جاءت إنتفاضة الشباب بمسارها المفاجيء، لتسلط الضوء أكثر فأكثر على حقائق السياسة المترددة للقيادة الرسمية، إنعكاساً لبنيتها الإجتماعية وتعبيراً عن مصالحها الفئوية.

٤- زخم الحراك الشبابي نجح حتى الآن في شل محاولات إحتوائها. ولعب إقدام الطلائع الشبابية للإنتفاضة وتصميمها دوراً حاسماً في ذلك. فهي عبّرت عن مستوى متقدم من النضج والوعي، ووجهت رسائل شديدة الوضوح إلى قيادات فصائلها بضرورة التخلي عن الحسابات الخاصة والمصالح الفئوية الضيقة، والإرتقاء إلى مستوى المسؤولية، بتوحيد الصف من أجل الإنخراط في إنتفاضة الشباب وتطويرها إلى إنتفاضة شاملة، مهددة بتعميق الفجوة بين الشارع وبين هذه القيادات إذا لم ترتق إلى مستوى مسؤوليتها.

وبهذه الرسائل أطلقت إنتفاضة الشباب تفاعلات واسعة على مستوى الوضع الداخلي الفلسطيني، وخاصة فيما يتصل بواقع الإنقسام ومخاطر تعمقه وتحوله إلى إنفصال. وهي وضعت أطراف الإنقسام في قيادتي فتح وحماس أمام إستحقاق الخروج من دائرة المساومات المعيبة على تقاسم السلطة والموقع القيادي، وضرورة توحيد الجهد لإحتضان الحراك الشبابي وتوفير أهم متطلبات تطويرها ونجاحها من خلال إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة ■

(٣)
القوى الوطنية .. رافعة إنتفاضة الشباب

١ – إستقبلت الجبهة الديمقراطية وصف واسع من القوى الوطنية الإنتفاضة الشبابية باعتبارها حدثاً، تعانق فيه العامل الموضوعي مع العامل الذاتي، فتكاملا ونضجا في إطار المواجهة اليومية مع سلطات الإحتلال وعصابات المستوطنين. لقد بنت ج.د سياستها، منذ فترة غير قصيرة، على أن الإنتفاضة الشعبية قادمة لا

محالة، مستندة بذلك إلى قراءتها الموضوعية للواقع الفلسطيني، وطبيعة الصراع المزدوج القائم: صراع رئيسي ضد الإحتلال والإستيطان بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية صراع آخر مع سياسات القيادة الرسمية والسلطة القائمة في كل من الضفة والقطاع، التي تعمقت ملامحها أكثر فأكثر، كسلطة تنفيذية تغيب عنها تماماً السلطة التشريعية المعنية بالمراقبة والمحاسبة والمساءلة، والمعنية تالياً بالحد من جموح التجاوزات التي يقاقمها واقع إنفراد السلطة بالحكم من خلال المراسيم وحدها.

٢- لقد أثبتت سياسة السلطة، وإلتزامها ببروتوكول باريس الإقتصادي، فشلها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، حيث أكدت التقارير الصادرة، حتى عن الورش التي تنظمها السلطة نفسها، أن الأوضاع الاقتصادية شهدت، في الضفة والقدس، المزيد من التردي كما أكدت سيطرة حالة من الكبت يعاني منها الفلسطينيون جراء الاعتداءات الاسرائيلية، وأن الشباب بشكل خاص يعانون ضغوطاً نفسية وغياب الأمل في المستقبل في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، كإرتفاع معدلات الفقر والبطالة وسوء المناخ السياسي العام الذي عكس نفسه مزيداً من الإحباط.

وتؤكد الدراسات العلمية أن معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بلغ ٥,٢٦٪؛ كما بيّنت إستطلاعات الرأي أن ٦٥٪ في غزة و ٤٢٪ في الضفة يرون في الوضع الاقتصادي لأسرهم هذا العام (٢٠١٥) أسوأ مما كان عليه في العام الماضي (٢٠١٤). كما أوضحت أن ٧٠٪ في غزة و ٥١٪ في الضفة يرون أن الأمور تسير في الإتجاه الخاطيء، في ظل سلطات الاحتلال، وغياب الدور الفاعل للسلطة الفلسطينية في معالجة مشاكلهم الحياتية. وأوضحت هذه المصادر كذلك أن المساعدات التي تقدم للسلطة، لا يمكن أن يكون لها دور في إحداث تنمية إقتصادية تساعد على تصحيح الأوضاع، لأنها تذهب في معظمها لتغطية المصاريف الجارية في السلطة.

ولعل أكثر الأرقام دلالة على الأزمة التي يعاني منها الشباب الفلسطيني، تلك التي أكدت أن الجامعات والمعاهد الفلسطينية تدفع إلى سوق العمل سنوياً حوالي ٤٠ ألف خريج، فيما لا تستوعب سوق العمل أكثر من ١٢٪ من هؤلاء الخريجين بينما يقف الآخرون طويلاً في طابور البطالة، أو يرغمون على العمل كيد عاملة رخيصة في إسرائيل، أو يضطرون إلى الهجرة، أو البحث المستميت عن وظيفة في القطاع العام المشبع، لا بل المتضخم أصلاً.

٣- كانت الجبهة الديمقراطية تدرك في تحليلها للواقع اليومي، أن سياسات «السلطتين» في الضفة كما في القطاع، وواقع الإنقسام السياسي في الحالة الفلسطينية الذي دخل عامه التاسع، طال أكثر من اللازم، كلها عوامل شكلت عناصر كبح وشد عكسي، عطّلت نمو الحركة الشعبية، وأعاقت نزولها إلى الشارع، لتشق الطريق لسياسات جديدة.

وفي ضوء ذلك، جرى النضال من أجل المساهمة في إزالة هذه العوائق، وفي توفير العناصر الضرورية لإنضاج العامل الذاتي، أي إنضاج الوعي الشعبي بضرورة إتباع سياسات جديدة وبديلة، لسياسات السلطة. وتمثل ذلك في الدور الذي لعبته منظمات ج.د في المناطق المحتلة في مواجهة سياسات الإحتلال ومشاريع الإستيطان، كما لعبته في السجون، في تزخيم نضالات الحركة الأسيرة، بما هي عنصر آخر من عناصر تعبئة الشارع، تمهيداً لانطلاقة مقاومة شعبية شاملة. كما تمثل ذلك في الدور المتقدم الذي لعبته كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية وعموم منظمات ج.د في قطاع غزة إبّان التصدي للإعتداءات والحروب الإسرائيلية، وفي النضال مع الحركة الشعبية لتوفير العناصر لصمود القطاع وثباته، سياسياً وإجتماعياً.

٤- لعبت الجبهة الديمقراطية دوراً نشطاً في التحركات السياسية والجماهيرية لإنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الداخلية، وإتخذت في ذلك مواقف متوازنة أدانت فيها طرفي الإنقسام وحمّلتهما معاً دون أي تحامل، مسؤولية تعطيل المبادرات

والإتفاقات الهادفة لإنهاء الإنقسام.

والأمر نفسه تم الإضطلاع به على صعيد الهيئات القيادية في المؤسسة الفلسطينية، خاصة في اللجنة التنفيذية، وفي المجلس المركزي، في دفع الأمور نحو إعتماد سياسات جديدة وبديلة، وقد نجحت ج.د مع سائر القوى الوطنية والديمقراطية في توفير الشروط اللازمة للوصول إلى توافق وطني على هذه السياسات، تمثلت في القرارات المهمة التي إتخذها المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧ (٢٠١٥/٣)، مع إدراكها المسبق أن نقل هذه القرارات إلى حيّز التطبيق، وأن الإنتقال بالحالة الفلسطينية نحو الإمتثال للسياسات الجديدة، يتطلب خوض المزيد من المعارك السياسية، التي لا تقل، بل تزيد في صعوباتها وتعقيداتها عن تلك المعارك التي خاضتها للتوافق المبدئي على هذه السياسات..

ومن بين هذه المعارك لا تفوتنا الإشارة إلى معركة الدعوة المستعجلة من قبل القيادة الرسمية لعقد إجتماع للمجلس الوطني التي خيضت على مرحلتين: **الأولى** ضد التذرع بحالة «القوة القاهرة» لإنتخاب لجنة تنفيذية جديدة من خلال جلسة تنعقد بمن حضر، أي بلا نصاب قانوني؛ **والثانية** ضد عقد دورة عادية للمجلس الوطني قبل أن تستكمل تحضيراتها الوطنية الشاملة، وبأولوية تمثيل جميع مكونات الحركة الفلسطينية في تشكيل المجلس الوطني (إنتخاباً وتوافقاً)، كما وفي تشكيل الهيئات المنبثقة عنه ■

(٤)
الحراك في مناطق الـ ٤٨

سرعة إنتقال إنتفاضة الشباب، بتداعياتها، وفعالياتها إلى مناطق الـ ٤٨، حملت في طياتها الكثير من المعاني الغنية الواجب إستخلاصها في صياغة الموقف السياسي الاستراتيجي، وفي رسم التكتيكات الضرورية، التي يفرضها هذا التطور:

١- أكدت فشل إتفاق أوسلو رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على ولادته، في الفصل بين مصير أبناء شعبنا في مناطق الـ ٤٨، وخارجها، وأن وحدة هذا

الشعب ووحدة مصيره، راسخة في التاريخ والحاضر، لا تضعفها لا الحدود ولا الاجراءات ولا أشكال الحصار المختلفة ولا إتفاقات الإذعان.

٢- أكدت وحدة الحالة الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني، على جبهات النضال المتعددة، وفي ظل خصوصية كل جبهة بفرادة أساليبها الكفاحية. وأعادت الاعتبار، في هذا السياق، للبرنامج الوطني الفلسطيني [البرنامج المرحلي]، في دوائره الثلاث [مناطق الـ ٤٨ - المناطق المحتلة ٦٧ - الشتات] الذي مازال يؤكد صحته، ويؤكد أنه البرنامج الوحيد القادر على صون وحدة شعبنا في كفاحه من أجل حقه في تقرير المصير والعودة والاستقلال، إلى جانب المساواة في مناطق الـ ٤٨.

٣- أكدت، كذلك، أن مناطق الـ ٤٨ ومناطق الـ ٦٧ في إطار فلسطين التاريخية، تشكل كل واحدة منها عمقاً إستراتيجياً للأخرى في نضالاتها، وصمودها في وجه الاحتلال والمشروع الصهيوني، وسياسة التمييز العنصري، والقهر القومي، والتنكيل القمعي والسياسي بأشكاله المختلفة، وأن صيغة كفاحية، تربط بين هذه المناطق، في مشروع نضالي وطني موحد، بإمكانها أن توفر للنضال الوطني الفلسطيني آفاقاً جديدة، ومساحات إضافية، على طريق تحقيق أهدافه الوطنية والقومية. الأمر الذي يتطلب توفير مثل هذه الصيغة، عبر ليس وحسب تعزيز العلاقة النضالية بين أبناء الوطن الواحد، على قاعدة التنسيق وحده، بل الانتقال بهذا التنسيق نحو مستوى أرقى، تتساند فيه نضالات الحركة الشعبية، وفق البرنامج الخاص بكل منها.

٤- أكدت تحركات أبناء شعبنا في مناطق الـ ٤٨ أن قضية القدس، هي قضية كل الفلسطينيين في العالم، وأنها عنوان آخر من عناوين تأكيد وحدة شعبنا الراسخة ووحدة قضيته الوطنية. كما أكدت بالملموس، من خلال خصوصية أوضاع أبناء شعبنا في الـ ٤٨، أن بإمكان الحركة الشعبية الفلسطينية داخل الكيان، أن تحتل موقعاً متقدماً ـ إلى جانب أبناء القدس ـ في الدفاع عن الوجود الفلسطيني والعربي

للمدينة وصون مقدساتها، ومكافحة سياسة التهويد والأسرلة، التي تتعرض لها، والدفاع عنها باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية. إن مثل هذا الواقع، يتطلب تطويراً في الخطط الفلسطينية، للدفاع عن القدس، كما تصوغها قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، آخذاً بالاعتبار، القوة الهائلة التي يوفرها أبناء شعبنا في الـ ٤٨ في معركة الدفاع عن المدينة المقدسة عاصمة الدولة الفلسطينية ■

(٥)

نحو تسليح الإنتفاضة الشبابية ببرنامج سياسي وطني موحّد

إن المهمة الرئيسية للقوى الوطنية في المرحلة الراهنة تتمثل أولاً في تعبئة قواها وزجها للإنخراط بفعاليات الإنتفاضة الشبابية، بهدف تعزيز زخمها وضمان إستمرارها، والعمل بدأب على توسيع المشاركة الجماهيرية وتأمين إنخراط أوسع قطاعات المجتمع في هذا الحراك، باعتبار ذلك يشكل المفصل الحاسم لتحويل الإنتفاضة الشبابية إلى إنتفاضة شاملة؛ وثانياً في الارتكاز إلى هذه الهبّة من أجل ترجمة نداءاتها بضرورة **إنهاء الإنقسام وإستئناف مسيرة المصالحة بدءاً من تشكيل قيادة وطنية موحدة تشكل المركز القيادي للإنتفاضة، سياسياً وميدانياً، مروراً بعقد اللجنة العليا لتفعيل وتطوير منظمة التحرير، ووصولاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وعقد مجلس وطني توحيدي وإجراء إنتخابات عامة شاملة من أجل التجديد والتشبيب الديمقراطي لمؤسسات م.ت.ف بالاحتكام إلى الإرادة الشعبية**.

إن هذا يملي علينا، وعلى عموم الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الشعبية بإتجاهاتها المختلفة، إدارة حوارات داخلية على أوسع نطاق، بحثاً عن سُبل وأشكال تطوير الهبّة الشعبية، وصولاً إلى إحراز توافقات من أجل النضال لتحقيق التالي:

١ – **تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة**، بتمثيل شبابي وازن، عبر مجالس الطلبة في جامعات الضفة والقدس، والإتحادات الشعبية، والنقابات المهنية، وسائر فئات الشعب، يكون لها إمتداداتها الهيكلية وأذرعها الضاربة، في

المحافظات والمدن، والمخيمات والقرى، تشكل غرفة العمليات السياسية التي ترسم للانتفاضة إستراتيجيتها، وسياساتها وتكتيكاتها ومهماتها الكفيلة بتوحيد نضالات شعبنا وتطويرها وإدامتها، وتوفير عناصر صمودها وثباتها.

٢- **الدعوة لعقد إجتماع فوري للجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف**، بتكوين هذه اللجنة المعروف، من أجل تحقيق الخطوات التالية:

أ) إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الداخلية في الحالة الفلسطينية تحت ضغط الإنتفاضة الشعبية، وإعادة الصلة السياسية والإدارية، وتوحيد المسار الكفاحي بين الضفة والقطاع.

ب) وضع الأسس الضرورية لتشكيل **حكومة وحدة وطنية** تتمثل فيها فصائل العمل الوطني وشخصيات وطنية وازنة، وكفاءات تكنوقراطية؛ يكون على جدول أعمالها، توحيد المؤسسات، وتطوير أدائها على أسس من الكفاءة والمهنية، والإعداد لإجراء إنتخابات عامة حرة وديمقراطية على أساس التمثيل النسبي الكامل؛ حكومة تتبنى برنامجاً سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً يوفر عناصر الصمود والثبات للحالة الشعبية، في حراكها الكفاحي ضد الاحتلال والإستيطان، تحت راية الإنتفاضة الشعبية الشاملة، وبما يُغلِّب مصالح العمال والفلاحين واللاجئين وشرائح الفئات الوسطى على مصالح البيروقراطية العليا، ومصالح رجال المال والأعمال الملتقية - موضوعياً - مع حالة التعايش مع الإحتلال.

٣- **وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال**، عملاً بقرارات المجلس المركزي في آذار (مارس) ٢٠١٥، وتكليف الأجهزة الأمنية لتشكيل الدرع الواقي للحراك الشعبي ضد إعتداءات جنود الإحتلال وعربدات المستوطنين.

٤- **وقف العمل ببروتوكول باريس الإقتصادي**، والتحرر التدريجي من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي، وتوفير الأسس الضرورية لبناء إقتصاد وطني، بما في ذلك توفير البدائل ليتوقف العمال الفلسطينيون عن العمل في بناء المستوطنات ومشاريعها الإنتاجية، وفي عموم المشاريع الإسرائيلية، بعد أن نجحت سياسات الإحتلال، مستفيدة من إتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، في تحويل المناطق الفلسطينية إلى

سوق إستهلاكية للبضائع الإسرائيلية، على حساب قيام إقتصاد فلسطيني وطني، وتحويل العمال الفلسطينيين إلى يد عمل رخيصة في ظل شروط عمل عنصرية مجحفة.

٥- إستكمال الهجوم الدبلوماسي على الصعيد الدولي، بهدف نزع الشرعية عن الإحتلال، وعزل إسرائيل، كدولة تنتهك القانون الدولي وتخرج على الشرعية الدولية، وصولاً إلى فرض العقوبات عليها. إن هذا يتطلب:

أ) تفعيل الشكوى الفلسطينية ضد إسرائيل في إرتكابها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين، سيّما الإعتداءات المتكررة على قطاع غزة [وآخرها عدوان «الجرف الصامد»]، وجرائم الإستيطان، والأسرى، والإعدامات الميدانية ضد شبان الإنتفاضة، وإعتداءات المستوطنين ضد المدنيين العزل، وغيرها من الجرائم التي تحفل بها ممارسات الإحتلال وسياساته الدموية ضد شعبنا، في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع.

ب) التقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة، للمطالبة بتوفير الحماية الدولية لشعبنا، في مواجهة إعتداءات قوات الإحتلال وعربدات المستوطنين وتوفير الغطاء العربي والدولي لهذا الطلب.

ج) إحياء العمل بقرار الأمم المتحدة المتعلق بإزالة جدار الفصل والضم العنصري، والمستند إلى القرار الإستشاري لمحكمة لاهاي الدولية (تموز/ يوليو ٢٠٠٥).

د) إحياء العمل بتقرير غولدستون، ومجموع التقارير الأخرى، التي أدانت في المجلس الدولي لحقوق الأنسان جرائم الإحتلال ضد شعبنا في المناطق المحتلة.

٦- الإعلان رسمياً عن إنتهاء المرحلة الإنتقالية وبالتالي التوقف بالعمل باتفاق أوسلو وملحقاته، وطي صفحة المفاوضات العقيمة والعبثية، والدعوة بدلاً من ذلك لمؤتمر دولي، تحت رعاية الدول الخمس الأعضاء الدائمين في

مجلس الأمن الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، لحل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، وبما يضمن لشعبنا حقه في الدولة المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، بحدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى الديار والممتلكات.

٧- إعادة تفعيل طلب دولة فلسطين نيل العضوية العاملة في الأمم المتحدة، إنطلاقاً من قرار الجمعية العامة الرقم ٦٧/١٩ (٢٠١٢/١١/٢٩)، وإعلان فلسطين دولة قائمة، لها حق السيادة التي يعطلها إستمرار الإحتلال الإسرائيلي، بكل ما يتطلبه هذا الإعلان من إجراءات على المستوى الدولي، لتوسيع الإعتراف بالدولة الفلسطينية من جهة، وإتخاذ العقوبات الضرورية بحق دولة الإحتلال، وعزلها دولياً، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق نجدد التأكيد على رفض الأفكار الفرنسية التي يجري الكلام عن التحضير لطرحها على مجلس الأمن، كونها تنتقص من الحقوق الوطنية بما في ذلك ما جرى النص عليه بوضوح في القرار ٦٧/١٩، سواء ما خص إقامة الدولة وعاصمتها القدس على حدود ٦٧، أو النص على حل عادل لقضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤.

إن مثل هذه المهام النضالية تتطلب، فيما تتطلبه البحث عن أساليب وآليات لتطوير التنسيق بين قوى اليسار الفلسطيني، باعتبارها القوة السياسية المرشحة لشق الطريق أمام الحراك الشبابي وتحويلها إلى انتفاضة شاملة، بفضل الرؤية السياسية التي تتمتع بها قوى اليسار، وقدرتها على تأطير الحركة الشعبية في أطر كفاحية متقدمة تستجيب، في آلياتها المختلفة، للمراحل السياسية القادمة ■

(٦)
إتجاهات العمل في الميدان

إن السقف السياسي الذي رفعته إنتفاضة الشباب لعموم الحالة الوطنية الفلسطينية، وخاصة أنها تشكل إستجابة عملية وميدانية للسياسة التي دعت لها

مطولاً عديد القوى الوطنية، يشكل فرصة غنية لتعزيز دور اليسار الفلسطيني، وعموم فصائل الحالة الوطنية. إن هذا يرتب على القوى الحاملة للإنتفاضة تحديد إتجاهات عمل في الميدان في الضفة والقدس والقطاع، كما في بلدان الشتات، نستخلص منها ما يلي:

١ – المهمة الأكثر إلحاحاً في **الضفة الفلسطينية بما فيها القدس** تتمثل في إدامة الإشتباك الجماهيري مع الإحتلال، والمواجهات المباشرة مع الحواجز الإحتلالية ونقاط التماس مع المستوطنات. ويملي ذلك النهوض بما يلي:

أ) التعبئة الشاملة للقوى المنظمة (هيئات كادرية ومنظمات قاعدية) بالمهمات المطلوبة لتوسيع نطاق الإنخراط في الفعل النضالي الميداني للحراك الشعبي، ما يعني تعزيز المشاركة الحاشدة والحضور الفاعل للقوى المنظمة في الفعاليات النضالية التي تدعو لها لجان التنسيق الفصائلية، والمعروفة بأيام التصعيد والغضب، وإعتماد آليات عمل ملموسة في التعبئة والتحشيد.

ب) توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية لكي تشمل القطاعات الإجتماعية المختلفة (إمرأة – عمال – مهنيين) من خلال تفعيل جهود جميع الناشطين باتجاه دور أكبر للإتحادات الشعبية والنقابات في تنظيم المسيرات والفعاليات النضالية، سواء عبر المساهمة في التحشيد المشترك مع القوى أيام التصعيد المعتمدة، أو من خلال تخصيص فعاليات نضالية خاصة لكل قطاع.

ج) توسيع مساحة المواجهات والإشتباك مع قوات الإحتلال في مناطق وقرى الريف والمخيمات، من خلال تكثيف الجهود لإنخراط القوى المنظمة في تشكيل لجان الحماية الشعبية والمشاركة بدور فاعل في نشاطها، حيث تشكل لجان الحماية أدوات كفاحية رئيسية في القرى لتصعيد المواجهات وردع إعتداءات المستوطنين وجنود الاحتلال.

د) إعطاء إهتمام جدي للجانب الإعلامي، سواء لتأمين تغطية مختلف الفعاليات

والتحركات، أو في إطلاق التصريحات والمواقف والبيانات من ميدان المواجهات مباشرة، عبر المقابلات مع وسائل الإعلام أو التقارير الصحفية. يضاف إلى هذا الدور الكبير والمؤثر الذي باتت تلعبه وسائل التواصل الإجتماعي في نقل الحدث والمعلومة والخبر والصورة عما يدور على الأرض وأهميتها في إبراز النشاط الكفاحي والجماهيري والمقاوم.

٢- أما في **قطاع غزة**، فتتمثل إتجاهات العمل بالتالي:

أ) مواصلة النضال من أجل الضغط على طرفي الإنقسام من أجل إنهاء الحالة الشاذة التي تعيشها أوضاعنا الفلسطينية، ومواصلة تعبئة الشارع بالدعوة لاستعادة الوحدة الداخلية كشرط ملح من شروط إدامة إنتفاضة الشباب وتطويرها نحو إنتفاضة شعبية شاملة.

ب) مواصلة التحرك مع باقي القوى الفلسطينية وفي مبادرات خاصة بنا، لأجل تأكيد وحدة الموقف والمصير بين الضفة والقطاع، في إدامة إنتفاضة الشباب وتطويرها، والتصدي للإحتلال والاستيطان.

ج) رفع مستوى اليقظة الأمنية لدى فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية وأذرعها العسكرية، تحسباً لأي عمل عدواني، قد تلجأ إليه حكومة نتنياهو، في محاولة لخلط الأوراق، والتعتيم على الحراك الشبابي، وعلى جرائم الإحتلال والمستوطنين في القدس والضفة الفلسطينية. إن المهام المطروحة على مختلف القوى في القطاع لا تنطلق وحسب من موقع التضامن مع الهبّة في القدس والضفة، بل أساساً من كون **غزة جزءاً لا يتجزأ** من هذا الحِراك، خاصة في ظل الحصار الذي مازال مفروضاً عليه، وفي ظل العدوان الاسرائيلي الذي لم يتوقف ضده إن في إعاقة مشاريع اعادة الإعمار، أو في إعاقة بناء وترميم بنيته التحتية المدمَرة والتي تهدد مستقبل وجودة أو في الاعتداءات المتكررة على الصيادين، أو في فرض الشريط الحدودي، أو في عمليات التوغل شبه اليومية داخل القطاع أو في إبقائه على الدوام تحت تهديد الإجتياح والعدوان الموسع.

٣- **في بلدان الشتات/ دول الطوق**، كما هو الحال في قطاع غزة، فإن إندلاع الإنتفاضة الشبابية، وتحولها إلى إنتفاضة شاملة، وتسليحها ببرنامج كفاحي بديل، من شأنه أيضاً أن يرفع السقف السياسي لحركة اللاجئين في بلدان الطوق، وبشكل خاص في لبنان، وفي سوريا. هو ما يفتح الأفق أمام حركة اللاجئين بشكل عام، للعمل على محورين رئيسيين:

أ) **المحور الأول** هو تعبئة قوى عموم الحركة الشعبية من أجل إبتداع الأساليب المختلفة، في دعم إنتفاضة الشباب وإسنادها، بإعتبارها معركة عموم الشعب الفلسطيني، في أماكن وجوده كافة، من أجل الاستقلال والسيادة والعودة. وكذلك إبتداع الأساليب المختلفة من أجل الترويج بضرورة تسليح إنتفاضة الشباب ببرنامج سياسي يفتح الأفق نحو الاستقلال والخلاص من الإحتلال.

ب) **المحور الثاني** هو مواصلة النضال من أجل الحقوق الاجتماعية والانسانية للاجئين الفلسطينيين، آخذين بالإعتبار خصوصية المكان، سياسياً وإجتماعياً، حيث تتقدم – في سوريا على سبيل المثال – مهام الإغاثة وتوفير شورط الحياة الكريمة والآمنة، والسعي قدر المستطاع للحؤول دون تفاقم الهجرة..

٤- **المهمات في بلدان الشتات/ المغتربات:** إندلاع الإنتفاضة الشبابية فتح أفقاً جديداً أمام الجاليات الفلسطينية، في بلدان المغتربات، وحيث أمكن في الدول العربية، لتعزيز إلتحامها بالقضية الوطنية، وبهموم الوطن وأحداثه اليومية، كما أنه يضعها أمام سلسلة من المهام السياسية والدعاوية والاعلامية، وأمام مسؤوليات جديدة، للبحث في آليات دعم وإسناد إنتفاضة الشباب، وتوفير عناصر صمودها وثباتها، إجتماعياً وإقتصادياً. وفي هذا المجال تندرج في بلدان المغتربات المهام الرئيسية التالية:

أ) **العمل على تعبئة الجاليات وإستنهاض قواها**، للإنخراط في أعمال ومهام إسناد إنتفاضة الشباب ودعمها بمختلف الأشكال المتاحة.

ب) تنظيم الأشكال المختلفة من التحركات السياسية مستفيدين من الإمكانات والفرص والقوانين التي تتيح مثل هذه التحركات، إن بهدف تعبئة الجاليات أو في تعبئة الرأي العام المحلي لصالح القضية الوطنية وتعرية سياسة الإحتلال وإدانتها.

ج) تنظيم أوسع الاتصالات السياسية مع القوى المحلية، لشرح واقع إنتفاضة الشباب، وواقع سياسات الإحتلال، بهدف كسب تأييد هذه القوى ببيانات مشتركة تحمل توقيع الطرفين.

د) الإنفتاح، حيث أمكن، على وسائل الأعلام المحلية، في تشريح سياسات الإحتلال، وكشف جرائمه ضد أبناء شعبنا، وتظهير الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، ودعوة القوى المحلية للضغط على حكوماتها للاعتراف بدولة فلسطين ودعم طلبها للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتلبية مطالب شعبنا في الحماية الدولية.

■ ■ ■

إنتفاضة الشباب محطة تاريخية في مسيرة النضال الفلسطيني، توفر فرصة إستثنائية لصد وإفشال سياسات الاحتلال التوسعية بالاستيطان والتهويد، وأيضاً للخروج من نفق أوسلو ونهج المفاوضات الفاشلة، ويكتسب إستمرارها وتوفير شروط تطورها إلى إنتفاضة شعبية شاملة أهمية قصوى لفتح آفاق حقيقية أمام حلول الشرعية الدولية، والخلاص من الاحتلال، وهنا تكمن المصلحة الوطنية لشعبنا، وما تلقيه من مسؤولية وأعباء على عاتق عموم أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية■

٢٠١٥/١١/٨

إنتفاضة الشباب في دائرة فصائل العمل الوطني[١]

(١)

تشكل الانتفاضة الشبابية محطة تاريخية يجدر التوقف أمامها بإهتمام، كونها تحمل في طياتها سلسلة مؤشرات ومعانٍ، أهمها فشل إستراتيجيه القيادة الرسمية، بقيادة الرئيس محمود عباس، الذي أكد، فور إستلامه مقاليد السلطة أن لا إنتفاضة بعد اليوم، وأن إستراتيجيته الوحيدة – عملياً – هي المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، تحت الرعاية الأميركية المنفردة. وعندما إضطرت القيادة الرسمية لمجاراة الرأي العام، لم تتجاوز حدود الدعوة إلى مقاومة شعبية «سلمية». إنتفاضة الشباب دخلت شهرها الرابع، وتتحضر لدخول شهرها الخامس، وقدمت حتى اللحظة أكثر من ١٥٠ شهيداً، وحوالي ١٥,٠٠٠ جريح ومصاب ومقعد، وإرتفع عدد الأسرى، بفعل سياسة القمع الإسرائيلية إلى حوالي ٧ آلاف أسير.. هذه الانتفاضة، جاءت لتقول بالفم الملآن أن إستراتيجية التفاوض العقيمة إنتهت، ويجب إهالة التراب على جثتها. وأن التطورات باتت تملي إتباع إستراتيجية كفاحية جديدة، بعد أن أكدت تجربة حوالي ٢٥ عاماً من المفاوضات العبثية إستحالة الوصول إلى حل مع الجانب الإسرائيلي يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية ■

(٢)

يذهب البعض في محاولة للإيقاع بين الانتفاضة الشبابية، وبين فصائل العمل الوطني بالتأكيد أنها إنتفاضة عفوية. **هي إنتفاضة عفوية، لكنها لم تولد من فراغ**. فالحياة السياسية الكفاحية في الضفة الفلسطينية، وقطاع غزة، لم تعش حالة

---

(١) مداخلة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أمام «اللقاء اليساري العربي السابع» – بيروت، ٩–٢٠١٦/١/١٠.

فراغ طوال السنوات الماضية، بل شهدت سلسلة من المعارك المتتالية مع سلطات الاحتلال، أدت إلى تراكمات تعبوية في صفوف الشعب وقواه الحيّة، وفي مقدمها الشباب، زادها تعبئة القناعة بإنسداد الأفق أمام المسار السياسي الذي تتبعه السلطة، وضرورة إتباع مسار جديد.

ومن المعارك التي خاضها الشعب الفلسطيني وقواه السياسية المنظمة، ومعارك الأسرى في سجون الاحتلال وحملات التضامن الشعبي معهم، معارك الدفاع عن الأرض، ومشاريع قرى الشمس لحماية الأرض المهددة بالمصادرة، وتحركات الشباب تحت شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، وتحركات القوى الوطنية تحت شعار «الشعب يريد إنهاء الاحتلال»، وسلسلة العمليات البطولية الفردية التي وقعت في أنحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية والقدس المحتلة، والأهم في هذا كله الصمود البطولي للمقاومة الفلسطينية في الحروب الثلاثة التي شنت ضدها في قطاع غزة، والذي حمل في طياته دروساً غنية وأعاد صياغة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي.

إلى جانب ذلك، إنه لواضح تماماً أن «العفوية» التي أطلقت إنتفاضة الشباب هي نتاج لواقع معيّن في الحالة الوطنية، إذ مازالت هذه الحالة تفتقر إلى «الحزب الثوري» الذي بإمكانه أن يأخذ على عاتقه منفرداً إطلاق إستراتيجية جديدة، بالاستناد إلى طاقاته الذاتية في إطار تحالفات مستقرة ومؤطرة. الأهم في هذا أن تتمكن القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية من تحويل هذه «العفوية» إلى عمل منظم، عبر بناء لجان التنسيق المحلية، وإطلاق شعارات للانتفاضة ترسم أهدافها في الاستقلال وضمان حق العودة، وتوسيع إطار المشاركة فيها، بحيث تنضم إليها فئات إجتماعية جديدة، من العمال، والتجار، والمهنيين، والموظفين، وغيرهم، لتتحول من إنتفاضة شبابية إلى إنتفاضة شعبية شاملة. والأهم من هذا كله أن تشكل المنعطف الذي يفرض على القيادة الرسمية تبني شعارات هذه الانتفاضة وفقاً لاستراتيجية سياسية كفاحية جديدة ■

(٣)

رغم دخولها شهرها الرابع، وتحضرها بكل قوة لدخول شهرها الخامس، فإن الإجماع الوطني لم ينعقد حتى الآن على إعتماد الانتفاضة والمقاومة إستراتيجية كفاحية بديلة للاستراتيجية التي تتبعها القيادة الرسمية. إذ مازالت هذه القيادة تراهن على العودة إلى العملية التفاوضية رغم أن الولايات المتحدة أغلقت هذا الباب، من خلال إنسحابها حتى من دور «الراعي» في الوقت الحاضر، وإعلان وزير خارجيتها جون كيري أن واشنطن لا تملك الآن أية مبادرات لاستئناف المفاوضات. ورغم أن الجانب الإسرائيلي رفض العروض التي قدمها له أمين سر اللجنة التنفيذية صائب عريقات في لقاءاتهما السرية في عمان والقاهرة، ورغم أن إسرائيل مصرة على مفاوضات «بلا شروط» فلسطينية مسبقة [أي العودة إلى نقطة الصفر]، وإشتراطها بالمقابل وأد الانتفاضة، كخطوة مسبقة، قبل الشروع في المفاوضات، أي تحويل السلطة إلى قوة لحدية، وظيفتها قمع الشعب، وإحداث فتنة داخلية.

الافتقار إلى الإجماع على تبني الانتفاضة هو الذي مازال يعيق تقدمها، وبلورة هياكلها، ورسم شعاراتها. وبعبارة أكثر وضوحاً إن تردد السلطة الفلسطينية بجناحيها ـ في الضفة والقطاع ـ عن الانخراط في الانتفاضة، وإنشدادها إلى إستراتيجية مركز القرار في السلطة في رام الله هو الذي يعيق الوصول إلى إجماع وطني حول خيار الانتفاضة كخيار إستراتيجي ■

(٤)

السلطة الفلسطينية لا تتحرك في فراغ، بل هي تستند إلى حاضنة، توفر لها سبل الحياة. أهم الفئات التي تشكل هذه الحاضنة هي رجال المال والأعمال، وكبار التجار، وكبار الموظفين وقسم غير قليل من أبناء الفئات الوسطى الذين بنوا مصالحهم الخاصة على أساس بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، وبالتالي التعايش مع الأوضاع القائمة. أنهم يرون أن الانتقال إلى إستراتيجية بديلة قد يهدد

مصالحهم الفئوية بالخطر، لذلك يؤيد هؤلاء إستراتيجية السلطة، وينظرون بقلق إلى تطور الانتفاضة، متخوفين من أن يؤدي ذلك إلى إلحاق خسائر بمصالحهم الخاصة، وخاصة أن هؤلاء يشكلون شبكة شديدة التعقيد في العلاقات الاقتصادية، والمالية [المصارف + التجار + الموظفون + قيد القروض + رهن العقارات + حركة الأسواق في جانبها الإستهلاكي المحض.. إلخ].

كذلك تشكل الحالة العربية الرسمية، هي الأخرى، حاضنة للسلطة الفلسطينية. فالأوضاع العربية لا تجد متسعاً من الوقت، في ظل تدهور الأوضاع في أكثر من بلد، للاهتمام بالقضية الفلسطينية. لذلك تجد هذه الأوضاع في إندلاع الانتفاضة ما يشوش على السياسات العربية في حروبها الإقليمية المركبة على شعارات حروب مذهبية. كما يرون في إندلاع الانتفاضة محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها، بحيث يعاد تحديد العدو الرئيس للعرب ممثلاً بإسرائيل، وليست إيران (على سبيل المثال). وهو من شأنه إجهاض إستراتيجية لا تبرز في أي من عناوينها أهمية القضية الفلسطينية، إستراتيجية تعمل بعض العواصم العربية على ترسيخها في علاقاتها الإقليمية. كذلك يشكل الدعم الأميركي والغربي للسلطة حاضنة أخرى لها، تمد في حياتها، رغم تراجعها سياسياً، ورغم أزماتها الاقتصادية الخانقة. إن الولايات المتحدة وإسرائيل تدعمان السلطة من جهة، في مواجهة الانتفاضة والدعوات لتبني سياسات وإستراتيجيات جديدة وبديلة، وتضغط عليها، من جهة أخرى، من أجل جرها إلى الحلول الهابطة والمزيد من التنازلات ■

(٥)

بالمقابل، لازالت إنتفاضة الشباب تشكو من إفتقادها إلى الحاضنة السياسية الوطنية، التي تجعل منها عنواناً للإجماع الوطني، وإستراتيجية سياسية كفاحية بديلة. القوى الفلسطينية التي أعلنت رسمياً إنحيازها للانتفاضة هي القوى اليسارية والتقدمية والديمقراطية. ومازال صف من القوى الوطنية، في إطار م.ت.ف، يقف موقف المراقب، بانتظار أن تحسم فتح موقفها، وهذه سياسة إنتظارية لا تخدم

مصلحة الانتفاضة، ولا تخدم مصلحة البرنامج الوطني الموحَّد والموحِّد الذي تطمح القوى الديمقراطية لإعادته إلى دائرة الإجماع الوطني، باعتباره البرنامج الجديد لـ م.ت.ف، والبديل لاستراتيجية التفاوض الثنائية العقيمة.

على صعيد آخر، لا تتوفر للانتفاضة حاضنة عربية ودولية كتلك التي تتوفر للسلطة الفلسطينية وسياساتها. القوى اليسارية العربية، وكذلك القوى القومية، وتلك التي تنتمي إلى محور المقاومة والممانعة، مازالت تقف عند حدود الدعم اللفظي أو المقنن للانتفاضة ولم تنتقل بعد إلى دائرة الدعم العملي الواسع، الذي يعزز قدرة الإنتفاضة على التقدم والتطور والثبات وتوسيع أطر المشاركة فيها. وهو ما يملي على هذه القوى مراجعة نقدية لمواقفها، والبحث في توفير أدوات ووسائل وآليات لدعم الانتفاضة إعلامياً، وسياسياً، وكفاحياً، بالأساليب التي تنسجم وظروف كل من هذه القوى، وبما يساهم في تأسيس جبهة القوى اليسارية والديمقراطية والتقدمية العربية المقاومة للاحتلال والمشروع الأميركي والصهيوني. **إن العودة لاعتماد القضية الفلسطينية والصراع مع العدو المدخل لبناء المشروع العربي التقدمي، هو الذي يوفر للانتفاضة أشكال الدعم الضرورية.**

فالمشروع الذي يتهدد المنطقة، حقيقة ويتهدد ثرواتها، وكياناتها القطرية، ويهدف إلى تغذيتها، هو المشروع الأميركي الصهيوني بطبعاته المختلفة. وهو مشروع يستند إلى قاعدته الإمبريالية المتقدمة في المنطقة العربية المتمثلة بدولة إسرائيل. إن التصدي لهذا المشروع، يفترض التصدي لهذه الدولة وللدور الذي تلعبه في المنطقة. والانتفاضة هي رأس الحربة في مشروع التصدي هذا، ما يملي على جميع المنتسبين فعلاً إلى هذا المشروع إعتماد دعم الانتفاضة في مقدمة خياراتهم وواجباتهم النضالية. **دعم الانتفاضة، يكون بدعم خياراتها السياسية وبدعم القوى الديمقراطية واليسارية المنخرطة في صفوفها ■**

(٦)

إتخذت حماس إجراءات صارمة في منع التحركات الشعبية من الوصول إلى خطوط التماس مع جنود الاحتلال، في قطاع غزة، بذريعة «حقن دماء الشباب الفلسطيني»، وهي الذريعة نفسها التي إدعتها السلطة الفلسطينية في الضفة وهي تحول دون وصول التظاهرات إلى الحواجز وحدود المستوطنات الإسرائيلية. الواضح أن خلف قرار حماس منع وصول التظاهرات إلى خطوط التماس، هو مراعاة «التهدئة» مع الجانب الإسرائيلي. في السياق نفسه مازالت حماس تتردد في الانخراط في فعاليات الانتفاضة في الضفة في حالة إنتظارية لما سوف تسفر عنه الأمور، وفي سياسة هدفها «الحفاظ على الكادر» وعدم الزج بطاقاتها الفاعلة للإنخراط في حركة جماهيرية «لم تنضج شروطها بعد». وهكذا تلتقي السلطة – موضوعياً – مع حماس في الموقف العام من الانتفاضة ■

(٧)

قلنا، في مكان سابق، إن الانتفاضة إنطلقت عفوياً، لكنها لم تنطلق من فراغ، فلقد مارست القوى الديمقراطية واليسارية دوراً مهماً في توفير الأجواء لولادة هذه الانتفاضة، من خلال حملات التعبئة السياسية التي دعت من خلالها إلى فك الارتباط بإتفاق أوسلو وإلتزاماته، والانطلاق نحو سياسة جديدة تقطع مع هذا الإتفاق. وتحت ضغط هذه القوى، وضغط الحالة الشعبية، وفي ظل إنكشاف فشل السياسة التفاوضية العقيمة تحت الرعاية الأميركية المنفردة، نزلت السلطة الفلسطينية، والقيادة الرسمية، عند الإرادة الوطنية، وقبلت ولو تكتيكياً، باتخاذ سلسلة مواقف، تتقدم نحو إلغاء مفاعيل إتفاق أوسلو، وأن تتبنى سياسة جديدة وبديلة. ولعل محطة المجلس المركزي الفلسطيني في آذار (مارس) ٢٠١٥ شكلت نقلة نوعية في تطوير الخطاب السياسي الفلسطيني لصالح السياسة الجديدة؛ أي بما معناه تجاوز إتفاق أوسلو وملحقاته وإلتزاماته لصالح برنامج وطني جديد، موحَّد وموحِّد، وردت عناوينه، فضلاً عن قرارات المجلس المركزي، في وثيقة

الوفاق الوطني (٢٠٠٦). هذه القرارات، لعبت هي الأخرى دوراً ممهداً لولادة الانتفاضة، كما تشكل في الوقت نفسه سلاحاً بيد الأخيرة، كما وبيد القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية التي إحتضنت الانتفاضة على طريق إنعقاد الإجماع الوطني عليها وإستتباعاً على السياسات الجديدة، والإقلاع عن إتباع سياسات إنتظارية، كم أثبتت التجارب فشلها ■

٢٠١٦/١/٩

الإنتفاضة في شهرها السادس ..
٩ مــوضوعــات[١]

(١)

تتواصل الإنتفاضة الشبابية للشهر السادس على التوالي، وقدمت حتى الآن أكثر من مئتي شهيد، وآلاف الجرحى والمصابين والمعاقين، والأسرى في سجون الإحتلال. ورغم عدم إنعقاد الإجماع الوطني حتى الآن، على تبنيها خياراً سياسياً، وحمايتها وتطوير أدائها وتسليحها بالبرنامج الوطني الموحد، إلا أن تواصلها، على الرغم من واقع الإنقسام، وسياسة الإلتفاف والرهانات الخاسرة التي تمارسها السلطة الفلسطينية، يدل على أنها ليست ظاهرة عابرة، بل نتاج موضوعي لحالة التناقض مع الإحتلال، ونضج الظروف والعناصر الذاتية لتفجير هذا التناقض، وإحتدام المواجهة معه، من أجل إعادة صياغة المعادلة السياسية، وموازين الصراع، بما يفتح على شق الطريق أمام البرنامج البديل لإتفاقات أوسلو، البرنامج الوطني المرحلي، وتطبيق قرارات المجلس المركزي وتأمين الشروط لتسوية متوازنة تضمن الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني. إلى هذا لا بد من تسجيل تراجع فعاليات الإنتفاضة في المركز وإنتقالها إلى الأطراف، حيث خطوط الإحتكاك اليومي مع مظاهر الإحتلال والإستيطان، الأمر الذي يتطلب جهوداً إضافية على الصعيد الذاتي وعلى الصعيد الوطني، من أجل إعادة تفعيل دور المركز [المدن الرئيسية وغيرها] في الإنخراط بفعاليات الإنتفاضة ومواجهة الإحتلال والإستيطان، نحو الحرية والاستقلال ■

(١) صادرة عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (٢٠١٦/٣/١٣).

(٢)

إلى جانب حالة النهوض التي تمثلها الإنتفاضة الشبابية، تشهد **مناطق الـ ٤٨** هي الأخرى حالة نهوض وطني فلسطيني، بفعل وحدة كل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية في إطار اللجنة العليا للمتابعة برئاسة محمد بركة وإئتلاف القوى الفلسطينية ضمن اللائحة العربية المشتركة في الكنيست برئاسة أيمن عودة، وهذا حقق وحدة وطنية شاملة لكل القوى والتيارات، برئاسة تقدمية ديمقراطية، وقيادة سياسية إئتلافية، وهذه تطورات جديدة ونوعية، تفتح على جبهة وطنية وإجتماعية عريضة في الشارع بمواجهة سياسات حكومة اليمين المتطرف، حكومة المستوطنين بقيادة بنيامين نتنياهو، كما وبمواجهة إيغال الحكومة الإسرائيلية والكنيست في صياغة منظومة قوانين ذات طابع عنصري فاقع، آخرها قانون التنحية والفصل من الكنيست، وقد صيغ ليتلاءم بدقة شديدة مع المحاولات العنصرية المستميتة لإضعاف الحضور الفلسطيني فيه وحرمان الحركة الشعبية الفلسطينية من الإستفادة من منبر الكنيست في الدفاع عن مصالحها وفي فضح حقائق السياسات العنصرية. كذلك من علامات النهوض البارزة في هذا المجال العمليات الفردية تحت تأثير فعاليات الإنتفاضة في القدس وأنحاء الضفة الفلسطينية. إن كل هذا يوفر الأسس الضرورية والمناخات المطلوبة لمد جسور التعاون والتنسيق والتفاعل بين جناحي الحركة النضالية الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر ■

(٣)

إن ضرورة تشكيل «**قيادة وطنية موحدة**» شعار ملح في هذه المرحلة، لأنه يشكل في مضمونه دعوة صريحة لتوفير الإجماع الوطني حول الإنتفاضة الشبابية كخيار كفاحي بديل، والعمل على تطويرها نضالياً وبرنامجياً. والتمسك بهذا الشعار، من أهدافه تسليط الضوء على سياسة القوى المعرقلة لتوحيد الموقف حول الإنتفاضة، وفي مقدمة هذه القوى السلطة الفلسطينية والأطراف الخاضعة لضغوطها السياسية؛

وكذلك تسليط الضوء على ظاهرة الإنقسام كعنصر معرقل للوصول إلى توحيد الموقف السياسي الفلسطيني، وتحميل طرفي الإنقسام [فتح وحماس] مسؤولية إدامة هذه الظاهرة، ومسؤولية تعطيل تنفيذ ما تم التوافق عليه في حوارات القاهرة [آيار (مايو) ٢٠١١]، من إنهاء الإنقسام، وإعادة بناء الحالة الفلسطينية سياسياً وبرنامجياً [وثيقة الوفاق الوطني] وتنظيمياً عبر إعادة بناء المؤسسات من خلال إنتخابات لرئاسة السلطة وللمجلسين الوطني والتشريعي بنظام التمثيل النسبي، وقيام حكومة وحدة وطنية شاملة من الفصائل والقوى والشخصيات المستقلة ■

(٤)

تتحمل **القيادة الرسمية الفلسطينية** المسؤولية الكاملة عن سياسة التسويف في تنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧، التي تقود إلى فك الإرتباط تدريجياً بإتفاقات أوسلو، ووقف العمل بالتزاماتها والتحرر من موجباتها، لصالح السياسة الوطنية الجديدة والبديلة التي وفرت الإنتفاضة الشبابية وقرارات المجلس المركزي بالذات، مرتكزاتها الأساسية، والتي سبق أن صاغت عناوينها وثيقة الوفاق الوطني [٢٦/٦/٢٠٠٦]. في هذا السياق، تتبع القيادة الرسمية عبر أدواتها الأمنية، وعبر مؤسسات السلطة المختلفة سياسة إختلاق المعارك الجانبية مع القوى السياسية الفلسطينية ومع مؤسسات المجتمع المدني [المعلمون، العمال والمستخدمون من خلال قانون الضمان الإجتماعي..] وتعزز تدخل أجهزتها الأمنية في الشؤون السياسية وتتوغل أكثر فأكثر في إعتماد سياسة تسلطية إستبدادية، تحاول أن تلجم الحركة الشعبية الفلسطينية، وأن ترهب قياداتها، وأن تعيد صياغة الأجواء الداخلية بما ينسجم مع إستراتيجيتها السياسية في الرهان على مشاريع وهمية لإستئناف المفاوضات الفاشلة.

إن ممارسات السلطة من شأنها أن تغرق الحالة الفلسطينية في سلسلة من المعارك الجانبية، وأن تعمق التباينات والخلافات السياسية، على حساب تزخيم القوى

وتوحيدها، وتصعيد حالة الصدام والمجابهة مع الإحتلال والإستيطان. وهو أمر يتطلب منا، ومن القوى الوطنية والديمقراطية كافة، العمل والنضال الجماهيري في المدينة والقرية والمخيم، ورفع الصوت لكشف ونقد سياسات الاحتكار والإنفراد بالقرار السياسي والاجتماعي، والجنوح أكثر فأكثر نحو الاستبداد والفساد، والتراجعات العملية الملموسة عن قرارات الاجماع الوطني، والتحذير من مخاطرها، والدعوة للتصدي لها بزخم الحراك الشعبي وقوة الإرادة الوطنية، ولجم إندفاعاتها والإصرار على التمسك بالدعوة إلى توحيد الحالة الفلسطينية ميدانياً، وسياسياً، وعلى المستوى القيادي لصالح الإستراتيجية السياسية البديلة والجديدة ■

(٥)

في إطار سياسة المماطلة والتسويف في تنفيذ قرارات المجلس المركزي، حوَّلت القيادة الرسمية للسلطة القرارات الخاصة بتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، واللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية بشكاوى ضد مجرمي الحرب الاسرائيليين إلى مادة للاستهلاك الإعلامي عبر إفراغها من مضمونها دون التقدم خطوة واحدة إلى الأمام على طريق التنفيذ الجدي لهذه القرارات. وواضح أن تردد السلطة وإستنكافها عن إتخاذ الاجراءات الضرورية لتحويل هذه القرارات إلى سياسة عملية تشكل دعماً لنضالات شعبنا، إنما يعكس ضعف الإرادة السياسية لدى السلطة، ومحاولة منها للتهرب من إستحقاقات هذه السياسة وما تمليه على السلطة من تبنٍ لوسائل كفاحية ونضالية أخرى وبديلة لسياستها الحالية.

إن إكتفاء القيادة الرسمية للسلطة بإجراءات العلم والخبر لمحكمة الجنايات الدولية، وترددها في طلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأرضه من قبل الأمم المتحدة بشكل رسمي، وترددها في تبني الدعوة إلى مؤتمر دولي ترعاه الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، تحت سقف قرارات الشرعية

الدولية، وبما يكفل الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، لا يوفر للإنتفاضة والحراك الشعبي الفلسطيني الحماية السياسية المطلوبة، ولا يؤسس لسياسة جديدة وبديلة نصت عليها قرارات المجلس المركزي ووردت عناوينها الرئيسية في وثيقة الوفاق الوطني [٢٠٠٦/٦/٢٦]. إن هذه المهام، المتمثلة في تنظيم الهجوم الدبلوماسي الفلسطيني، لنزع الشرعية عن الإحتلال وعزل إسرائيل، ستبقى على جدول أعمال القوى الوطنية والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني بإعتبارها عنصراً رئيسياً، ومرتكزاً أساسياً من عناصر السياسة الجديدة والبديلة، ومرتكزاتها المتضمنة في البرنامج الوطني المرحلي ■

(٦)

في السياق نفسه، بات واضحاً أن السلطة الفلسطينية في سلوكياتها، خاصة في التسويف الخطير لتطبيق قرارات المجلس المركزي، ومواصلة التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال وبأساليب تجاوزت حدود التعاون في السابق، وفي تصديها للحراكات الشعبية الوطنية والإجتماعية والمطلبية، بدأت تنزلق إلى مواقع خطيرة، باتت تنتقل بها تدريجياً من موقع السلطة الضعيفة المغلوبة على أمرها أمام ضغوط سلطات الإحتلال، إلى سلطة تسلم وتستسلم، وتذهب بعيداً في الرضوخ لضغوط سلطات الإحتلال والتجاوب معها في إطار الحفاظ على المصالح الضيقة للفئات الإجتماعية المستفيدة من دوام الحالة على ماهي عليه، والتي ترى نفسها متضررة من أي تغيير قادم لصالح المصلحة الوطنية العليا. مثل هذا التطور يحتاج هو الآخر إلى العمل على كشفه وتسليط الضوء عليه، وفضحه بالنقطة الواحدة، والضغط عبر الحراك الشعبي، للجمه، وإرغام السلطة الفلسطينية على التجاوب مع المصالح الوطنية وتغليب هذه المصالح على أية مصالح أخرى ■

(٧)

مثل هذه السياسة تتطلب إتباع تكتيكات واضحة ترسم المسافة الضرورية عن سياسة السلطة الفلسطينية بإعتبارها وحدها المسؤولة عن الحالة التي وصلتها وأوصلت الحالة الوطنية إليها، وتحميلها مسؤولية التصدي لضغوطات سلطات الإحتلال. وفي الوقت نفسه تصعيد خطابنا في إنتقاد سياسات السلطة ومواقفها في السياسة وفي القضايا الإجتماعية والمطلبية والحريات الديمقراطية، والدفاع عن مصالح العمال والقطاعات الشعبية الفقيرة والفئات الوسطى، بما فيها المعلمون وصغار الموظفين وأصحاب الدخل المحدود في مواجهة السياسات الإقتصادية للسلطة التي أدت وتؤدي إلى مزيد من التدهور لظروفها المعيشية ■

(٨)

تتراكم المؤشرات التي تؤكد وصول المرحلة السياسية الحالية إلى نهايتها، وإلى أن العملية السياسية تمر في مرحلة عنوانها الفشل والجمود، ما يفتح الباب لمرحلة سياسية جديدة. فشل المرحلة السابقة يضع نهاية للعملية السياسية كما صاغت الولايات المتحدة وإسرائيل أسسها وآلياتها، وشروطها وموازينها ومرجعياتها، وأهدافها. إن إجمال الحقوق الوطنية بمصطلح «**حل الدولتين**»، ما لم يتم التوضيح الصريح لمضمونه، يفتقد إلى التحديد القاطع لحدود الدولة [٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧] ولعاصمتها [القدس الشرقية على حدود الـ ٦٧]، كما يفتقد للإشارة الواضحة إلى ضمان حق العودة الذي يكفله القرار ١٩٤ .. هذا المصطلح الذي فتح – كما حصل حتى الآن – على **المناقصة على أهداف البرنامج المرحلي** كما وردت أعلاه [إلى جانب هدف المساواة القومية في مناطق الـ ٤٨] عطلت إسرائيل، وبدعم أميركي مفضوح إمكانية الوصول إليه حتى لو كان منقوصاً. إسرائيل تثبت – بالنتيجة – عبر ٢٥ عاماً من المفاوضات رفضها قيام دولة فلسطينية على حدود الـ ٦٧ وضمان حق العودة للاجئين، عبر آليات تفاوضية تمسك هي بموازين قواها وآلياتها.

فشل العملية السياسية الجارية بسقف «حل الدولتين»، أي الحل الذي من المفترض أن يقوم – بعد إزالة كل الإلتباسات المتعمدة التي تحيط به كما سبقت الإشارة – على أهداف «البرنامج الوطني المرحلي»، دفع البعض إلى تقديم طروحات حل «**الدولة الواحدة**» كبديل. إلا أن هذه الطروحات بقيت في إطارها الشعاراتي، وعدا عن كونها تفتقد إلى الوضوح البرنامجي وإلى رسم الأسس والآليات والمرجعية، فإنها تفتقد أيضاً إلى تعيين الروافع السياسية والإجتماعية في الداخل الإسرائيلي. والإنزياحات اليمينية الإسرائيلية توضح إلى أي حد تسيطر الأفكار العنصرية والعرقية المتطرفة ليس وحسب على مفاصل الحكومة الإسرائيلية، بل كذلك على القطاعات الأوسع من السكان اليهود في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية في القدس والضفة الفلسطينية.

إن إنغلاق العملية السياسية الحالية على الفشل الذريع، هي الفرصة التاريخية، مرة أخرى، لإعادة الإعتبار للبرنامج الوطني المرحلي، الذي تتوفر عناصره الموضوعية والذاتية متمثلة في الإرادة الوطنية الجامعة والإنتفاضة وقرارات المجلس المركزي ووثيقة الوفاق الوطني وقرارات الشرعية الدولية، وتكامل النضال المشترك تحت سقف البرنامج الموحد بين مختلف قطاعات وفئات شعبنا على جانبي الخط الأخضر وعموم تجمعات شعبنا في الشتات ■

(٩)

في هذا السياق يندرج موقفنا الواضح والصريح في نقد المبادرة الفرنسية الهابطة عن قرارات ومرجعية الشرعية الدولية، والتحذير من مخاطر طرحها بديلاً عن المؤتمر الدولي الشامل بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية. فهي، كما نراها، محاولة لتمرير الوقت، وملء الفراغ الذي أحدثه الاستنكاف الأميركي عن رعاية العملية السياسية، إلى حين أن ترتب واشنطن أوراقها، وتستعيد دورها في رعاية عملية سياسية من المتوقع مسبقاً ألا

تحمل في طياتها ما هو جديد.

في هذا السياق أيضاً، تنطلق دعوتنا إلى مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لكشف عناصر المؤتمر الذي تدعو له المبادرة الفرنسية وتتبناه القيادة الفلسطينية الرسمية، والذي يقتصر على مشاركة اسرائيل والسلطة وعدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول عربية. نحن ندعو إلى مؤتمر دولي، يتبناه مجلس الأمن الدولي، وترعاه الدول الخمس دائمة العضوية، ينعقد وفق قرارات الشرعية الدولية الملزمة لإسرائيل، بما يكفل إنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية، أي دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية بحدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ ■

٢٠١٦/٣/١٣

جولة في الحالة الفلسطينية

- نحمي الإنتفاضة بتوفير شروط إستمرارها وتواصلها.
- السلطة في الضفة كما في القطاع، تتصرف كما الأنظمة العربية التي إنهارت.
- أكدت الإنتفاضة أن الأبواب موحدة أمام برنامج أوسلو.

نحمي الإنتفاضة بتوفير شروط إستمرارها وتواصلها[1]

■ **ودعنا العام ٢٠١٥ بكل ما فيه، ما هي أبرز محطات هذا العام؟**

■■ في خانة الايجابيات نحتسب الانتفاضة التي فجرها الشباب، حراك الشباب المتواصل منذ أكثر من ثلاثة شهور. ظاهرة وطنية من هذا القبيل لمجابهة الاحتلال، عندما تقطع هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبياً تكون قد رسَّخت أوضاعها – نحيي الانتفاضة، نحيي أبطالها وشهدائها، جرحاها، مناضليها، أسراها، فنحن على ثقة بأنها ستفتح الطريق أمام التقدم، وإنجاز الحقوق، وتفتح الطريق وتوفر الشروط أمام التعاطي الذي يقدم حلول ملموسة وعملية للمعضلات التي تواجه حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

إن التركيز على الانتفاضة المتواصلة منذ ثلاثة أشهر، لا يعني التجاوز أو الاغفال لمجمل الانجازات والقضايا الايجابية التي حققتها مسيرتنا الوطنية على إمتداد العام ٢٠١٥. وهنا أشير إلى أن دائرة الاعترافات الواسعة لدولة فلسطين ومنها الاعترافات التي صدرت عن بعض البرلمانات الاوروبية وحكوماتها والتي كان آخرها الاعتراف الذي صدر عن الفاتيكان، بالمكانة التي تمثلها دولة الفاتيكان عالمياً، كما أشير إلى البرلمان اليوناني الذي سجل إعترافه بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران، فالحصيلة التي أقرت وإعترفت بالحقوق الوطنية هي حصيلة إيجابية عالية المضمون والقيمة السياسية.

الانجاز الثالث يتمثل بالقرارات المتقدمة التي إتخذتها الهيئات التشريعية والتنفيذية

---

(١) مقابلة مع إذاعة «صوت الوطن» في قطاع غزة بتاريخ ٢٠١٦/١/٣. أجرى المقابلة سليم أبو عمرو، وحررها ديانا كمال وتامر عليان.

الفلسطينية، وأخص بالذكر القرارات الناتجة عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الـ ٢٧، والتي فتحت الطريق أمام سياسة فلسطينية بديلة تخرجنا من مأزق المفاوضات المراوحة في المكان، كما وتخرجنا من العملية السياسية العقيمة الجارية منذ عقود ■

■ هناك تراجع في معظم الملفات... إلام ترجع هذه المفارقة، وما هي العوامل التي تؤدي إلى إطالة عمر الانقسام، وأين الفصائل والقوى من صياغة إستراتيجية موحدة وطنية جامعة، طالما ناديتم بها في الجبهة الديمقراطية؟

■■ من أخطر السلبيات في الجسم الفلسطيني يتمثل بإستمرار هذا الانقسام الذي نشأ قبل ٨ أعوام ولا زال مستمراً بالنزف حتى يومنا. نحن نقول أن المسؤولية عن إستمرار هذا الانقسام يتحملها الطرف الأول الذي بادر إليه، والطرف الثاني الذي وفر الظروف التي مكنّت الطرف الأول من القيام به، فطرفي الانقسام معروفين على أوسع نطاق ولا يحتاجان إلى تعريف.

نحن يهمنا الحاضر والمستقبل، وفي هذا الإطار أريد أن أستفيد من هذه المقابلة لكي أوجه رسالتين، الأولى إلى حركة فتح، أنه قد آن الأوان لهذه الحركة التي مازالت تتحمل المسؤولية القيادية الأولى، إن كان بقيادة السلطة الفلسطينية أو في منظمة التحرير، آن الأوان لهذه الحركة المقاومة المؤسسة لكي تستخلص ما ينبغي أن يُستخلص من المسيرة السياسية التفاوضية البائسة التي لم تتمخض عنها أية نتيجة تذكر، لا بل مجموعة من السلبيات على إمتداد العقود السابقة.

لقد آن الأوان لحركة فتح أن تدرك أن الانتقال إلى تبني برنامج سياسي آخر يبني على مجمل الانجازات الوطنية النضالية الميدانية والسياسية التي تحققت للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية والشرعية الدولية وكذلك على مستوى المواجهة في الميدان، كما تمثلت في صمود شعبنا الأسطوري في قطاع غزة إبان عدوان الجرف الصامد، وكما تمثلت مؤخراً في الإنتفاضة الشبابية المتوالية فصولاً منذ أكثر من ثلاثة شهور.

أقول، أنه يتوجب على إخوتنا في قيادة حركة فتح أن يستخلصوا الثابت والمجدي وطنياً من التجربة السابقة، لاعتماد خط سياسي بديل يضع أوسلو خلف الظهر. إن إعتماد هذا الخط هو الذي يساهم بتوفير شروط تسمح بتقريب المواقف الفلسطينية فيما بينها.

من جهة أخرى، على الفئات والشرائح التي تحملت مسؤولية السلطة على إمتداد الفترة السابقة بما إحتوته من مكاسب وإمتيازات، على هذه الفئات أن تستخلص الدرس الواجب، لأن هذه الامتيازات والمكاسب التي جرت تحت مظلة الحكم الذاتي لا تتوافق ولا تلتقي مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ولا تقربنا من إنجاز الأهداف الوطنية لشعبنا.

في المقابل، على إخوتنا في حركة حماس وقيادة الحركة أن يدركوا تمام الادراك أن الامساك بالسلطة على جزء من الارض الفلسطينية، وهي سلطة رازحة تحت الاحتلال حتى لو لم يتبدى أمامها بشكل مباشر، وتم إستبداله بالحصار والإعتداءات المتواترة، فالامساك بهذه البقعة الغالية من ترابنا الوطني، لم تعظِّم تأثيرهم في المعادلة الوطنية الفلسطينية. على حركة حماس أن تستخلص بأن بقاء سيطرتها على قطاع غزة، رغم ما يمثله هذا القطاع من قيمة وطنية عليا وبسبب من العملية الانقسامية المستمرة فصولاً، إنما يبعدهم عن التأثير في المعادلة الوطنية العامة، فحركة كبيرة كحركة حماس بدورها ونفوذها من الخطأ الجسيم أن يقتصر هذا الدور على الدائرة الوطنية الضيقة، بل عليهم أن يُقدموا على ممارسة دورهم وتأثيرهم في الدائرة الوطنية الأكثر إتساعاً، وممارسة هذا الدور القيادي الوافر لن يكون ممكناً إلا في رحاب الوحدة الوطنية الفلسطينية.

بكلام أخر.. سيطرة أقل على قطاع غزة تفسح المجال أمام الصيغة الوطنية الجامعة لكي تُفعِّل دورها، مقابل التأثير الاكبر في المعادلة الوطنية الشاملة – هذا هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به حركة حماس، وهذا هو الدور الذي يعود إلى حركة حماس، وأعتقد مرة أخرى، بلسان حال قسم واسع من أبناء شعبنا وآخر

من الحركة الوطنية، أنه ينبغي أن نتوجه بهذا النداء إلى حركتي فتح وحماس، كي يعيدا النظر في جدول أولوياتهما، لتقديم أولوية إستعادة الوحدة الوطنية من أجل التقدم على طريق إنتصار القضية الوطنية، ولو بثمن، أي على قاعدة التأثير الأقل لكل منهما في الدائرة المباشرة التي يتحرك من خلالها. هذا هو النداء الذي من شأنه أن يُمكِّن كلا الحركتين من الاضطلاع بدورهما المنشود، فنحن بحاجة الى إعادة إرساء أسس الوحدة الوطنية القائمة على البرنامج المشترك. هذا ما يضمن الوحدة الوطنية وتقوية الحالة الفلسطينية على قاعدة المشاركة الحقة لكل مكوناتها، ودرء مخاطر الانقسام والاستنزاف عنها، وتوحيد صفوفها وتجميع طاقاتها وتفعيل إمكانياتها في مواجهة هذا العدو المستوطن الغاشم الذي ما زال يتحكم برقابنا، بأرضنا، بترابنا، بمستقبلنا، وبمستقبل الاجيال القادمة ■

■ خطوات إعادة ترتيب البيت الفلسطيني ما زالت مبعثرة والمجلس الوطني بدوره لم يحسم بعد عقد دورته المنتظمة ولم يدع الاطار القيادي للاجتماع، هل تنفيذ الخطوات برأيكم ينتظر وعودات من هنا وهناك؟

■■ المجلس الوطني الفلسطيني إنعقاده من عدمه لا يشكل المدخل الأنسب لاستعادة الوحدة المفقودة، الاولوية تعود إلى دعوة الاطار القيادي الذي أتفق عليه بأكثر من محطة حوارية وطنية فلسطينية جامعة وآخرها كانت محطة أيار (مايو) ٢٠١١، هذا الاطار برئاسة الرئيس محمود عباس والذي يضم اللجنة التنفيذية والامناء العامين وعدد متفق عليه من المستقلين إلى جانب رئيس المجلس الوطني، ثمة ضرورة ملحة لا يمكن أن نرجئها لدعوته إلى الإنعقاد في إجتماع عاجل. ومن يتذرع بعدم إمكانية العثور على مكان بإمكاننا أن نذكره بعديد الاطراف العربية التي أبدت إستعدادها لإستضافة إجتماع هذه الهيئة الوطنية الواحدة والجامعة. نحن نعتقد أن هناك ضرورة ماسة وملحة لافتتاح عملية تجاوز الانقسام باستجماع جهد قيادي على هذا المستوى. أما باقي القضايا التي يتم التطرق اليها على غرار عقد إنتخابات أو عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني، على أهميتها دون أدنى شك،

فهي لا تندرج، زمنياً بأقله، على جدول الاولويات.

ينبغى أن نفتتح المسار الذي يؤدي إلى إستعادة الوحدة بدعوة هذا الاطار القيادي المؤقت للإنعقاد. وفي هذه المناسبة أود أن أذكر أن هذا الاطار بتشكيلته، بعضويته، بمكوناته، وحتى بالخط العام لجدول أعماله، ليس بدعة طارئه على تقاليد العمل الوطني الفلسطيني، وفي أكثر من محطة ومناسبة، كانت الحالة الفلسطينية تلجأ الى دعوة إطار بهذا التشكيل لمعالجة القضايا الكبرى التي كانت تعترض المسار الوطني■

■ ما الذي يوفر عقد هذا الاطار وما هي المعيقات وإلى متى ننتظر؟

■■ لسان حال شعبنا المناضل الفلسطيني إلى أي إنتماء كان، هو: ماذا ننتظر وإلى متى ننتظر لعقد هذا الإطار الوطني الجامع؟ الاجابة محزنة لكنها ببساطة هي التالية: أسباب الاحجام عن الدعوة لعقد هذا الاجتماع هي نفس الاسباب التي خلقت وفاقمت المشكلات الداخلية وقادت إلى الانقسام. إنها نفس الاسباب التي ما زالت تحول دون إستعادة الوحدة، وهي الأسباب العائدة إلى النزوع المفرط لإحتكار السلطة، وما يترتب عليها من إمتيازات. نحن ندور في حلقة مفرغة آن الأوان لكسرها وتجاوزها والخروج منها. وهذا لا يمكن أن يكون الا من خلال إعتماد هذه الرؤية والآلية السابق ذكرها التي أعتقد جازماً أنه لا يوجد خلاف بين فلسطيني وآخر على ضرورتها وأولويتها ■

■ إلى متى تنتظر قرارات المجلس المركزي التنفيذ وما هي تداعيات وقف التنسيق الامني مع الاحتلال، وهل من حاضنة عربية لتأمين هذه التداعيات.. تحديداً الدعم المالي والسياسي للخطوات الفلسطينية التي كثر الحديث عنها خاصة في الآونة الاخيرة؟

■■ لا أعتقد أن الضرورات المالية الحاكمة، على أهميتها، ينبغي أن يتم وضعها بتضاد مع الاولويات الوطنية، فالأولويات الوطنية باستمرار كان لها

الموقع والمكانة المطلقة، أي نحن نحدد أولوياتنا الوطنية وبعد ذلك تأتي الروافع والاحتياجات والوسائل التي تستجيب لهذه الاولويات، هكذا تعمل حركات التحرر الوطني وإلا خرجنا عن السكة الصحيحة.

الكلام عن الحواضن العربية والاقليمية في هذا السياق ليس في مكانه. علينا نحن في حركة تحرر وطني مؤتمنة على القضية الوطنية الفلسطينية أن نحدد أولوياتنا الوطنية: برنامجنا الوطني أولاً، الخطوات السياسية الآيلة إلى تنفيذ هذه البرامج والتوجهات. وبعد ذلك ستتوفر كل الروافع والحواضن والوسائل والدعم الذي يأتي من خارج الجسم الفلسطيني دون أن نقلل من الإمكانيات والقدرات الذاتية لشعب يبلغ تعداده ١٢ مليون ينتشر في أربع جهات الارض، ويملك من وسائل التأثير السياسي والمادي الكثير، فضلاً عن الامكانيات التي لم تعبأ بعد. أقول إن الحالة الفلسطينية وحدها هي الكفيلة بأن تعالج المشكلات العملية التي تواجهها. هذا هو الذي يفتح الباب أمام إستنهاض وتفعيل الحواضن والروافع الخارجية العربية والاقليمية والاسلامية والدولية التي لن تقف مستكينة، مراقبة، سلبية، أمام الاحتياجات النضالية للشعب الفلسطيني. إن السياسة الصحيحة هي التي تأتي لنا بالدعم المناسب، أما السياسة الخاطئة فهي التي تحول وسائل الدعم الخارجية إلى وسائل ضغط وإبتزاز على شعبنا وعلى مسيرتنا وعلى قضيتنا. وهنا أكتفي بذكر ما يلي:

التمويل الخارجي المقرر رسمياً لموازنة السلطة في الشهور العشرة الأولى لعام ٢٠١٥ قد تراجع عن الدعم الذي تلقيناه في ٢٠١٤ بحوالي الـ ٣٠٪. يعني الاستكانة والسياسة الإنتظارية هي التي تخفض الدعم، بينما الاندفاعة النشطة للنضال من أجل حقوقنا الوطنية، فهي التي تجلب هذا الدعم. لكن مرة أخرى أقول الاولوية هي الحالة الوطنية، البرنامج الوطني المشترك هو الذي يجعلنا نعتمد أكثر فأكثر على ذراعنا، الحالة الوطنية الموحدة هي التي تجذب هذا الدعم. وأولويتنا تقوم على الاعتماد على الذات، فهي التي تستجلب الدعم الخارجي على مختلف مستوياته■

■ الانتفاضة تدخل شهرها الرابع بثبات كيف يمكن دعمها وإستمرارها وحمايتها من محاولات الالتفاف عليها؟

■■ نحمي الانتفاضة بتواصلها وإستمرارها من خلال تزويدها بالبنية التنظيمية المناسبة التي تسمح لمناضليها بالاستمرار والتي تسمح لها باعتماد الترتيبات والتكتيكات الضرورية التي تقوم على معادلة الاستنزاف بحدوده القصوى للعدو مع تقليص، ما أمكن، التضحيات التي ندفعها نحن كمناضلين في الميدان وبخاصة وسط الشباب.

إستخدام الامكانيات المتوفرة لاستنزاف العدو، وتقليص التضحيات والخسائر من جانبنا بالحدود الممكنة. هذه المعادلة هي التي تسمح لنا بالمراكمة وإلحاق الخسائر والتعب بالطرف الآخر الذي يستعبدنا باحتلاله وإستيطانه، بانتهاك مقدساتنا وترابنا الوطني وبقطعه الطريق أمام أي مستقبل أمام هؤلاء الشباب، لا بل أمام الشعب الفلسطيني بأسره.

أقول ما يضمن إستمرار الانتفاضة هو التصميم على مواصلتها بالوتيرة الممكنة مع السعي الدائب لتوسيع رقعة إنتشارها. نحن جزء من واقع هذه الأمة، ومن الحال العربية. وبالتالي التطورات السلبية من شأنها أن تضعنا أمام تحديات أخرى كنا نتمنى أن نكون بغنى عنها، لا شك بأن الوضع المحيط بنا ينعكس سلباً على أوضاعنا. لكن لا نستطيع أن نتجنب أو نحجم أو نقلص هذه السلبيات إلا من خلال تحصنّا بأمرين معاً: الحفاظ على إستقلالية الحركة الوطنية الفلسطينية، بمعنى إعتماد سياسة تسمح لنا بعدم هدر طاقاتنا حيث لا يجب أن تبدد، وبالتالي أن نركز كل الطاقة المتوفرة في النضال ضد العدو الذي يهدد مصيرنا ويهدد مصير الدول العربية والاشقاء العرب أجمعين ■

■ أوضاع الفلسطينين في مخيم اليرموك.. لماذا كلما إقترب الحل يتباعد فجأة وأين الفلسطينيين من الحلول المفترضة من إنهاء معاناة المخيم؟

■■ اليرموك هو قلب الشتات، اليرموك هو المكان والتاريخ والضمير والذاكرة، هو الذي يختزن التراث الوطني والنضال الوطني ويلخص التضحيات التي قدمها شعبنا في الشتات إلى جانب أبناء سائر مخيمات سوريا ولبنان وغزة والضفة والأردن، تلك المخيمات المتأصلة جذوراً في النضال الوطني لما قدمته من تضحيات على إمتداد المسيرة النضالية لشعبنا، اليرموك عنوان الشتات وقد أصبنا بألم شديد وخسارة كبيرة عندما تم إجتياح هذا المخيم دونما سبب، ما ألحق بالشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية أفدح الأضرار.

نحن منذ أن حصل إجتياح هذا المخيم في ٢٠١٢/١٢/١٧ نعتقد أننا وفي ضوء التطورات الجارية قد إقتربنا أكثر من الحل السياسي الذي يمهد لعودة أبناء اليرموك إلى مخيمهم، والفترة القادمة ستأتي بالفرج والحل بالنسبة لهؤلاء. وبطبيعة الحال عودة الاهالي إلى المخيم سوف تعيدهم بالتدريج إلى دورهم المؤثر في المعادلة الوطنية الفلسطينية في إطار الدور الكفاحي الهام للشتات الفلسطيني ■

■ **توقعات ٢٠١٦.. رؤيتكم للمشهد الفلسطيني؟**

■■ عام ٢٠١٥ بالتطورات الايجابية والسلبية التي إنطوى عليها يمهد لامرين رئيسيين ومترابطين في آن، وهما:

الإفلاس التام لتلك السياسة الفلسطينية التي إفتتحتها إتفاقية أوسلو بوهم إنجاز الحقوق الوطنية، سرعان ما تبيّن أنها وعود كاذبة كانت مبنية على سراب، إن سياسة أوسلو لا تقودنا إلى إنجاز الحقوق الوطنية. هذا يعني أن البديل السياسي القائم على الإنتفاضة المقترنة بقطع العلاقة مع الإحتلال وتفعيل الضغط الدولي على الكيان الغاصب لعزله، هذا هو الشرط الواجب والضاغط الذي لا مجال لتحييده أو تجنبه أو تجاهله، الحالة الفلسطينية الرسمية باتت مطالبة بتبني الخط السياسي، البرنامج السياسي البديل الذي حاولنا أن نركز على عناوينه الرئيسية على إمتداد هذه المقابلة، لا خيار أمامنا سوى إعتماد هذه السياسة البديلة، الجديدة التي تفتح أفق الاستقلال والعودة أمام حركتنا الوطنية.

لا بديل أمامنا سوى نضال الحركة الجماهيرية المنتفضة والمنظمة تحت شعار الحرية والاستقلال في مواجهة الاحتلال والاستيطان، وإذا كانت تطورات العام الاخير قد أبرزت عقم النهج السياسي المتبع، فإنها بالمقابل أظهرت إيجابية ومدى خصب المسار الكفاحي الذي يعتمد على السواعد المناضلة، المنتفضة بحركة جماهيرية تغطي مساحة الوطن، هذا هو البديل.. هذا هو طريق المستقبل .. والتقدم نحو إنجاز الحقوق الوطنية.. ■

٢٠١٦/١/٣

السلطة في الضفة كما في القطاع، تتصرف كما الأنظمة العربية التي إنهارت[1]

■ **كيف ترى دور الفصائل الفلسطينية في صناعة القرار الفلسطيني؟**

■■ ما زالت سياسة السلطتين في الضفة كما في قطاع غزة، تتصرف كما الأنظمة العربية التي إنهارت وتعملان على إضعاف وتهميش مشاركة الفصائل وخاصة القوى الديمقراطية في صناعة القرار الوطني الفلسطيني، شأنهما شأن الأنظمة السياسية العربية، التي تعمل على تهميش الحياة السياسة وإضعاف قوى المعارضة، ووضعها أمام خيارين فإما معي أو مع الشيطان ■

■ **وهل ساهم الانقسام في تعزيز ذلك؟**

■■ واقع الانقسام الذي دخل عامه التاسع وطال أكثر من اللازم، شكل عناصر كبح وشد عكسي عطلت نمو الحركة الشعبية لتشق الطريق نحو سياسات جديدة، كما عطل الإنقسام جميع أنواع الانتخابات بما فيها الانتخابات النقابية العمالية والمهنية والطلابية. هذه السياسات تؤدي إلى تهميش دور المؤسسات الفلسطينية، فالمجلس التشريعي وحتى الكتل البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني لا تشرف بالرقابة على الموازنات وأداء الحكومة، والإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير لم يجتمع منذ أكثر من سنتين، وقرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية تبقى حبراً على ورق وتتحول المؤسسات الفلسطينية إلى قيادات إستشارية، قراراتها غير ملزمة ويتم تجاهل حتى إستشارتها في العديد من القضايا، وهو ما أدى لاستفحال سياسة التفرد في ممارسات السلطتين ■

---

(١) مقابلة مع جريدة «القدس» المقدسية بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩، أجراها وليد أبو سرحان.

■ وماذا عملتم لمواجهة ذلك؟ وهل نجحتم في هذا؟

■■ هناك دور لعبته الجبهة الديمقراطية وصف واسع من القوى الديمقراطية والوطنية في مواجهة هذه السياسات والأوضاع سواء فيما يتعلق بالتحركات السياسية الجماهيرية لإنهاء الانقسام والمواجهات مع الاحتلال والاستيطان وتزخيم نضالات الحركة الأسيرة، وكذلك دور قوى المقاومة والفصائل في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وفي النضال مع الحركة الجماهيرية لتوفير مقومات الصمود.

نستطيع أن نقول بأن هذا الدور نجح في بعض الأمور كما برز في القرارات المهمة التي إتخذها المجلس المركزي في دورته الـ٢٧ في آذار ٢٠١٥ التي نادت بتبني إستراتيجية جديدة تتجاوز قيود أوسلو وإكراهاته، مثل وقف التنسيق الأمني ووقف العمل باتفاق باريس الاقتصادي وسوى ذلك، علماً أن هذه القرارات ما زالت بحاجة إلى جولات ضغط سياسي جديدة لتطبيقها، كما نجح هذا الدور في معارك سياسية أخرى منها تلك التي أدت إلى عدم عقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني قبل إستكمال تحضيراته الوطنية الشاملة وضمان تمثيل جميع المكونات الفلسطينية في المجلس الوطني إنتخاباً أو توافقاً في تشكيل الهيئات ■

■ لا تزال الهبّة الجماهيرية تراوح مكانها، لماذا لا تقوم الفصائل بتطويرها لانتفاضة شاملة؟

■■ أود التأكيد بأن ما يحصل تجاوز تسمية الهبّة إلى إنتفاضة شبابية، فالهبّة تكون لعدة أيام أو أسابيع، بينما هذه الانتفاضة تمضي وتنتقل إلى شهرها الرابع عصية على الكسر. ولكنها إنتفاضة من نمط خاص وسمات خاصة تميّز شبابها بروح كفاحية مفعمة، وإستعداد عالٍ للتضحية، وإصرار على مواصلة المواجهات اليومية مع المستوطنين، وإستخدام المتاح من الوسائل النضالية للرد على جرائم القتل والإعدام الميداني لقوات الاحتلال وقطعان المستوطنين؛ وإستمرار الإنتفاضة يظهر أنها لم تكن رداً على حدث عابر، وإنما هي رد على مجموع الأزمات

التي يعاني منها الوضع الفلسطيني من تصاعد العدوان والاستيطان والحصار الإسرائيلي إلى إنسداد أفق الحل السياسي وأزمات الانقسام وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. إن الاحتضان والتعاطف الذي تحظى به الإنتفاضة من أغلبية المجتمع لا يغني عن تحويل الكلام إلى أفعال بانخراط جميع القوى في إطار الانتفاضة وخاصة زج طاقات جميع الفصائل في خضمها وتشكيل قيادتها الوطنية الموحدة بتمثيل القوى والشباب عبر مجالس الطلبة والاتحادات والنقابات وسائر فئات الشعب، ومد هياكلها للمحافظات والمدن والمخيمات والقرى، وتسليحها ببرنامج سياسي وهدف واضح بإنهاء الاحتلال والحرية حتى لو وضع لها أهداف مرحلية ■

■ **ولكن أين الفصائل؟**

■■ على الفصائل مسؤولية رئيسية بتطوير الانتفاضة وتوفير عناصر تحقيق أهدافها بإنهاء الانقسام المدمر وتحرير السلطة من قيود أوسلو ووضع برنامج إقتصادي وإجتماعي يوفر مقومات الصمود. وقرار الجبهة الديمقراطية والقوى الديمقراطية هو حماية الانتفاضة واستمرارها وتطويرها نحو إنتفاضة تشارك فيها كل فئات الشعب وتحقق أهدافها. إن القوى الوطنية وفي القلب منها القوى الديمقراطية تحاول العمل على تطوير الانتفاضة، ولكن الأجهزة الأمنية للسلطة منعت العديد من مظاهرات القوى الديمقراطية في مسارها لمجابهة الاحتلال وحصلت إحتكاكات ومواجهات وصدامات بين هذه الفعاليات والمظاهرات. وهذا تناقض ينبغي حله، بالتوحد على دعم الانتفاضة. وكذلك كانت محاولات حكومة حماس في البداية لمنع الشباب المتظاهرين من الإقتراب من خط الحدود، والذي تم تجاوزه بإندفاعة الشباب، وهو قرار كان قد منع قبل ذلك فعاليات المقاومة الشعبية لهيئة العمل الوطني في غزة ■

■ **هل تعتقد بان هناك قرارا فلسطينيا بعدم تأجيج الأوضاع؟**

■■ ليس هناك قرارات فلسطينية بل سلطوية بعدم تأجيج الأوضاع. وعلينا

أن نلاحظ بأن هناك أكثر من إتجاه وسياسة فلسطينية في التعامل مع الانتفاضة الشبابية. ولكن القيادة الرسمية الفلسطينية ما زالت تماطل في تعاملها مع الانتفاضة، وتسلك سلوكاً مزدوجاً، تحاول من خلاله أن تظهر بأنها تتناغم مع الانتفاضة من خلال الحديث المكرر عن الحماية الدولية والمؤتمر الدولي واللجوء لمحكمة الجنايات الدولية ووقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي... الخ، ولكن دون الإقدام على خطوات عملية وملموسة. ومن جهة أخرى تواصل القيادة الرسمية محاولات الاستثمار السياسي قصير النفس للانتفاضة، بهدف تحريك الجهود الأمريكية لاستئناف المفاوضات وفق شروط لا ترتقي لمستوى قرارات المجلس المركزي بتدويل قضيتنا الوطنية. وبالمحصلة القيادة الرسمية تساير الانتفاضة على مضض مع المحاولات المتواصلة لاحتوائها وعدم تصاعدها، لأن هذا يضع هذه القيادة أمام خيارات صعبة تتعارض مع رؤيتها السياسية ومصالحها البيروقراطية الضيقة وتحالفاتها مع رجال المال والأعمال وشبكة علاقاتها العربية ■

■ كيف تقيّم أداء الفصائل الفلسطينية على المستوى السياسي والتحرك على مستوى الشارع، والأسباب التي قادت لضعف شعبيتها؟

■■ أداء الفصائل في نقاط ضعفه وقوته نستطيع تقييمه على أكثر من وجه. وذلك نتيجة عوامل موضوعية وذاتية، فهناك الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الصعبة التي يعيشها شعبنا نتيجة التصعيد العدواني للاحتلال وسياساته. والانقسام المدمر الذي بدأ في ٢٠٠٧ وما زال مستمراً والذي يتحول إلى إنفصال قطاع غزة عن الضفة الفلسطينية والذي ولّد إقتصادين إستهلاكيين مكشوفين على ضغوط آليات السوق والتجارة الحرة، والتي لا توفر فرص لتطور ونمو القطاعات الإنتاجية. وكذلك التفرد الذي يولِّد إمعان السلطتين في إنتهاك الحريات العامة وممارسة التضييق والقيود على القوى الديمقراطية وتجفيف مواردها وتقييد حقوقها وحقوق الشعب في الوظيفة العامة.

وقد وصلت الأمور بالسلطة إلى حد منع وقمع فعاليات القوى الديمقراطية

في الانتفاضة وبعضها بمشاركة قوى وطنية، وتفريقها بالقوة من خلال إستخدام أجهزة أمن السلطة. ورغم ذلك، وعلى إمتداد مسيرة طويلة وبتضحيات كبيرة من القوى الديمقراطية تم إنتزاع وتثبيت الحق في التعددية السياسية. وهناك وجه آخر يبرز ضعف القوى الديمقراطية في عدم تقديم الأجوبة اللازمة على الأسئلة والأزمات العميقة، وضعف تعبئة الطاقات ووحدتها لتطبيق برامجها خاصة في الجانب الديمقراطي الاجتماعي المتوافق عليه، إضافة للجانب الوطني والسياسي. إن مسؤولية كبرى تقع على عاتق القوى الديمقراطية في توحيد صفوفها لتصعيد الضغوط الشعبية من أجل الدفاع عن مصالح الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، وكذلك الأمر على صعيد تبني إستراتيجية وطنية ونضالية بديلة لإستراتيجية أوسلو وما بعده على الصعيد الوطني الفلسطيني ■

■ أين المجلس الوطني الفلسطيني؟ وأين المجلس المركزي في قيادة الشعب الفلسطيني؟ وما هي طبيعة العلاقة القائمة حاليا ما بين الفصائل والسلطة بقيادة الرئيس محمود عباس؟

■■ بكل أسف لا إنتظام في إجتماعات العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية الفلسطينية، وبأسف أكبر لا إحترام لتلك القرارات من خلال عدم تنفيذها، فمثلاً عندما يتخذ المجلس المركزي في آذار (مارس) ٢٠١٥ قرارات بإعادة صياغة علاقات السلطة مع الاحتلال بوقف التنسيق الأمني الذي ما زال قائماً حتى اللحظة ووقف العمل باتفاق باريس الاقتصادي وغيره، ولا ينفذ شيء من ذلك رغم قيام اللجنة السياسية المكلفة من اللجنة التنفيذية بوضع الآليات اللازمة لتنفيذها، وإتخاذ اللجنة التنفيذية في ٢٠١٥/١١/٤ قراراً بتنفيذ خطة اللجنة السياسية لتطبيق قرارات المجلس المركزي وجرى التصويت عليها بموافقة الأغلبية الساحقة للتنفيذية، بما فيها موافقة الرئيس أبو مازن؛ رغم كل هذا، نلاحظ أن هذه القرارات بقيت حبراً على ورق. وهو ما يؤكد أسلوب التعاطي مع هذه القرارات بشكل يتسم بدرجة عالية من التردد والمماطلة، ما يؤكد أن تطبيقها بحاجة لخوض المزيد من المعارك السياسية

التي لا تقل في صعوبتها عن المعارك التي خيضت من أجل التوافق المبدئي عليها.

إن سياسة تهميش المؤسسات ومقرراتها تتزامن مع تعطل عمليات الانتخابات العامة والشاملة منذ الانقسام في ٢٠٠٧. إن سياسة التفرد والاستفراد والاستهتار بدور الهيئات الرسمية الفلسطينية وقراراتها، يضعف علاقة المنظمة والسلطة مع الشعب ويوسع الهوة بينها، وهو ما يضعف المشروع الوطني الفلسطيني ■

■ هل لديك قناعة بإمكانية التوصل لحل سياسي مع إسرائيل، وهل تعتقد بان حل الدولتين ما زال ممكنا على أرض الواقع؟

■■ بالتأكيد لا يمكن التوصل إلى حل سياسي مع إسرائيل في ظل وجود حكومة نتنياهو، وحكومة المستوطنين والمتطرفين اليمينيين، وفي مثل هذه السياسة العدوانية التوسعية الإسرائيلية. ولكن حل يقوم على إنشاء دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية مع صون حق اللاجئين في العودة طبقاً للقرار ١٩٤، ما زال هو الهدف الواقعي والممكن على الأرض، فهو الهدف الذي تكّون حوله إجماع عربي ودولي ورُسِّم بالعديد من قرارات الشرعية الدولية؛ إنما تحقيق هذا الهدف يتطلب بناء معادلة جديدة لتوازن القوى بين شعبنا والاحتلال الإسرائيلي، معادلة تفتح الآفاق لإنهاء الاحتلال عبر عملية سياسية تستند لمرجعية قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها وقف الاستيطان، عملية تجري في إطار مؤتمر دولي برعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بهدف تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تضمن الحقوق المشروعة لشعبنا وفي المقدمة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الـ٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية ■

■ ما دور الجبهة الديمقراطية والفصائل في إنهاء الانقسام الداخلي؟ ومن الذي يتحمل مسؤولية إستمراره؟

■■ لعبت الجبهة الديمقراطية دوراً نشطاً في التحركات السياسية الجماهيرية لإنهاء الانقسام وإستعادة الوحدة الوطنية، كما وشاركت الجبهة الديمقراطية في

إنجاز جميع برامج إنهاء الانقسام منذ ٢٠٠٩ وحتى الآن. وفي وقت مبكر، ومع بداية الانقسام تقدمت الجبهة بمبادرة منفردة لإنهاء الانقسام في تموز (يوليو) ٢٠٠٧، ثم مبادرة ثنائية بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية، ثم مع الجهاد الإسلامي، ثم مبادرة الـ ١٢ فصيلاً، لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ. كما إتخذت مواقف متوازنة أدانت فيها طرفي الانقسام فتح وحماس وحملتهما المسؤولية معاً دونما تحامل، وحملتهما مسؤولية تعطيل المبادرات والاتفاقات الهادفة لإنهاء الانقسام ■

■ ما سبب تعطيل تنفيذ الاتفاقات؟

■■ تعطيل تنفيذ إتفاقات المصالحة يعود إلى المصالح الفئوية للطرفين والرهانات الإقليمية الضارة والخاطئة. إن تصعيد الضغط الشعبي هو الأساس في إنهاء الانقسام. في هذا السياق وضعت الانتفاضة أطراف الانقسام في قيادتي فتح وحماس أمام إستحقاق الخروج من دائرة المساومات المعيبة على تقاسم السلطة والموقع القيادي. وفي ذات الوقت ضرورة توحيد الجهد لاحتضان الانتفاضة وتوفير متطلبات تطويرها ونجاحها من خلال إنهاء الانقسام وإستعادة الوحدة الوطنية.

فضلاً عن ذلك فإن أسلوب الاتفاقات الثنائية الفاشلة بين فتح وحماس، يتطلب إتباع الأسلوب الأنجع من خلال الشراكة والحلول الوطنية وخاصة الدعوة العاجلة للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير لإزالة العقبات أمام عملية المصالحة وإجراء المشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية توحد المؤسسات وتهيء الأجواء لإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، وبما يجدد مؤسسات النظام السياسي بشقيه: المنظمة والسلطة ويعزز شرعيته. وإلى جانب العمل والمبادرات لإنهاء الانقسام، فقد تقدمت الفصائل بالعديد من المبادرات لحل أزمات جزئية هامة مثل مبادرات حل أزمات الكهرباء وإنتخابات مجالس طلبة الجامعات والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والاعمار ومساعدة

حكومة التوافق لأداء دورها وفتح معبر رفح... الخ، وهي محاولات تحييد الخدمات والمرافق عن التجاذبات السياسية، إلا أنها كانت تصطدم دائماً بعراقيل من هنا وهناك ■

■ ما هي العراقيل التي تحول دون حل مشاكل قطاع غزة؟

■■ المشكلة الأساسية التي تعرقل حل مشكلات غزة وأساسها الانقسام والحصار والعدوان الإسرائيلي، تجعل من قطاع غزة ضحية سياستين خاطئتين تتعامل إحداهما معه كعبء ولا ترغب في تحمل مسؤولية تصدر غزة للمشهد الفلسطيني والإقليمي في العديد من محطات المقاومة والمواجهة مع الاعتداءات المتكررة. هذه السياسة تتهرب من تحمل المسؤوليات العامة ومتطلباتها في إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني والتحرري. والسياسة الأخرى هي في التعامل مع قطاع غزة كجغرافيا للسيطرة والحكم دون معالجة مشكلات أهله، مما كرس واقع الانقسام دون إغفال التقدير للدور الميداني والسياسي للقوى والفصائل في غزة والتي استطاعت في محطات أن تفرض الشراكة. ولذلك تحوَّل إتفاق الشاطيء إلى موضوع للسجال بين حركتي فتح وحماس على خلفية كيفية حل مشكلة موظفي حركة حماس من قبل حكومة الوفاق الوطني ■

■ وما السبيل للخروج من تلك التعقيدات؟

■■ للخروج من هذه التعقيدات قدمت مؤخراً المبادرة الفصائلية لفتح معبر رفح، التي وافقت عليها حكومة الوفاق الوطني والرئيس أبو مازن وحركة فتح. وما زالت الفصائل بانتظار موافقة حركة حماس، التي طرحت إستفسارات يمكن معالجتها من خلال إجتماع ثلاثي يضم الحكومة وحماس والفصائل. وتم تقديم إقتراح غير مقبول بإشراف الفصائل على المعبر، لأنها لا تملك وسائله الإدارية والفنية ولا يمكن فتحه بهذه الطريقة. فقوة المبادرة الفصائلية تتمثل أولاً بالإجماع الوطني الفلسطيني، وثانياً باستلام المعبر من قبل حكومة الوفاق الوطني المقبولة من الجانب المصري. لذلك نطالب حركة حماس بالموافقة على المبادرة الفصائلية

والترحيب بقدوم الوفد الوزاري إلى غزة للبدء بتنفيذ المبادرة وفتح معبر رفح لحل أزمة تعتبر عنواناً من عناوين المعاناة الهائلة لسكان قطاع غزة وحل مشكلة المرضى والطلاب العالقين فضلاً عن ذوي الحاجة للسفر، وكمنطلق لإنهاء الانقسام الكارثي وتطبيق كل بنود إتفاقات المصالحة. وهذا يعني سيطرة أقل لحماس على غزة مقابل دور أكبر في العملية الوطنية والسياسية، وكذلك سيطرة أقل لفتح على الضفة مقابل دور قيادي أكبر في المعادلة الوطنية ■

■ لماذا برأيك لم تجتمع القيادة المؤقتة حتى الآن رغم أن هناك إتفاقا على عقدها؟ وماذا عن موقفكم أنتم؟

■■ ليس هناك أي مبرر جدي أو أي مانع لعدم إجتماع القيادة المؤقتة (لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير). فمكان الاجتماع يمكن توفيره، ونحن نفضله في أحد دول الجوار لفلسطين وخاصة القاهرة، بحكم ثقلها ودورها وباعتبارها مخولة من القمة العربية برعاية المصالحة الفلسطينية. ولكن إذا تعذر ذلك، فهناك أكثر من عاصمة عربية جاهزة لاستضافة إجتماعات الإطار القيادي المؤقت للمنظمة. فضلاً عن ذلك فإن صيغة القيادة الفلسطينية هي صيغة طالما عملت بها الثورة الفلسطينية والقيادة الرسمية الحالية. إن العمل بهذه الصيغة ضرورة لتوحيد الموقف الفلسطيني في إطار الشرعية الفلسطينية.

نحن في الجبهة الديمقراطية نرى ضرورة لعقد إجتماع هيئة تفعيل وتطوير منظمة التحرير ومن أجل طي صفحة الانقسام الأسود وإستعادة الوحدة الوطنية ورسم برنامج سياسي موحد للانتفاضة والشروع بتشكيل حكومة وحدة وطنية ■

■ ما هو الحل للخروج من مأزقي حماس وفتح ممثلة بالسلطة الوطنية؟

■■ تتميز الحالة الفلسطينية بأزمتين خانقتين تمر بهما السلطة وحماس؛ فحماس تواجه مأزقاً خانقاً نتيجة سياسة إحكام سيطرتها على قطاع غزة وتكريس إنفرادها بالسلطة والقرار وتغليبها مصالحها الفئوية وهو ما يعمق إنفصالها عن الضفة

ويعرِّض غزة لتشديد الحصار وتردي خدمات الوزارات، وتفاقم معاناة سكانها (١,٨ مليون) بشكل لا يوصف. فضلاً عن إتباع سياسة إقليمية محورية وتغليب إنتمائها الإخواني على قرارها وبوجهة لا تخدم دائماً مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

وبالمقابل، فقد فشل مشروع السلطة في رام الله في كسب المعركة الوطنية وأفرغت شعاراتها من مضمونها بالمقاطعة الاقتصادية والمقاومة الشعبية وإسقاط الانقسام .. الخ. كما فشل مشروع حركة حماس الفئوي في تأكيد صلاحيته كحل للقضية الوطنية الفلسطينية أو كسلطة بديلة ووصلت إلى طريق مسدود في إدارة الشأن العام في قطاع غزة. ولذلك يكون المخرج بالمشروع السياسي الوطني الفلسطيني الموحد المستند لوثيقة الوفاق الوطني وقرارات المجلس المركزي في ٢٠١٥/٣/٥ واللجنة التنفيذية في ٢٠١٥/١١/٤ في إطار إعتماد إستراتيجية فلسطينية تجمع بين الانتفاضة وقرارات الشرعية الدولية وإستخدام أسلحة القانون الدولي وتعزيز الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال بوقف التنسيق الأمني وبروتوكول باريس الاقتصادي وتطوير حملة المقاطعة لإسرائيل وتبني سياسة إقتصادية جديدة ■

٢٠١٦/١/١٩

أكدت الإنتفاضة أن الأبواب موصدة أمام برنامج أوسلو[1]

■ ما هو توصيفك للمواجهات القائمة ضد الاحتلال في الضفة وغزة بشكل خاص وفي فلسطين ٤٨ بشكل عام. هل هي هبّة أم إنتفاضة ولماذا السكاكين والدهس؟

■■ ما يشاهده العالم على أرض فلسطين على إمتداد مساحتها، وبصرف النظر عن خصوصيات المكان التي تحدد، وأحياناً تتحكم بالشكل والتوقيت ليس إلا.. وما نعيشه الآن كفلسطينيين في كل مكان، هو إنتفاضة شباب، على وهج بطولات، سرُّها يكمن في سواعد من يديرها بالفعل اليومي، ومصدرها من إكتوى بنار الإحتلال بالمعاناة المباشرة وشواهد الميدان، كما وبالذاكرة المورثّة على إمتداد الأجيال.

الإنتفاضة تقطع بثبات شهرها الرابع، وتتقدم بثقة نحو الشهور القادمة من عمر مديد، بتضحيات غالية ندعو بإستمرار لخفض منسوبها ما أمكن، مع إدراكنا التام أن من يتسبب بها أساساً هو الإحتلال الغاشم.

صحيح أن الأنتفاضة، من زاوية الوقائع، قد إنطلقت عفوياً، لكن الصحيح أيضاً أنها إنطلقت في جو من التعبئة الوطنية المتأصلة، نتاج لتراكم يومي من النضالات التي يقطع بأصالتها تعدد أشكالها وإمتدادها في المكان وتواصلها في الزمان، وإنتظامها المستقر في خط المواجهة الصاعد للإحتلال والتهويد والإستيطان.. هي إنتفاضة أسست لها بتضحياتها الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها كافة، يحتضنها الشعب في أيام الغضب، أيام الجمعة والثلاثاء، ما يؤكد أنها ماضية نحو تعزيز جماهيريتها

(١) مقابلة مع جريدة القدس المقدسية في ٢٠١٦/١/٣١، أجراها منير عبد الرحمن.

وإمتلاك هياكلها، وتحديد أهداف سياسية عليا في مقدمها الحرية والاستقلال، الدولة والقدس والعودة في إطار حق تقرير المصير، إنتفاضة يندرج في إطارها تحقيق مطالب الإجماع الوطني، بإطلاق سراح الأسرى إبتداءً، وإعلان رحيل الإحتلال، وتفكيك الإستيطان، وإنهاء التهويد في كل مكان وبخاصة في القدس والخليل...

هي إنتفاضة يلجأ فيها شعبنا إلى الوسائل الكفاحية المتاحة التي تبتدعها عبقرية الظرف والمكان، دون أن تسقط إرفاقها بالمطالب السياسية الكبرى، والضغط المستمر على المستوى الرسمي كي يحزم أمره للإقبال عليها، سياسياً وعملياً، والمضي – من موقعه – على طريقها بدءاً من المقاطعة الإقتصادية، ووقف التنسيق الأمني، والإقلاع عن اللهاث وراء المفاوضات العبثية... إلى إعلان إنهاء المرحلة الإنتقالية وتفعيل القرار الأممي الرقم ٦٧/١٩ بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها على حدود الـ ٦٧، وبالقدس عاصمة.. مروراً بالإحتكام إلى محكمة الجنايات الدولية وسائر مؤسسات الشرعية الدولية للمطالبة بمحاسبة إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم الموصوفة المقترفة بحق شعبنا، وعزل الإحتلال على أوسع نطاق دولياً الخ.. ■

■ من الذي فجر الإنتفاضة الحالية ومن يقودها الآن؟

■■ فجَّر الإنتفاضة شباب فلسطيني راسخ القناعة بانتصار قضيته الوطنية، وبحتمية زوال الإحتلال.. فجَّر الإنتفاضة الشباب الواثق بأن المستقبل الواعد هو لفلسطين ولشعب فلسطين وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.. فجّرها أيضاً تراكم النضال الفلسطيني في شتّى الميادين، على أرض الوطن وفي مناطق الشتات، على خلفية سياسات وممارسات العدو المحتل وبسبب منها، التي قطعت – من بين أمور أخرى – بعقم، لا بل بالأضرار الفادحة التي يلحقها الإستمرار في عملية أوسلو بالآلية التفاوضية التي أنتجتها، وبالرعاية الأمريكية المتحيّزة للإحتلال.. هي جملة واحدة تطلقها الإنتفاضة بثقة مطلقة، وليست جاهزة للتنازل عنها أو المساومة عليها:

هذا المسار التفاوضي لا بد أن ينتهي، ويجب أن يُدفن، وأن يُهال التراب على الأوهام التي مازالت معلقة عليه، لصالح إعتماد إستراتيجية كفاحية أخرى أكدتها قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، فضلاً عن الإجماع الوطني عليها والتحشيد الشعبي حولها، والتي تقوم على مرتكزات المقاومة والتدويل والوحدة الداخلية ■

■ لماذا لم تنتقل الإنتفاضة إلى الطابع الجماهيري؟

■■ الإنتفاضة، كما تلاحظون، وإن نسبت بحق إلى الشباب، لم تعد تقتصر عليهم، بل باتت تتسع صفوفها بانخراط فئات شعبية جديدة فيها، فضلاً عن توسعها الجغرافي. إن إنتقال فعاليات الإنتفاضة من مكان إلى آخر، وتركزها في مكان دون آخر.. لا يعني إتسامها بالمحلية أو الأحادية أو العفوية أو البعثرة الفوضوية.. فمن طبيعة الحراك الجماهيري عميق الجذور، أصيل التكوين، أن يتموَّج صعوداً وهبوطاً، وأن يتحرك مركز ثقله في المكان والزمان، طالما أننا مازلنا في مرحلة مراكمة القوى والخبرة المؤتلفة مع الحياة اليومية للناس، والمنسجمة مع إيقاع هذه الحياة، ذلك الإيقاع الضامن لتماسك المجتمع وقدرته على الإستمرار في ضخ المزيد من الطاقات في هذا الحراك الذي يملك من سمات الإنتفاضة الكثير.

على هذا الأساس، يصبح من الصحيح تماماً التشديد على ضرورة مضاعفة الجهود في سبيل أن تتحول الإنتفاضة إلى خيار إستراتيجي يعمق مجراه ويتجذر في مجرى التقدم نحو إنجاز الأهداف الوطنية، ولا يتوقف قبل بلوغها. ومن أهم متطلبات ذلك في هذه المرحلة، هو إتخاذ القرار السياسي الواضح على المستوى القيادي الرسمي بالتعاطي مع الإنتفاضة على أنها تجسد هذا الخيار الإستراتيجي، بإعتباره المكوِّن الرئيسي والأهم لإستراتيجية وطنية فلسطينية تقوم أيضاً – في الجانب المتعلق بتجهيز القوى وزجها في المعترك – على تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده في الشتات تحت راية منظمة التحرير، كما وفي مناطق الـ ٤٨ تحت راية قوى داخل الداخل المجتمعية والسياسية وتحالفاتها المحلية.

إن ما يستدعي هذا الكلام هو إصرار المستوى السياسي التنفيذي – حتى الآن – على وضع مسافة بينه وبين الإنتفاضة، إما بتجاهلها في مواقفه المعلنة، أو المبالغة في إبراز طابعها التلقائي العفوي، وكأنه يريد أن يدرأ عن نفسه «شبهة» الوقوف وراءها الخ..

رغم كل هذا، تواصل الإنتفاضة شق طريقها، موسعة صفوف المشاركة في فعالياتها المباشرة بالمواجهة التصادمية، وغير المباشرة بأشكال مختلفة لتأمين خلفيتها وتعميق خطوط دفاعها. وفي هذا الإطار أتوجه بالتحية لطلبة الجامعات الفلسطينية الذين أسسوا «صندوق الأحرار» لصالح إعادة إعمار منازل ذوي الشهداء التي ينسفها الإحتلال والتي تندرج تحت مسمى «العقوبات الجماعية» المحَّرمة دولياً. وأدعو أن تتوسع هذه المبادرات الشعبية المهمة لتشمل القدس، حيث يقوم أهلنا هناك بالدفاع عن عاصمة دولتنا، أرضاً وشعباً ومقدسات، ضد مخططات التهويد الآثمة■

■ هل الإنتفاضة مرشحة للإستمرار وهل هي مرشحة لان تتحول لإنتفاضة مسلحة وما هو الشعار الذي يجب رفعه؟

■■ للإنتفاضة قوانين تسري عليها في المجرى العملي لتطورها. ومن الواضح تماماً أن العنف المتصاعد وحشية ودموية لجيش الإحتلال ومستوطنيه المنقسمين على حد السكين بين عنصريين وتكفيريين، هذا العنف المرضي، الهيستيري العليل، لا بد وأن يستدرج الرد الدفاعي الصحي على يد شباب الإنتفاضة بالوسائط البسيطة المتوفرة باليد. إن الإحتلال يخطط ويسعى، عبر تحكمه بآليات التصعيد الجهنمية التي يسيطر وحده على مغاليقها، أن يستدرج فعاليات الإنتفاضة إلى حيث يسهل عليه إستنزافها ووصمها بما هو عليه قبل مجزرة دير ياسين وبعدها. وهذا ما ينبغي التنبه إليه باستمرار. وفي هذا السياق نكرر الدعوة لشبابنا لأن يحتاطوا لقادم الأيام، فإن صحَّ بأن دماءهم هي ملك لفلسطين تستدعيها متى إحتاجتها، فالصحيح أيضاً أن الوطن ضنين بهذه الدماء الغالية على خط الدفاع عن الحياض والمقدسات■

■ لماذا لم يتم تشكيل قيادة وطنية موحدة لها لغاية الآن بالرغم من الدعوات المتكررة من قبل بعض الفصائل؟

■■ الدعوة لتشكيل قيادة وطنية موحدة، تأتي إنطلاقاً من التجربة الناجحة للإنتفاضة الأولى، عام ١٩٨٧، في هذا المضمار. في الإنتفاضة الثانية، عام ٢٠٠٠، لم تتشكل قيادة وطنية موحدة، وإن كان تشكل، بعد شهور من إندلاعها، إطار قيادي فضفاض إلى حد ما، لم تكن قراراته وتوجهاته ملزمة أو فاعلة كما كان الحال في تجربة الإنتفاضة الأولى.

الآن، ومجرى الحراك الشعبي يتوالى فصولاً، لا شك في توفر الحاجة إلى قيادة تنسق فعالياته تحت شعارات موحدة، وصولاً إلى برنامج مطالب موحدة. ما يعيق التسريع بهذه العملية، هو الموقف المتخذ على المستوى السياسي الرسمي في سعيه لرسم مسافة يفتعلها عن الإنتفاضة، لا تفسير لها سوى الحرص – في غير مكانه – على إبقاء الخطوط مفتوحة على إحتمال – لا أساس له – إستئناف المسار التفاوضي الهرم في أرض قاحلة.

أعتقد أن من أهدافنا النضالية، من أجل تطوير الإنتفاضة، من خلال إنشاء قيادة وطنية موحدة ليس للإنتفاضة وحسب، إنما لعموم الحالة الوطنية، والمدخل الأهم إلى ذلك هو دعوة الإطار القيادي المؤقت للإجتماع الفوري عملاً بقرارات حوار القاهرة في أيار (مايو) ٢٠١١ ■

■ ما الذي حققته الإنتفاضة لغاية الآن على المستوى الفلسطيني والأثر الذي تركته على إسرائيل؟

■■ على المستوى الفلسطيني أعادت الإنتفاضة توجيه البوصلة السياسية بالإتجاه الصحيح، وأكدت من جديد كم هي الأبواب موصدة أمام برنامج أوسلو، وأبرزت ضرورة إعتماد برنامج آخر يقوم على الانتفاضة والتدويل وإستعادة الوحدة الداخلية وتدعيم الصمود المجتمعي وتعبئة الطاقات الفلسطينية في الشتات ومناطق

الـ ٤٨ الخ..

على المستوى الخارجي أعادت الإنتفاضة الإهتمام بالقضية الوطنية بعد أن طغت عليها الأحداث المتواترة في المنطقة، وهي أحداث جسام بلا أدنى شك. ومع ذلك نقول إن هذه الإستدارة في الإهتمام مازالت ذات زاوية ضيقة، ويبقى توسيعها رهن بتطور الإنتفاضة، وقبلها رهن بتطوير الخطاب الرسمي بوجهة الطلاق التام مع سياسة الرهان على المفاوضات إياها التي مازالت العيون تتوجه إليها حتى عندما لا ترافقها حركة الرأس.

ومع ذلك أنجزت الإنتفاضة – رغم كل ما يحيط بها من تعقيدات داخلية بالذات – ما من شأنه أن يقلق إسرائيل، إن كان بارتفاع منسوب المقاطعة الأوروبية لمنتجات المستوطنات، أو توسيع دائرة إعتراف سائر الدول بالدولة الفلسطينية وآخرها إعتراف دولة الفاتيكان، أو رفع علم فلسطين على واجهة الأمم المتحدة أسوة بالدول الأعضاء فيها.. لذلك، ليس من قبيل الصدفة أن نتنياهو أمام حكومته حذّر من مخاطر إتساع المقاطعة الدولية لإسرائيل في قضايا معيّنة، وعزلها دولياً تحت تأثير الإنتفاضة ■

■ لغاية الآن لم يتم وقف التنسيق الأمني بين السلطة والإحتلال رغم قرارات المجلس المركزي. هل سيبقى التنسيق قائماً أم سيتوقف؟ وما هو تأثير إستمرار التنسيق الأمني على الإنتفاضة ؟

■■ قرار اللجنة التنفيذية معطوفاً على قرار المجلس المركزي في آذار (مارس) ٢٠١٥ هو – من بين أمور أخرى – وقف التنسيق الأمني، والرئيس محمود عباس وعد في أكثر من محطة باتخاذ مواقف حاسمة. إن إستمرار التنسيق الأمني، إلى إنعكاساته السلبية على العلاقات الوطنية، وثلمه لمصداقية المستوى الرسمي أمام الشعب الفلسطيني، وتعقيده لمسار إجتراح البرنامج البديل لأوسلو، إنما ينال من هيبة السلطة الفلسطينية وقيادتها خارجياً، ويجعل إسرائيل أكثر جسارة في التطاول عليها، خاصة بعد تأرجح الرأي الرسمي بأعلى مستوياته بين إستحقاق داهم يقوم

على حل السلطة بإعتبارها باتت «بلا سلطة» تسهل «الإحتلال بلا كلفة»، وموقف آخر يشيد بالسلطة ويضعها في خانة الإنجازات الوطنية الهامة التي ينبغي الحفاظ عليها كحدقات العيون كونها محطة إنتقالية على طريق الدولة المستقلة (!) ■

■ هل من بوادر لحل أزمة مخيم اليرموك بسوريا أم أن ذلك مرتبط بمسار الوضع السوري برمته؟

■■ اليرموك عنوان رئيسي من عناوين الشتات الفلسطيني، ومن الروافع الرئيسية لنضال شعبنا من أجل حق العودة، إلى الديار والممتلكات. دخول المسلحين في ٢٠١٢/١٢/١٧ إلى المخيم بالقوة العسكرية القاهرة أدى إلى تهجير أهله البالغ تعدادهم أكثر من ثلث التجمع الفلسطيني في سوريا، وشكل خسارة وطنية فادحة بكل المقاييس. من هنا الآمال المعلقة على التطورات الواعدة التي بلغتنا مؤخراً في مغادرة المسلحين لمنطقة الحجر الأسود الملاصقة للمخيم، وما سوف يؤدي إليه ذلك من خلق شروط جديدة تسمح لأهالي المخيم في الرجوع إليه، على طريق التقدم نحو إستعادة دورة الحياة الطبيعية التي حرموا منها منذ أكثر من ٣ سنوات.

الحالة الفلسطينية في سوريا على مختلف مستوياتها تجهز أوضاعها لإستقبال هذا التطور الوطني الإيجابي، وهي بمستوى المسئولية، بحكم خبرتها وتجربتها، لكنها – أيضاً – بحاجة ماسة إلى دعم واسع من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي لم تقدم لها – حتى اللحظة – سوى النذر اليسير ■

٢٠١٦/١/٣١

في الوضع الفلسطيني الداخلي

- لماذا عارضنا الدعوة المتعجلة للمجلس الوطني..
  وماذا نريد من إنعقاده في دورة «جديدة»؟
- المشاركة السياسية في صنع القرار الوطني.

لماذا عارضنا الدعوة المتعجلة للمجلس الوطني وماذا نريد من إنعقاده في دورة «جديدة»؟[1]

(١)

■ بعد إنقضاء عقدين من الزمن على دورته الأخيرة، سعينا جاهدين، بل ناضلنا بإصرار أن يتم إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بعد التحضير الجاد لأعماله، على يد لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف، التي تضم المستوى القيادي الأول لقوى الحركة الفلسطينية الرسمية والحزبية والمستقلة.

وفي هذا، كما هو حال الشعب الفلسطيني في كل مكان، كان هاجسنا وطموحنا أن تشكل الدورة الجديدة محطة فاصلة تنهي الانقسام، محطة تُستعاد من خلالها الوحدة الداخلية، وتقطع الطريق على السياسات الإنفصالية التي يتم التحضير لها؛ محطة تُنتج البرنامج الموحِّد للقوى، لتجدد الحركة الوطنية إنطلاقتها وتواصل مسيرتها على طريق العودة إلى الديار، ومن أجل الدولة المستقلة بالقدس عاصمة.

لقد نجحنا في أن نتصدى لما شهدناه من إصرار، غير مفهوم وغير مبرر، على رفض دعوة لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف، على الرغم من النداءات المتكررة، الضاغطة والملحة لمعظم القوى السياسية. كما رفضنا التحضيرات المتعجلة وغير الكافية لأعمال الدورة الجديدة للمجلس وأفشلنا محاولات تمرير الدعوة لتفعيل المادة ١٤/ج[2] من النظام الأساسي لمنظمة التحرير على غير مقصدها.

---

(١) موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عن مجلة «الحرية»، العدد ١٥٤٨ (٢٦٢٢)، تاريخ ١٩-٢٠١٥/٩/٢٥.

(٢) راجع بهذا الخصوص الملحق ص ١٥ من هذا الكتاب.

مارسنا هذه السياسة حرصاً منا على صون وتجديد واستمرار الشرعية القانونية للمؤسسة الأم: م.ت.ف، مع إدراكنا – أسوة بغيرنا من القوى – بأن هذه الشرعية وحدها ستكون معرضة للتآكل، مالم نسارع لاستكمالها بالشرعية التمثيلية من خلال الإحتكام إلى صندوق الإقتراع وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، أو بالشرعية التوافقية المتأتية من وحدة داخلية بقيادة جبهوية محصّنة ببرنامج مشترك.

هدفنا كان من هذا التحرك، ضد الدعوات المستعجلة، والفاقدة للتحضير الكافي، هو إنعقاد مجلس وطني بنصاب سياسي كامل ولا تغيب عنه قوى موصوفة بدورها الكفاحي ضد الاحتلال، قوى سياسية ذات حيثية شعبية وازنة بلا منازع.

وناضلنا، أيضاً، لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني تخرج بأفضل النتائج الممكنة لتصويب الخط السياسي المطبق عملياً، وتفعيل وتحسين أداء مؤسسات م.ت.ف، وبث الحياة من جديد في المؤسسات الغائبة أو المغيّبة.

كما أردناه مجلساً من أجل الخروج بقرارات واضحة للتقدم على طريق إستعادة الوحدة الداخلية المفقودة.

من هنا، وبعد أن توافقنا على تأجيل إنعقاد المجلس الوطني، ندعو فوراً لعقد دورة عمل كاملة للجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف لا ترفع أعمالها إلا بعد إقرار الخطوات والإجراءات الضرورية لإنهاء الإنقسام، وإنهاء كل الصيغ القائمة خارج هيئات م.ت.ف ومؤسساتها، والتحضير للدورة القادمة للمجلس الوطني باعتبارها آخر دورة له بالتشكيل القائم، وأن يعاد تشكيله من خلال إنتخاب عضويته بنظام التمثيل النسبي الكامل، حيث أمكن إجراء إنتخابات، وبالتوافق الوطني حيث يتعذر ذلك، على أن يعقد المجلس الجديد إجتماعه كمجلس وحدة وطنية حتى موعد أقصاه منتصف العام القادم (٢٠١٦). ولا قيمة للتأجيل إذا لم يتم التحضير الكافي والجيد للدورة الجديدة للمجلس، وإلا إعتبر التأجيل مجرد خطوة معدومة الأثر تندرج في إطار المناورات التي أحبطناها في الدعوة المتعجلة لانعقاد المجلس ■

(٢)
ماذا نريد من الدورة القادمة للمجلس الوطني ؟

■ في الخط السياسي ندعو إلى مغادرة أي رهان على إستئناف المفاوضات الثنائية بعد أن تبيّن، منذ زمن، وبالتجربة المرة، كم هو عقيم الرهان عليها، وفي السياق الرهان على مشاريع قرارات دولية لاستئناف هذه المفاوضات بشروط هابطة.

هذا الإصرار على إستئناف المفاوضات الثنائية لا يتجاهل وحسب موقف الحكومة، لا بل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، الرافض بقوة كل ما يتصل بعملية سياسية ذات مغزى، بل ينم أيضاً عن عدم توفر قناعة حقيقية بما ترتب ويترتب على التطور المفصلي الذي أحدثه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٦٧/١٩.

■ القرار ٦٧/١٩ الذي، إلى تأكيده على «حل مشكلة اللاجئين على نحو عادل وفقاً للقرار ١٩٤»، جعل من فلسطين دولة مستقلة «على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٦٧»، وحوّلها إلى الدولة الرقم ١٩٤ في الأمم المتحدة؛

هذا القرار أخرج إنجاز الحقوق الوطنية في الدولة والعودة من إسار المفاوضات الثنائية بشروطها المجحفة وبالرعاية المتحيّزة لواشنطن، إلى رحاب الساحة الدولية بمظلة الأمم المتحدة، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام تدويل قضيتنا الوطنية بكل مفاعيلها الضاغطة على دولة الإحتلال.

وكما وجد إتفاق أوسلو آليته في المفاوضات الثنائية التي حجزت ومازالت على الحقوق الوطنية، يجد القرار ٦٧/١٩ آليته في تدويل القضية التي تفرج عن هذه الحقوق بعد أن تطلقها في فضائها الدولي.

■ وغني عن القول أن الضغوط المتعاظمة على الإحتلال المتأتية من تدويل القضية الوطنية لن تؤتي ثمارها على النحو المطلوب، مالم تترافق – على خلفية توفير شروط صمود المجتمع الفلسطيني – مع تسخين الأرض بالمقاومة الشعبية

وصولاً إلى العصيان الوطني، ومالم نتحصَّن بوحدة وطنية تستظل بها وحدة العمل في الميدان التي تُغنى والحال هكذا، بوحدة التوجه والمهام.

هذه هي شروط المعادلة التراكمية التي تعجل برحيل الإحتلال وإقتلاع مستوطناته، وليس الكلام المجاني عن تبادل الأراضي(!)، والقدس عاصمة لدولتين(!)، والحل المتفق عليه(!) لقضية اللاجئين، أو الاكتفاء بشعار رفع علم فلسطين فوق قبة الصخرة وكنيسة القيامة وأسوار القدس، في معرض رسم عناوين جدول أعمال المفاوضات الثنائية التي لا تأتي.

■ لقد عبّرت الدورة ٢٧ للمجلس المركزي (آذار/ مارس ٢٠١٥) برهافة عن هذه الوجهة في بيانها الختامي الذي قطع بانسداد الأفق السياسي أمام المفاوضات، وقرر المضي قدماً بتدويل القضية، ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية في إطار التحلل من إملاءات رئيسية نصت عليها إتفاقيات أوسلو.

والآن نلاحظ بأن معظم هذه القرارات، لا سيما ما يتصل بالجانبين الأمني والإقتصادي مازالت حبراً على ورق، فيصبح المطلوب من المجلس الوطني التأكيد على تنفيذ هذه القرارات، لا بل توسيع نطاقها لجهة إعادة النظر ببروتوكول باريس الإقتصادي، وصولاً إلى إلغاء الإعتراف بالتقسيم التعسفي للمناطق في الضفة الفلسطينية على قاعدة أ، ب وج، الذي يضمن مسبقاً إستيلاء الإحتلال على القسم الأكبر من أرضنا.

■ إن العمل على التطبيق الدقيق لقرارات المجلس المركزي مع التطويرات الآنف ذكرها، تنقلنا من خانة مواجهة التعبيرات الأكثر فجاجة وإستفزازاً وإذلالاً لاتفاقيات أوسلو إلى مواجهة إتفاقيات أوسلو بمجملها، لجهة مطالبة المجلس الوطني باتخاذ قرار وقف العمل بهذه الإتفاقيات وإعلان إنتهاء المرحلة الانتقالية مترافقة مع إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧، وإلغاء إعتراف م.ت.ف بدولة إسرائيل ■

(٣)

■ إنعقاد المجلس الوطني فرصة لا يجب أن تفوَّت من أجل التوصل إلى صيغة وطنية متفق عليها لتجديد شرعية هيئات م.ت.ف وضخ دماء جديدة فيها، وفي هذا الإطار ندعو إلى:

١- إعادة الحياة للجان المجلس الوطني التي طواها النسيان، وتشكيل مجلس إدارة للصندوق القومي كما تنص على ذلك المادة ٢٤[١] للنظام الأساس لـ م.ت.ف وبرئيس مستقل تبعاً للعرف السائد، وكذلك تشكيل لجنة رقابة مالية من المجلس الوطني على أعمال الصندوق القومي الفلسطيني وصندوق الإستثمار الفلسطيني.

٢- إنتخاب اللجنة التنفيذية، واعتماد أسس تشكيل المجلس المركزي وتكليفه بتوسيع عضويته من المستقلين في أول إجتماع له.

٣- مساندة مؤسسات القدس وتوحيدها تحت سقف مرجعية واحدة ورصد الموازنات اللازمة.

٤- إيجاد آلية للمراقبة على السلطة الفلسطينية وعمل قياداتها وحكوماتها ومؤسساتها كلها، مدنية وغير مدنية، بتشكيل هيئة مشتركة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني (ومن بين أعضاء التشريعي من عضويته بالتحديد) لوقف الإنفراد، وللرقابة الملزمة على تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الوطني كما والمجلسين المركزي والتشريعي (في حال بقاء الأخير).

■ من الأهمية بمكان إعادة الإعتبار لهذه المؤسسات، بحيث تكون هيئات مقررة، ذات قرارات ملزمة، ونافذة، لها آليات محددة ترسم لها دورات إجتماعاتها، وصلاحياتها، وسلطاتها، وليست مجرد هيئات، تدعى عند الحاجة،

---

(١) «المادة ٢٤: ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني».

ولا يؤخذ – في معظم الأحيان – حتى برأيها الإستشاري.

وفي هذا المجال ندعو إلى التعاطي مع اللجنة التنفيذية – عملياً وليس لفظياً وحسب – كقيادة لعموم الشعب الفلسطيني، ذات صلاحيات وقرارات ملزمة ونافذة. كما ندعو للتعاطي مع المجلس المركزي باعتباره الهيئة التي تنوب عن المجلس الوطني في دوراته العادية، وباعتباره أيضاً صاحب صلاحيات وقرارات ملزمة ونافذة■

(٤)

■ في إطار المراجعة لتجربتنا الوطنية لا بد من التوقف أمام الوضع في قطاع غزة، وتحديداً أمام المشاورات غير المباشرة بين حماس وسلطات الإحتلال لنقول التالي:

هذه المشاورات وخلافاً لما قيل لا تشكل إمتداداً للمفاوضات غير المباشرة للوفد الفلسطيني الموحد في أعقاب عدوان «الجرف الصامد»، بل نراها شكلاً خطيراً من أشكال الإستفراد بالمصير الوطني للقطاع، لذلك ندعو إلى وقف هذه المشاورات فوراً، والعودة إلى الصيغة الوطنية البديلة ممثلة بالوفد الفلسطيني الموحد، وعبر هذا الوفد، ومن خلال الرعاية المصرية، يفترض الوصول إلى التفاهمات الضرورية، إن حول التهدئة وزمانها، وفك الحصار وإجراءاته بما في ذلك إعادة تأهيل مطار غزة وإنشاء مرفأها، وإعادة إعمار ما دمره عدوان «الجرف الصامد».

■ إن أية نتائج قد تسفر عنها المشاورات المنفردة، ستلحق ضرراً بالمشروع الوطني الفلسطيني، وستشكل خطراً على مستقبل القطاع، وعلى علاقته بالضفة الفلسطينية.

ومن هنا أيضاً حرصنا على ضرورة إستئناف الحوار الوطني، لاستعادة الوحدة الداخلية وتكريس مبدأ الشراكة الوطنية في صياغة القرار الوطني ■

(٥)

■ تدخل نكبة أهلنا في سوريا عامها الخامس، وهي تزداد تعقيداً خاصة بعد موجات الهجرة الجماعية التي باتت تهدد تماسك ومستقبل الكتلة السكانية الفلسطينية في القطر. ولا نضيف جديداً إذا ما أشرنا إلى أجواء عدم الرضى، بل والسخط التي تسود صفوف أهلنا في سوريا جراء إحساسهم بأن م.ت.ف لم تقم بواجبها الضروري في معالجة قضاياهم، ولم تستجب لسلسلة نداءاتهم في تشكيل خلية أزمة لمتابعة أوضاعهم في إطار اللجنة التنفيذية بالتعاون الوثيق مع دائرة شئون اللاجئين. إننا على ثقة بأن مجلسنا الوطني في دورته القادمة، سوف يولي قضية أهلنا اللاجئين في سوريا الأهتمام اللازم من خلال إعتماد وتأكيد مايلي:

١- توحيد السياسة الفلسطينية من الأزمة السورية بالتأكيد على تحييد الحالة الفلسطينية، وتحييد مخيماتنا، وعدم الزج بها في الصراع الجاري، وضمان خلوها من السلاح والمسلحين، وبقاءها مناطق أمن وإستقرار لسكانها.

٢- الوقوف إلى جانب وحدة سوريا ووحدة أرضها وشعبها، ورفض سياسات التدخل في شؤونها، والدعوة إلى حل سياسي لأزمتها.

٣- توفير كل مستلزمات الدعم والصمود لأهلنا في سوريا من إغاثة ومأوى ومصادر رزق بديلة لمن فقدوا مصادر رزقهم وأملاكهم.

٤- توفير الدعم للصامدين في مخيم اليرموك وغيره من المخيمات المنكوبة، والتحرك في مُختلف الإتجاهات لإخراج المسلحين من اليرموك وغيره من المخيمات وإرجاع سكانها إليها، والبحث في السبل الكفيلة بإعادة إعمار ما هدمته الحروب والمعارك، بما يضمن عودة الاستقرار لأهلنا.

٥- التحرك نحو الجهات المعنية لمعالجة قضية الموقوفين والمفقودين من أبناء شعبنا.

■ وفي لبنان أيضاً لا تقل مأساة أهلنا اللاجئين شدة عن مأساة أهلنا في سوريا،

خاصة في ظل السياسات التمييزية ذات النكهة العنصرية التي مازالت الحكومات اللبنانية المتعاقبة تتبعها ضدهم في تعنتها ورفضها الإعتراف بحقوقهم الإنسانية والإجتماعية.

كذلك مازالت قضية إعمار مخيم نهر البارد مفتوحة على مصراعيها، ويبقى مخيم عين الحلوة جرحاً نازفاً في الجسم الفلسطيني في لبنان، ما يستوجب لأهميته اليقظة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً بالتعاون مع الجهات الرسمية في لبنان لمحاصرة المؤامرة ذات البعد الإقليمي الهادفة إلى زج وتوريط العامل الفلسطيني في المعركة الدائرة رحاها في أكثر من بلد على إمتداد الإقليم.

■ ولا يصح أن نغلق ملف اللاجئين من أبناء شعبنا دون التوقف أمام الأوضاع الأخيرة التي طرأت على وكالة الغوث وعلى أوضاعها المالية، ما هدد بوقف أو تقليص موازناتها إلى أبعد حدود في شتى المجالات.

إننا نرى بأن أي مساس بوضع الأونروا، خاصة وقف أو تقليص تمويلها، يعد مساساً خطيراً بالاحتياجات المعيشية للاجئين من جهة، وبحق العودة من جهة أخرى، لذلك نحن مدعوون لبحث هذه القضية ولاتخاذ من القرارات والتوجهات ما يضمن للاجئين حقوقهم الإنسانية والإجتماعية والسياسية والوطنية، وفي مقدمها حقهم في العيش الكريم والآمن والمستقر إلى أن يبزع فجر العودة إلى الديار ■

(٦)

■ يعيش العالم من حولنا، وعلى إمتداد الإقليم، متغيرات عاصفة، ستكون لها إنعكاساتها الواضحة ـ طال الزمن أم قصر ـ على مستقبل الكيانات والشعوب، وفي سياقها ستتعزز قيم وتقاليد الحرية والمساواة، والديمقراطية والكرامة الوطنية والحق في العيش الكريم بعيداً عن كل أشكال الاستغلال والاستبداد والظلم والكراهية.

وشعبنا الفلسطيني في مقدمة هذه الشعوب التي من حقها التمتع باستقلالها

وحريتها وأن يكون لها كيانها الوطني المستقل كامل السيادة، وأن يتحقق للاجئين من أبنائه حقهم في العودة إلى الديار.

ومهما بلغ تعنت العدو مبلغه، فإن لا خيار أمام شعبنا وحركته الوطنية سوى مواصلة الكفاح إلى أن تتحقق أهدافه الوطنية.

ولنعمل معاً على التحضير لدورة «جديدة» للمجلس الوطني الفلسطيني تأخذ القرارات والتوجهات الضرورية لاستعادة الوحدة الداخلية وبناء الوحدة الوطنية على أساس من الشراكة الوطنية المسؤولة، وتعزيز صمود شعبنا وقدرته على مواصلة النضال في مواجهة الاحتلال جيشاً ودولة ومستوطنين ■

أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥

ملحـق

١- فيما يلي نص المادة ١٤ من النظام الأساسي لـ م.ت.ف، المعدلة في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٩١/٩/٢٣:

«**المادة ١٤:** تؤلف اللجنة التنفيذية من ١٥ إلى ١٨ عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني. وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات إنعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ) إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث يؤجل ملؤها إلى أول إنعقاد للمجلس الوطني.

ب) إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

جـ) في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى إجتماع غير عادي يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض ويكون إختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين»

٢- مما سبق يتضح أن إستخدام المادة ١٤/جـ يقتصر بالمعنى الحصري للكلمة على حالة **القوة القاهرة** التي تتعذر فيها الدعوة لانعقاد المجلس الوطني لجلسة غير عادية لملء شواغر عضوية اللجنة التنفيذية الثلث (أو من باب أولى ما يزيد عن الثلث). وهذا ما حصل لمرة واحدة فحسب في تاريخ م.ت.ف عند إنعقاد المجلس الوطني (٢٦ ـ ٢٠٠٩/٨/٢٧) في جلسة خاصة «بمن حضر» للتعويض عن الشواغر التي نشأت في عضوية اللجنة التنفيذية إثر وفاة د. سمير غوشة بعد أن بلغ عدد الراحلين بسبب الوفاة ستة أعضاء (ياسر عرفات، فيصل الحسيني، إميل جرجوعي، سليمان النجاب، ياسر عمرو، ود. سمير غوشة). [راجع بهذا الخصوص ص ٥٧ ـ ٦٣ من كتاب «أحوال فلسطينية» الصادر عن «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف)، وهو الكتاب الرقم ٢٥ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال». ط١: آذار (مارس) ٢٠١٢.

٣- وعليه، لا يجوز إستخدام المادة ١٤/جـ لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، كما حاول ذلك عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وبتوجيه من الرئيس محمود عباس في مسعاه للمجيء بلجنة تنفيذية جديدة دون الدعوة إلى دورة عادية للمجلس الوطني ينعقد بالنصاب القانوني المطلوب، أي بمشاركة ثلثي الأعضاء. والجدير بالذكر أن رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون (أبو الأديب) رفض الإستجابة لطلب اللجنة التنفيذية (التي إتخذت قرارها بالأغلبية) بتفعيل المادة ١٤/جـ على غير مقصدها ■

المشاركة السياسية في صنع القرار الوطني[1]

(١)

١ـ أكثر من أية حركة تحرر وطني أخرى، تشكل المشاركة السياسية في عملية صنع القرار الوطني بالنسبة لحركة التحرر الوطني الفلسطينية ضرورة حيوية. فالمشاركة الوطنية الشاملة في صنع القرار هي، في التحليل الأخير، الضمانة بعيدة المدى لصون وحدة ووحدانية التمثيل الفلسطيني. ووحدة ووحدانية التمثيل الفلسطيني هي المتطلب الرئيسي لاستمرار إعتراف العالم بالفلسطينيين كشعب، واستمرار إعترافه بالتالي بحق هذا الشعب في تقرير المصير. والاعتراف الدولي بحقه في تقرير المصير هو بالنسبة للشعب الفلسطيني أحد أبرز مقومات صموده في مواجهة المشروع الصهيوني الذي هو في جوهره مشروع تبديد الشعب بهدف شرعنة نهب الأرض.

صون وحدة التمثيل ووحدانيته تصبح أكثر إلحاحاً اليوم، إذ تعصف بالإقليم من حولنا أعاصير مدمرة من الحروب الأهلية والأثنية والطائفية والصراعات الطاحنة بين المحاور الإقليمية المتنافسة. ولا يقتصر الأثر السلبي لهذه الصراعات على تهميش القضية الفلسطينية والمس بمكانتها على سلم الأولويات، بل هو يمتد إلى تسعير المطامع للامساك بالورقة الفلسطينية وإستخدامها أداة بأيدي المحاور المتصارعة. ولأن الورقة الفلسطينية ليست مُحصَّنة بما يكفي، فإن التنازع عليها يزيد من تمزيقها ويعمق الانقسام بين مكوناتها، وهو ما يشكل خطراً ماثلاً على وحدة التمثيل الفلسطيني، وبالتالي على وحدانيته ■

---

(١) مساهمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من خلال إفتتاحية العدد ٢٦١ في مجلة «شؤون فلسطينية» – خريف ٢٠١٥.

٢ـ ليس جديداً تنازع «الورقة الفلسطينية» بين المحاور الإقليمية المتصارعة، فقد شهدنا من هذا فصولاً شتّى عبر المسيرة الطويلة للثورة الفلسطينية. ولكن ما يميّز الفصل الجديد، ويجعله أكثر خطورة، هو أنه يسقط على حال إنقسام فلسطيني لم يعد يقتصر على تناحر بين قوى سياسية، بل بات يرتكز إلى واقع جيو سياسي يدفع باتجاه إنفصام مكونات الكيانيه الفلسطينية وتمزقها. إن سيطرة حماس على قطاع غزة، وإنزلاقها التدريجي نحو الانفصال به بعيداً عن المشروع الوطني الفلسطيني، بات يشكل أساساً مادياً لشق الكيانية الفلسطينية، وبالتالي تمزيق وحدة التمثيل الفلسطيني والإطاحة بوحدانيته.

هل ثمة سبيل لدرء هذا الخطر الوجودي وكبح المسار الكارثي الذي يدفع نحوه الانقسام الفلسطيني؟ نظرياً: إتفاق المصالحة الذي وقعته القوى الفلسطينية كافة في القاهرة، في الرابع من أيار (مايو) ٢٠١١، يرسم خارطة طريق واضحة نحو إنهاء الانقسام. ويقوم هذا الاتفاق على معادلة «**الوحدة على أساس المشاركة**». والمشاركة هنا لا يقتصر مفهومها على الشراكة بين القوى السياسية في عملية صنع القرار، على أهمية ذلك، بل هي ترسي هذه الشراكة على قاعدة أمتن بالاحتكام إلى الإرادة الشعبية، أي أنها توسع دائرة المشاركة لتشمل الشعب بأسره عبر إنتخابات شاملة لكافة مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية: الرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني.

هي إذن مقاربة تقرن ما بين الوحدة وبين التجديد الديمقراطي المنبثق من إرادة الشعب. للوهلة الأولى قد يبدو أن هذا يجعلها بعيدة المنال. ولكن الحقيقة أنها المقاربة الوحيدة الواقعية والناجعة، وكل ما عداها من حلول فوقية يبقى هشاً ومعرضاً للانهيار. فلا وحدة إلا على قاعدة المشاركة في صنع القرار، وكلما إتسعت دائرة المشاركة (لتشمل الشعب كله) كلما كانت الوحدة أمتن وأبقى ■

(٢)

١ ـ لا شك أن الطريق إلى تنفيذ هذه المقاربة تعترضه عقبات كأداء. بعض هذه العقبات، وهو الأصعب، ذو طابع موضوعي يتعلق بالإرادات الدولية وإملاءات الاحتلال والأجندات الإقليمية، والبعض الآخر ذو طابع ذاتي يتعلق بالمصالح الفئوية وأجندات مراكز القوى والحسابات الضيقة قصيرة النظر.

ولكن السؤال يبقى هو: هل نستسلم إزاء هذه العقبات ونسلم بالانقسام قدراً لا مرد له، أم نتحرى السبل ونبذل الجهد للتغلب عليها؟ إذا كان خيار «الاستسلام» مستبعداً، وهو ما ينبغي أن يكون، فما هي عناصر القوة التي ينبغي إستنهاضها لصالح الخيار الآخر؟ ■

٢ ـ **أول هذه العناصر أن معادلة «الوحدة على أساس المشاركة» حظيت بإجماع وطني شامل** عندما وقّعت جميع القوى الفلسطينية دون إستثناء على إتفاق القاهرة في ٢٠١١/٥/٤. ثمة من سيقول أن هذا الإجماع ظاهري فقط، وأن الأجندات المضمرة لجماعات المصالح ومراكز القوى المؤثرة في القرار، أو المهيمنة عليه، تدفع باتجاه إدامة الانقسام تحديداً بسبب نهمها للتفرد بالقرار ورفضها مبدأ المشاركة. وهذا التقدير صحيح تماماً، وهو ما يفسر كون الاتفاق الذي وقع منذ أربع سنوات ونيف ما يزال لم يجد بعد طريقه إلى التنفيذ.

ولكن هذا لا يقلل من أهمية الإجماع الشامل المعبر عنه بتوقيع الاتفاق. فهو من جهة يعكس إدراك القوى الموقعة أن هذا الإجماع هو تعبير عن إرادة الشعب، وهو من جهة أخرى يشكل إلتزاماً من هذه القوى أمام شعبها يسائلها عنه ويحكم موقفه على مصداقيتها. وهو ما يصلح قاعدة لاستنهاض ضغط شعبي، سياسي وإجتماعي، على مراكز القرار القيادية لاحترام تواقيعها وتنفيذ ما تنطوي عليه من إلتزامات ■

٣ ـ **ثاني عناصر القوة يكمن في أن المصلحة العامة باتت تتطلب بإلحاح**

إنهاء الانقسام بما يفتح الطريق لإصلاح ديمقراطي حقيقي للنظام السياسي الفلسطيني. والمصلحة العامة تعني أولاً المصلحة الوطنية العليا التي تتمثل، من جهة، في أن الوحدة ضرورة لاستنهاض المقاومة والتصدي للعدوان العنصري الشرس الذي يشنه الاحتلال، بجيشه ومستوطنيه، ضد شعبنا وأرضنا ومقدساتنا؛ كما تتمثل، من جهة أخرى، في كونها ضرورة لدرء مخاطر التمزق الكياني وما يعنيه من تفتيت لوحدانية التمثيل الفلسطيني وإنعكاساته المدمرة على الاعتراف الدولي بالحق الفلسطيني.

ولكن المصلحة العامة تعني أيضاً المصالح الحيوية المباشرة للأغلبية الساحقة من جماهير الشعب والتي تتعرض للإهمال والامتهان في ظل إستفحال الخلل في آلية صنع القرار وما يقود إليه من إنفلات لنزعات الاستبداد والتفرد. ففي ظل الانقسام، وبحجة الانقسام، أصاب الشلل المجلس التشريعي، وجرى تعطيل الاستحقاقات الانتخابية التي ينص عليها القانون الأساسي. فغابت الرقابة البرلمانية على السلطة، وأطيح بمبدأ فصل السلطات، وتمركزت كافة السلطات والصلاحيات، بما فيها التشريعية، بأيدي السلطة التنفيذية التي باتت مطلقة.

وترتب على ذلك تدهور حاد ومتواصل في حال الحريات العامة، سواء في الضفة الفلسطينية أو في غزة، تفصل مظاهره المفزعة التقارير السنوية والربعية الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وهي مظاهر يلمسها كل مواطن من التعديات على حرية الرأي والتعبير، إلى التطاول على حرية الصحافة، إلى المس بالحريات النقابية، إلى الانتهاكات الفظة لسائر الحريات والحقوق التي يكفلها للمواطن القانون الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال.

ويزيد من وقع المأساة، أيضاً في كلا «الشطرين»، التخبط في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الناجم عن الضغوط المتضاربة لجماعات المصالح ومراكز القوى، والذي يزيد من إنكشاف الاقتصاد الوطني وتبعيته وإنكماشه ويمس بالصميم المصالح المعيشية اليومية لأوسع القطاعات الاجتماعية التي تئن تحت وطأة الفقر والبطالة والغلاء ■

(٣)

١ ـ لا يمكن وقف هذا التدهور بدون إنهاء الانقسام. أي سبيل آخر سيترتب عليه المس رسمياً (وليس واقعياً فقط) بوحدة النظام السياسي الفلسطيني بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على مجمل المشروع الوطني. ولا سبيل لإنهاء الانقسام إلا باعتماد معادلة «الوحدة على أساس المشاركة» ووضعها موضع التطبيق وفقاً لخارطة الطريق التي يرسمها إتفاق المصالحة. بل أن هذا هو المدخل الواقعي للبدء في معالجة الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني الفلسطينية. فلهذه الأزمة – دون ريب – عناصر وأبعاد عديدة، ولكن في القلب منها يكمن **الخلل في آلية صنع القرار**.

هذا الخلل ما ينفك يزداد إستفحالاً، ليس وحسب بسبب إستسهال إدارة الظهر للمؤسسات المعنية بصنع القرار، بل لأن هذه المؤسسات نفسها باتت تعاني من الترهل والتكلس، ولأنها شاخت «وطال عليها سالف الأبد». الجميع بات اليوم يسلم بهذه الحقيقة، وإن يكن البعض يقترح حلولاً جزئية لها باللجوء إلى ذات المؤسسات الشائخة لاستيلاد الجديد منها، وبالعودة إلى نهج التوافق بين فصائل م.ت.ف؛ وقد يساعد هذا في تسكين بعض مظاهر الداء، ولكنه قطعاً لا يقود إلى شفائه.

ما نحن بحاجة إليه هو تجديد ديمقراطي شامل ينبثق من إرادة الشعب المُعبَّر عنها بانتخابات حرة نزيهة للرئاسة وللمجلسين التشريعي والوطني. ويجب أن تجري هذه الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل الذي يضمن مشاركة الجميع، ولكن كل وفق وزنه الحقيقي بين صفوف الشعب. هذا ما يضمن إعتراف الجميع بعدالة العملية الانتخابية ودقتها في التعبير عن الإرادة الشعبية.

ومن المؤسسات المنتخبة تنبثق حكومة وحدة وطنية تعكس في تكوينها نسبة القوى الفعلية في المجلس التشريعي المنتخب. فنحن في خضم النضال من أجل التحرر الوطني لا نملك ترف تداول السلطة بين الأغلبية والأقلية، بل نحن محكومون

لقانون الائتلاف الوطني الذي يكفل مشاركة الجميع ولكن كل وفق وزنه الحقيقي بين صفوف الشعب. وعلى المنوال نفسه: من المجلس الوطني المنتخب ينبثق مجلس مركزي جديد ولجنة تنفيذية جديدة يضمان كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني ويعززان بذلك وحدة ووحدانية التمثيل المجسدة في م.ت.ف ■

٢ ـ الدوامة التي تدور فيها مساعي إنهاء الانقسام اليوم تشجع على إقتراح مقاربة جديدة تقوم على أولوية إجراء الانتخابات بالنسبة لسائر إستحقاقات المصالحة. نحن اليوم بحوزة حكومة وفاق وطني تعترف جميع القوى السياسية بصفتها هذه بصرف النظر عن تقييمها لأدائها. وإذا كانت هذه الحكومة عاجزة عن ممارسة سلطاتها في قطاع غزة، فهي يمكن أن تشكل المظلة السياسية لعمل لجنة الانتخابات المركزية إذا ما تم التوافق الوطني على الشروط الأمنية والسياسية – القانونية لإجراء الانتخابات في كل من غزة والضفة بما يضمن حريتها ونزاهتها. وحري بالقوى السياسية أن تفحص إمكانية تركيز الحوار الوطني على سبل التوصل إلى توافق بشأن هذه الشروط، بدل إستمرار الدوران في دوامة الخلاف حول أولوية إستحقاقات المصالحة.

هل يمكن إجراء الانتخابات بالرغم من العقبات والقيود التي قد يفرضها الاحتلال؟ التجارب السابقة أثبتت أن هذا تحد صعب ولكنه ليس مستحيلاً. هو ممكن إذا توفرت الإرادة الوطنية للتوافق على سبل التغلب على العقبات الاحتلالية، بالاستناد إلى دعم دولي واسع متوقع لهذا القرار الفلسطيني لا تملك إسرائيل أن تجابهه بالرفض الصريح. ولكن المهم أن تتوفر هذه الإرادة الوطنية؛ هذا هو المفتاح لتجاوز كل الصعوبات ■

(٤)

١ ـ إلى جانب الشراكة بين القوى السياسية، والمشاركة الديمقراطية لجماهير الشعب، ثمة في النموذج الفلسطيني **بعد ثالث لمسألة المشاركة** السياسية يكتسب أهمية فائقة لكونه تحدياً رئيسياً في مواجهة المشروع الصهيوني القائم على تجزئة

الشعب الفلسطيني وتدمير وحدة كيانه الوطني. هذا البعد يتمثل في ضرورة شمول المشاركة السياسية في صنع القرار الوطني لجميع تجمعات الشعب الفلسطيني على أرض الوطن كما في الشتات.

إقرار مبدأ إختيار هذه التجمعات لمثليها في المجلس الوطني بالانتخاب حيث أمكن، أو بالتوافق حيث يتعذر الانتخاب، يساهم في تأمين الحل للجانب الرئيسي من المشكلة. ويسهل تطبيق هذا المبدأ إعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل في إنتخابات المجلس الوطني، وهو ما أقرته إتفاقات المصالحة. ولعل من الجدير بقيادة م.ت.ف أن تسعى إلى تأمين الحماية الدولية لهذه العملية باللجوء إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار يدعو دول العالم كافة لتسهيل ممارسة الفلسطينيين المقيمين على أراضيها حقهم في إنتخاب ممثليهم في المجلس الوطني.

٢ ـ لكن ثمة خصوصية لبعض التجمعات لا بد من أخذها بعين الاعتبار وإجتراح الحلول المبدعة لمشاركتها. أبرزها ذلك الجزء الأصيل من شعبنا الفلسطيني الذي بقي متجذراً في أرضه ومتمسكاً بهويته الوطنية، في آن، في المناطق التي إستولت عليها إسرائيل إبان نكبة الـ ٤٨. إلى جانب حق الاستقلال لفلسطينيي الضفة – بما فيها القدس – والقطاع، وحق العودة إلى الديار لفلسطينيي الشتات، **فإن نضال فلسطينيي الـ ٤٨ من أجل حقهم في المساواة بالمواطنة وفي صون هويتهم القومية وإنتمائهم الوطني الفلسطيني، يشكل الركيزة الثالثة من ركائز البرنامج المرحلي** الذي يجسد الحق الفلسطيني في تقرير المصير في الظروف المعطاة للمرحلة التاريخية الراهنة.

إن المواقف المعبرة عن رأي أوسع القوى السياسية والمجتمعية تكشف الوجوه المتعددة للمعاناة المضاعفة التي يكابدها أبناء شعبنا داخل حدود الـ ٤٨. إسرائيل تريد لهم أن يتأسرلوا ويتنكروا لانتمائهم الفلسطيني، وتريد في الوقت نفسه إبقاءهم مواطنين من الدرجة الثانية ضحايا للإجحاف والتمييز العنصري. من هنا النداء الذي تطلقه بقوة الهيئات والقوى الممثلة لجماهير شعبنا في مناطق الـ ٤٨، النداء

لضرورة الاعتراف بحق هذا الجزء الأساسي من شعبنا في أن يكون شريكاً في صنع القرار الوطني الفلسطيني، وبخاصة أن هذا القرار له إنعكاسات مؤكدة، سلباً أو إيجابا، على مستقبل ومصالح أبناء شعبنا داخل مناطق الـ ٤٨.

لا شك أن هذا النداء محق من حيث المبدأ، وعلى جميع القوى السياسية الفلسطينية أن تعترف بمشروعيته. **فوحدة الشعب الفلسطيني لا تكتمل إلا بمشاركة فلسطينيي الـ ٤٨**. ولا بد من إيجاد السبل التي تجسد هذه المشاركة. والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك ينبغي أن تخضع لفحص وتمحيص دقيقين. ومن المؤكد أن الخطوة التاريخية التي أقدمت عليها القوى الوطنية الفاعلة في مناطق الـ ٤٨ بتشكيل القائمة المشتركة لانتخابات الكنيست هي محطة نوعية على طريق بلورة مرجعية تمثيلية شاملة لفلسطينيي الـ ٤٨، ما يسهل إجتراح الآليات المناسبة لمشاركتهم في صنع القرار الوطني ■

خريف ٢٠١٥

جولة في الإقتصاد السياسي الفلسطيني

- بروتوكول باريس .. عقدة إختناق للإقتصاد الفلسطيني.
- رأس المال «الوطني» الفلسطيني عند مفترق.

بروتوكول باريس.. عقدة إختناق للإقتصاد الفلسطيني[1]

(١)
قيود بروتوكول باريس

١- المطلع على بنود بروتوكول باريس الاقتصادي سيجد أنه بمثابة **عقدة إختناق للاقتصاد الفلسطيني**، تحول دون إنطلاقته نحو التنمية الحقيقية، فقد قيّده وربطه بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وبالمصالح المباشرة للاحتلال وشركاته الخاصة، مما يُصعِّب الانفكاك منه. إن القرار النهائي بكل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية بات مرتبطا بالموافقة الإسرائيلية السياسية منها والمهنية والأمنية، حيث تقدير إحتياجات السوق الفلسطيني وكميات الاستيراد من البضائع والسلع يجب أن يكون موضع إتفاق مسبق بين الجانبين وفقا للمعايير الإسرائيلية، وعلى ضوء المعلومات والتفاصيل المتوفرة عن الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية والنمو السكاني والارتفاع في معدل الناتج المحلي والدخل القومي [بالحدود التي تنطبق على إستخدام هذه المصطلحات، والمفاهيم التي تعكسها، وذلك في الحالة الخاصة جداً التي تمثلها الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الإحتلال والإستيطان والتهويد منذ العام ١٩٦٧، وفي ظل حكم إداري ذاتي محدود الصلاحيات].

ليس هذا فحسب، فقد ربط بروتوكول باريس – بالنسبة للسلطة الفلسطينية – النظام المالي والنقدي برمته والتجارة الخارجية ونسب تقدير وتحديد ضرائب القيمة المضافة وأسلوب تحصيلها ونظام ومعايير الاستيراد والتفتيش والجمارك والتأمين والتعويض في حوادث الطرق واستيراد المشتقات النفطية بأنواعها وأسعارها بالقرار الإسرائيلي. فاللجنة الاقتصادية المشتركة بين الطرفين الإسرائيلي

(١) دراسة من إعداد «الدائرة الاقتصادية» في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

والفلسطيني، والمشكلة من عدد متساو من الأعضاء وأية لجان فرعية أخرى يمكن تشكيلها تحوَّلت إلى عنوان خاوٍ ليس إلا، ولم يعد لها أي سلطة أو تأثير على مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الجانبين.

إن إجراءات الاستيراد والتخليص والتفتيش على السلع والبضائع تقع تحت الرقابة والموافقات الإسرائيلية وضمن الغلاف الجمركي الموحد دون النظر إلى مستوى النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني بالمقارنة مع الإسرائيلي، فضريبة القيمة المضافة – على سبيل المثال – تحدد من قبل الاحتلال مع إعطاء هامش لا يزيد على ٢٪ للسلطة الفلسطينية زيادة أو نقصانا ■

٢- رسَّم بروتوكول باريس الإقتصادي ومأسس واقع إندماج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي وتبعيته له؛ وعليه كان لا بد أن يتقدم توقيع هذا البروتوكول (١٩٩٤/٤/٣٠) بأيام على توقيع إتفاق أوسلو التطبيقي الأول في نطاق قطاع غزة وأريحا (١٩٩٤/٥/٤) الذي أتى بعد إتفاق إعلان المباديء (١٩٩٣/٩/١٣). **بروتوكول باريس هو إتفاق إقتصادي يطبق على نظام سياسي قائم على الحكم الذاتي المحدود فاقد السيادة**، وعليه وجدنا أنفسنا أمام عدد من النواقص والثغرات البنيوية، لا يلغي تصنيفها كنقاط فنية، واقع إنعكاساتها بالغة السلبية، الإقتصادية والمالية والتنموية الخ... على الواقع السياسي الفلسطيني، لجهة إعاقة مسار تقدمه نحو الإستقلال الوطني ■

٣- في سياق ما سبق تندرج نقطتان:

■ **الأولى:** بحكم إفتقاده للسيادة التي تسمح بإصدار عملة وطنية ، لم يكن بإمكان المفاوض الفلسطيني في باريس أن يطالب بتحديد كمية النقد المتداول من الشيكل الإسرائيلي في الضفة والقطاع [أي المعروض من الشيكل] حتى يتسنى له المطالبة باستبدال الشيكل بعملة أجنبية أخرى، بما فيها عملته الوطنية، عندما تُعتمد هذه العملة.

■ **والثانية:** لم يتخذ قرار، ولم تتوفر إمكانية أصلاً لتحديد كمية النقود المتداولة من الشيكل التي تنساب إلى السوق الفلسطينية من أراضي الـ ٤٨ والقدس والمستوطنات، لأن السوق واحدة، والعملة المتداولة هي الشيكل.

■ **مما تقدم نستخلص ما يلي:** كمية الكتلة النقدية التي كانت متداولة في الضفة والقطاع قبل توقيع الاتفاقية والتي كان يجب تقديرها من قبل بنك إسرائيل وإدخالها في المعادلة (أي حق الفلسطينيين في تحويلها إلى عملات أجنبية متى رغب الفلسطينيون في ذلك، وبدون قيود)، لكونها إلتزاما سابقا على إنشاء السلطة الوطنية وأن طرحها بالتداول كان قرارا إسرائيليا، وتحت مراقبة بنك إسرائيل والسلطات الرسمية الأخرى. فالاحتلال وحده من يتحمل مسؤوليتها القانونية، بما في ذلك إستبدالها. وإلى هذا نضيف: غياب أي تقدير عن حركة تدفق وإنسياب العملة الإسرائيلية من قبل فلسطينيي عام ١٩٤٨ والقدس والمستوطنات ■

٤- إلى النقطتين المذكورتين أعلاه نضيف نقطة ثالثة: عدم الاتفاق مع سلطات الاحتلال للحصول على ما يعرف بالسينيوريج Seignorage أي ما يطلق عليه: **ريع السيادة**، والمتمثل بحصة فلسطين من تداول الشيكل في الأراضي الفلسطينية. وللتوضيح فإن ريع السيادة هو الريع الذي تحصل عليه أي دولة من جراء إستعمال عملتها أو نقدها في بلد آخر، ذلك لأن إستعمال العملة يعود عادة بمنافع إقتصادية على الدولة التي تصدر هذه العملة، وتساوي قيمة هذا الريع الفارق بين قيمة العملة وتكلفة طباعتها[١]، وهي في حالتنا عبارة عن العائد أو الإيراد المتحصل من إصدار العملة الإسرائيلية.

وتدل التقديرات أن قيمة هذا الريع السيادي بلغت نحو ٦٠ مليون دولار

(١) لمزيد من توضيح الفكرة وإن بأسلوب شديد التبسيط ما يلي: لنفترض أن الحكومة الإسرائيلية دفعت ١٠٠٠ شيكل لقاء بضاعة تم شراؤها من الضفة أو غزة كون الشيكل يستخدم فيهما كعملة رسمية، فإننا سنجد أن الحكومة الإسرائيلية تحصّلت من هذه العملية بضاعة بقيمة ١٠٠٠ شيكل - تكلفة طباعة العملة التي لن تتجاوز الـ ٢٠ شيكل، ما يساوي ليس أقل من ٩٨٠ شيكل.

كمتوسط سنوي حتى العام ٢٠٠٩. وهناك تقدير آخر، بأن قيمة السينيوريج تزيد على ٨٠ مليون دولار كمتوسط سنوي. وبذلك تكون الخزينة الفلسطينية حُرمت منذ عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠١٤ ما بين ١٢٠٠ – ١٦٠٠ مليون دولار. وقد وصفها الباحث الإسرائيلي ميرون بنفستي (Benvisti) بأنها **ضريبة الإحتلال**، باعتبار أن الإحتلال يكافيء نفسه على إحتلاله للأراضي الفلسطينية بفرض هذا الريع السيادي ■

٥- لقد تبين لاحقا أهمية النقطتان الأولى والثانية المذكورتين أعلاه في تكوين الفائض من الشيكل الإسرائيلي في السوق الفلسطيني بالإضافة إلى الاختلال المزمن في الميزان التجاري بين الجانبين. علما بأن الشواكل المتداولة في السوق الفلسطيني يجب أن تبدل بالعملات الأجنبية من المؤسسات المصرفية الإسرائيلية متى رغب الفلسطينيون بذلك دون قيود، كونها تعبر عن إلتزام قانوني يملي على سلطات الاحتلال القبول الفوري لكل الشواكل المقدمة إليها لمن يريد إستبدالها. فلا يجوز لبنك إسرائيل وضع سقوف أو قيود أو شروط من أي نوع كان، لكميات الشواكل المراد تحويلها إلى عملات أجنبية أو إيداعها في البنوك الإسرائيلية. وهذا ما كان يجب أن يُنص عليه في الاتفاقية. لقد إبتزت سلطات الاحتلال سلطة النقد الفلسطينية في أمرين:

■ حق حرية تحويل السيولة إلى قطاع غزة وبالعكس بدون سقوف أو قيود أو تقديم تقارير أو تبريرات أو إحصاءات. فتدفق وإنسياب السيولة بكل العملات وخاصة الشيكل بين الضفة والقطاع يجب أن يتم بحرية تامة باعتبارهما يشكلان وحدة جغرافية واحدة (كيان سياسي واحد).

■ وضع سقوف لما يستطيع بنك إسرائيل قبوله من الشواكل بما في ذلك المصارف التجارية العاملة تحت إمرته، بحجة أن هناك عمليات تبييض للأموال تتم فوق الأرض الفلسطينية. وقد تأكدت سلطات الاحتلال فيما بعد من خلال إجتماع غير قانوني وغير مصرح به(سري) عقد في شهر نيسان (إبريل) ٢٠١٥ في بيت إيل

وبدعوة مباشرة من الحاكم العسكري (وهنا خطورة الموضوع) حضره المدراء العامين والإقليميين لبعض المصارف الكبيرة وممثل عن سلطة النقد (والتي لم يكن لديها علم مسبق بذلك ولم يتم التنسيق معها ولم تمنعه أو تطلب من المصارف عدم حضوره) تأكد لها (أي لسلطات الاحتلال) أن معظم السيولة الفائضة ناتجة عن قيام المواطنين الفلسطينيين من أراضي الـ ٤٨ بإنفاقها في السوق الفلسطيني وخاصة في شمال الضفة الغربية، والقسم الآخر ناتج من تجارة التهريب مع المستوطنات المنتشرة في كافة أرجاء الضفة، بالإضافة إلى العلاقة التجارية مع القدس ■

(٢)
النتائج الاقتصادية المدمرة الناجمة عن بروتوكول باريس

١ – على الرغم من وجود نص بالاتفاقية بأنها مؤقتة لمدة خمس سنوات، وأنه بإمكان أي طرف إعادة فحص الترتيبات والإجراءات الواردة بعد عام من توقيعها ووضعها موضع التنفيذ، إلا أن الجانب الفلسطيني لم يقم بذلك، كما أن اللجنة الاقتصادية المشتركة لم تعقد سوى ثلاثة إجتماعات، وبعد ذلك جمدت كليا وخاصة بنهاية عام ٢٠٠٠، حيث تم إلغاء التواجد الفلسطيني الأمني والجمركي في المعابر كليا في خرق واضح وجلي ليس لبروتوكول باريس فحسب، وإنما لاتفاقية أوسلو كلها ■

٢– وضع بروتوكول باريس الاقتصاد الفلسطيني داخل دائرة يحيط بها الاحتلال من كل جانب وفتحت معابر(مداخل ومخارج) لإدخال المواد والبضائع والسلع المراقبة بإحكام، مما حال دون إمكانية تطوير الاقتصاد الفلسطيني. فاتفاقية أوسلو جعلت ٦٢٪من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل والتي صُنِّفت كمناطق (ج) مما حال ويحول دون تنميتها والتعمير فيها، فهي محظورة على الفلسطينيين بالكامل. كما جعلت المناطق (ب) خاضعة أمنيا وعسكريا لسلطات الاحتلال وهي القرى والبلدات والتجمعات الرئيسة مع إخراج الأراضي التابعة لها وضمها للمنطقة(ج). أما المنطقة (أ) والتي لم تزد مساحتها في أحسن الأحوال

عن ٢١٪ فهي التي تركز فيها النشاط الاقتصادي والسكني والعمراني ■

٣- لقد نتج عن كل ما سبق ما يلي:

■ حصول نمو وهمي خادع بالاستناد إلى مقياس غير دقيق (معدل دخل الفرد ونسبة النمو في الناتج المحلي) لا يمكن تطبيقه على فلسطين لكونها تحت الاحتلال وليست دولة مستقلة ذات سيادة. وقد أخذت المؤسسات الدولية هذا المقياس وراحت تطبل وتزمر وتهلل به وتبشر بنجاح الحل الاقتصادي بعيدا أو بمعزل عن الحل السياسي والوطني. وفي الحقيقة فقد تسبب ذلك بحدوث فروقات هائلة وإختلالات كبيرة في هيكلية الدخول زادت نسبتها عن ٣٠ إلى ١، مما أدى تدريجيا إلى تدهور وضع ونفوذ وتأثير الفئات الوسطى الفلسطينية على مجريات الأوضاع السياسية والاقتصادية.

■ حقيقة الأمر أن النمو الذي تتحدث عنه المؤسسات الدولية وسلطات الاحتلال ليس أكثر من نمو وتمدد لمساحة المدن وسكانها في المناطق المصنفة (أ) وليس للاقتصاد الفلسطيني ككل، حيث تشكل المنطقة (ج) كما أشرنا نحو ٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية، التي بقيت خالية من أية مشاريع تنموية أو سكانية فلسطينية حتى تاريخه.

■ وقد نتج عن النقطة السابقة تركز المشاريع في المدن الكبيرة وخاصة في محافظة رام الله /البيرة، ما نجم عنه الهجرة من القرى والمخيمات، وباتت هناك إختلالات هيكلية ملموسة في التركز السكاني أحدثت بدورها ضغطا هائلا على مرافق البنية التحتية وأوجدت جيوبا من الفقر حول ووسط المدن تهدد ما تم بناؤه.

■ ليس غريبا أن يترتب عما سلف إنتشار البطالة التي بلغت أكثر من ٤٠٪ في القطاع ونحو ٢٠٪ في الضفة الغربية، قابلة للزيادة في ظل تراجع فرص الاستثمار والحصار المفروض على قطاع غزة والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية وفرض الحكم العسكري على مدنها، والحواجز المنتشرة على مداخل هذه المدن والقرى، والاقتحامات للمصارف والمؤسسات الاقتصادية، وللمخيمات

والأحياء في المدن المختلفة.

■ إنتشار المستوطنات في الضفة الغربية على نطاق واسع، بحيث بات من النادر وجود مساحة خالية من الأراضي تزيد عن خمسة كيلومترات بدون مستوطنات. لقد خلت إتفاقية أوسلو كما وبروتوكول باريس من أي إشارة بضرورة وقف أو تجميد التوسع الاستيطاني أثناء الفترة الانتقالية. لقد صادر الاحتلال مساحات شاسعة من الأراضي العامة والخاصة بحجج وتبريرات كثيرة أقام عليها مستوطنات ومرافق وخدمات لها، وحوّلَ الضفة الغربية إلى كانتونات محاصرة لا تملك مقومات الاستمرار والنمو. لقد شكلت المستوطنات عائقا إقتصاديا طبيعيا لنمو الاقتصاد الفلسطيني، كما حالت دون إقامة مشاريع جديدة في المناطق (ب)، لا بل من توسيع المشاريع القائمة ■

٤- ترتبت على بروتوكول باريس قيود على التعامل الخارجي تمثلت بما يلي:

■ الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع التعامل أو الاستيراد أو التصدير من دول لا تقيم إسرائيل علاقات سياسية أو تجارية معها أو هي في حالة حرب معها، وبالتالي فالاتفاقية تحرمه من التعامل أو الارتباط مع نحو **٤٨ دولة** في العالم قد تكون سلعها أرخص وأفضل.

■ لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني التعامل أو التوسع تصديرا واستيرادا بمستلزمات ومتطلبات قطاع الخدمات (الكهرباء والاتصالات) بدون الحصول على الموافقات المسبقة من قبل إسرائيل. فهي تمنع – ومارست ذلك عمليا – قيام مؤسسات القطاع الخاص باستيراد أو تركيب أو نقل المعدات اللازمة لإنتاج الكهرباء وشبكة الاتصالات بدون موافقتها. وما زالت تعطل إدخال معدات لإحدى شركات الاتصالات الخلوية إلى قطاع غزة، كما لم توافق على تزويد الشركات الفلسطينية بأجهزة الجيل الثالث. وعلى الرغم من حصول فلسطين على مفتاح دولي خاص بها، فإنه لم يتحول إلى رقم إتصال حصري، حيث بإمكان أي مُخابر من خارج فلسطين الاتصال بأي رقم في فلسطين عن طريق المفتاح الدولي

الإسرائيلي أيضا.

■ الاقتصاد الفلسطيني والسياسات التجارية التي يمكن إتباعها أو وضعها محكومة مسبقا بسقف إتفاقية أوسلو وعلى وجه الخصوص ملحقها الاقتصادي(بروتوكول باريس).

■ كافة المعابر والحدود والاستثمار الخارجي وحركة التنقل التجاري والفردي من وإلى أراضي الـ٦٧ تتحكم بها إسرائيل بالكامل(عدا ما حصل في قطاع غزة بعد عام ٢٠٠٧ من خلال الأنفاق).

■ الاقتصاد الفلسطيني صغير ومحدود جدا وليس له القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية في ظل الظروف السائدة حاليا نظرا لارتباطه بشكل أساسي بالاقتصاد الإسرائيلي.

■ تخضع التجارة الخارجية الفلسطينية للمعايير والمواصفات الإسرائيلية بالكامل فلا يمكن للمستثمرين والمستوردين والمصدرين على حد سواء التعامل التجاري بأي سلع وبضائع لا تنطبق عليها المواصفات الإسرائيلية ■

٥- أيضاً في مجال التجارة الخارجية ترتبت على بروتوكول باريس النتائج التالية:

■ تقوم إسرائيل بجباية وتحصيل الإيرادات الجمركية على البضائع والسلع مباشرة وتبقيها لديها قبل تحويلها فيما بعد إلى خزينة السلطة بعد خصم ٣٪ مقابل رسوم تحصيل وإدارة. وفي العديد من الحالات تجمد هذه الأموال لديها وترفض تحويلها بحجج مختلفة لا أساس قانوني لها.

■ التجارة الخارجية الفلسطينية غير مقيّدة بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية فحسب، وإنما في الكميات أيضا. فلا يحق للفلسطينيين إستيراد كميات من السكر والرز والزيوت وغيرها من السلع الغذائية فوق سقف معين يناقش كل ستة شهور من قبل اللجنة الفرعية (الفلسطينية ـ الإسرائيلية).

■ بروتوكول باريس الإقتصادي يخلو تماما من أي بند يعطي الفلسطينيين حق إعادة التصدير للسلع والبضائع والآليات التي يمكن إتباعها في سبيل ذلك.

■ تخضع المستوردات والصادرات الفلسطينية لإجراءات أمنية وجمركية غاية في التعقيد، مما يؤخر عمليات التجارة مع العالم ويجعلها أكثر كلفة من حيث المبالغ المالية والفترة الزمنية التي تستغرقها حتى وصول السلع والبضائع إلى وجهتها النهائية، الأمر الذي يدفع رجال الأعمال والتجار إلى الاستيراد والتصدير من وإلى إسرائيل فحسب، لتجنب التعقيدات غير العادية التي تخضع لها التجارة الخارجية الفلسطينية.

لقد كرست إسرائيل أساليب وعادات وإجراءات وقواعد لعمليات الاستيراد والتصدير جعلت من الصعوبة بمكان أن يتجه الفلسطينيون إلى الدول الأخرى لاستيراد السلع منها أو التصدير إليها. وهذا ما عكس نفسه في حجم ونسبة المستوردات والصادرات الفلسطينية من وإلى إسرائيل بالمقارنة بالدول الأخرى. فليس غريبا بعد كل ما تقدم أن يكون متوسط الواردات الفلسطينية من إسرائيل ٦٨٪ من وارداتها، بينما تبلغ نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل نحو ٩٠٪ من صادراتها للفترة الممتدة من ١٩٩٦ وحتى نهاية ٢٠١٤ ■

٦- وفي المجال الداخلي كان لا بد من التعامل مع مايلي:

■ حدود التوسع في القاعدة الإنتاجية مقيّد ومحصور بالمنطقتين (أ) و(ب) بينما يحظر على المستثمرين والقطاع الخاص مد أنشطتهم الإنتاجية والتجارية إلى المنطقة (ج).

■ الاقتصاد الفلسطيني محروم بل ومحظور عليه إقامة وبناء موانيء بحرية أو إنشاء مطارات أو ما يطلق عليها مرافق البنية التحتية للاقتصاد. فكل السلع والبضائع تصدر وتستورد من خلال الموانيء والمطارات الإسرائيلية وتحت مراقبة وتحكم وتفتيش السلطات الإسرائيلية في المعابر والجسور في الضفة الغربية

والقطاع.

■ الاقتصاد الفلسطيني محظور عليه التعامل بحرية مع القدس ،إنتاجا وتصديرا وإستيرادا ، حيث ينطبق عليها ما ينطبق على بقية مدن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وأهمية هذه النقطة تنبع من كون محافظة القدس تساهم بنحو ١٥٪ من الناتج المحلي الفلسطيني تقريبا.

■ تخضع التجارة الخارجية الفلسطينية لغلاف جمركي واحد مع إسرائيل، مما يؤثر على أسعار المنتجات في السوق المحلي. فالسلع والبضائع المستوردة لفلسطين تُفرض عليها نفس الرسوم والجمارك والضرائب التي تفرض على المستوردات الإسرائيلية. وخطورة هذا الأمر تتأتى من أن هناك فوارق كبيرة بمستويات المعيشة والدخول بين إسرائيل وأراضي الـ ٦٧، مما سيعكس نفسه على ضعف حركة الشراء والاستهلاك والرواج في السوق الفلسطيني، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية بمجملها وفي مقدمتها حركة التجارة الخارجية ■

(٣)
بروتوكول باريس.. بعض النتائج المدمرة

١ – في ظل تطبيقات بروتوكول باريس الإقتصادي الذي رسَّم ومأسس «الإندماج والتبعية» كما سبقت الإشارة، تحوّلت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق لتصريف البضائع الإسرائيلية، ما يؤدي – أيضاً – إلى إنتقال تلقائي لمشكلات الإقتصاد الإسرائيلي من تضخم وركود وإرتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها إلى الوضع الإقتصادي الفلسطيني، بدون وجود أو توفر إمكانية للحد منها أو لتخفيف آثارها ومضارها ■

٢– المعضلات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية لأسباب عدة، أهمها إستمرار الإحتلال تحت يافطة الحكم الذاتي الذي يقسم الضفة الفلسطينية إلى مناطق (أ)، (ب) و(ج)، فضلاً عن الوضع الخاص للقدس وللمستوطنات وللمواقع العسكرية والحدودية، إلى جانب تقسيم مدينة الخليل (H١) و(H٢)، ما يجعل

السلطة مُضطرة للإعتماد على أموال الدول المانحة لتغطية موازنتها التشغيلية ناهيك عن موازنتها التطويرية، بكل ما يترتب على ذلك من إستخدامات سياسية ■

٣- إن الدعم الأجنبي يخدم مصالح الإحتلال الإسرائيلي ليس لأنه يعفيه من مسؤولياته كدولة محتلة فحسب، بل أيضاً لأنه يوفر مصالح ومكاسب إقتصادية لدولة إسرائيل، منها ما ورد على سبيل المثال في التقرير الإسرائيلي المرفوع إلى لجنة الإرتباط – Ad Hoc Liaison Committee(AHLC) سنة ٢٠١١، الذي أشار إلى أهمية الدعم الدولي لميزانية السلطة في زيادة مصادر الدخل (تحصيل ضرائب الدخل)، ما يعني زيادة إقتطاعات الإحتلال الإسرائيلي من هذه الضرائب وفق بروتوكول باريس.

٤- لقد أدخل بروتوكول باريس المجتمع الفلسطيني في دوامة منعته من تصور وتحديد سيناريو المستقبل وأضعفت قدرته على الصمود كحاضن لحركة تحرر وطني في مواجهة الاحتلال. إن تدفق المساعدات الإنسانية والمشاريع التي تنفذها المؤسسات المانحة في المجالات التي تعجز السلطة عن تغطيتها، تزيد من درجة الإتكالية وتعميم ثقافة التسول والإستهلاك وتربط فئات معينة مصلحياً بهذا النوع من التمويل.

إن سلطة فاقدة السيادة لا تملك تحديد أشكال الدعم، مجالاته، اولوياته الخ.. ما يجعل هذه السلطة تتصرف وكأنها «منظمة غير حكومة» كبيرة تتلقى المتوفر من الدعم دون إمتلاك القدرة الكافية على التأثير بالقرار. هذا أحد نماذج الآثار المدمرة التي ترتبت على بروتوكول باريس الإقتصادي ■

(٤)
ثمن التبعية لإسرائيل

١ – تشير الإحصاءات الفلسطينية إلى أن الأراضي الفلسطينية هي الأغلى في العالم في أسعار المواد الغذائية، حيث تقتطع سلة الغذاء ما نسبته ٨٦٪ من راتب الموظف، وهذا الارتفاع يرجع أساساً إلى التبعية الكاملة للإقتصاد الفلسطيني الضعيف، الذي يبلغ حجمه ثلاثة مليارات دولار، للاقتصاد الإسرائيلي، الذي

يبلغ حجمه ٢٥٠ مليار دولار، مع عدم أخذ الفارق في الدخل بعين الاعتبار. فمتوسط الدخل الشهري للعامل في إسرائيل هو ٢٠٠٠ دولار، فيما معدّل دخل العامل في الأراضي الفلسطينية لا يزيد عن ٣٠٠ دولار في أحسن الأحوال.

إن هذا ليس في صالح المستهلك الفلسطيني لأنه يدفع الأجور والأثمان نفسها التي يدفعها الإسرائيلي، سواء عند شراء الأغذية أو الماء أو الكهرباء أو السلع الأخرى، لأن الصادرات والواردات الفلسطينية تتم عن طريق الموانيء والمعابر الخاضعة لإسرائيل، وهي تحدد قيمة الضرائب وليس السلطة الفلسطينية. كما أن القوانين الإسرائيلية تحمي المزارع والمنتج الإسرائيلي من المنافسة الخارجية وحتى الفلسطينية، وتحظر إستيراد أغذية ولحوم من الخارج وتمنع دخول منتجات فلسطينية غذائية إلى الأسواق الإسرائيلية، فيما تشجع إدخال منتوجات غذائية إسرائيلية، سواء الزراعية منها أو الصناعية، إلى الأسواق الفلسطينية ■

٢- إن بروتوكول باريس الاقتصادي منع حتى الآن قيام شركات صناعية إنتاجية فلسطينية بهدف التصدير، كما قيّد قدرة الإنتاج الفلسطيني على المنافسة بسبب قيود وعقبات التصدير حيث يتحكم الاحتلال بالتصدير والاستيراد ويخضع الصادرات والواردات الفلسطينية لفحوص أمنية شديدة تؤخر إخراجها من الموانيء بهدف دفع ضريبة أكبر للميناء.

كما يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من الإهمال وسيطرة الاحتلال على أكثر من ستين في المئة من مساحة الضفة، وإطلاق أيدي المستوطنين في زراعة الأغوار والمنطقة المسماة (جـ)، وحجب المياه عن المزارعين الفلسطينيين. فقد نمت في الأغوار سلسلة مزارع إستيطانية، بعد أن تمّ تسييج مساحات واسعة من الأراضي الخصبة المحاذية لنهر الأردن بدعاوى أمنية، ومنحت للمستوطنين الذين زرعوا النخيل واستحوذوا على بقايا مياه النهر والآبار الارتوازية والينابيع ومياه المجاري لري مساحات واسعة من الدفيئات الزراعية.

يضاف إلى ذلك، قلة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني بسبب فتح

المجال أمام العمال للعمل في مناطق الـ ٤٨، ما أدى إلى إهمال الأرض أيضاً، وحتى الإنتاج الرئيسي وهو الزيتون الذي كَسَدَ لانعدام فرص تسويق الزيت الفلسطيني، بحيث أن المزارع لا يقوى على جمع محصوله بسبب إرتفاع كلفة الأيدي العاملة وإنخفاض سعر الزيت إلى أقل من مئة دولار للصفيحة الواحدة سعة ١٥ كيلوغراماً.

ولعل إرتفاع أسعار الأغذية في الأراضي الفلسطينية يرجع أيضاً إلى إهمال القطاع الزراعي الفلسطيني وعدم وجود خطة داعمة لهذا القطاع من حيث مساعدة المزارعين والفلاحين في إستصلاح الأراضي وزراعتها وتسويق الإنتاج داخلياً وخارجياً. إن التحدي الآن هو مقارعة الاحتلال بزراعة الأرض وحمايتها ودعم صمود الفلاحين وتقديم الدعم لهم في مواجهة قطعان المستوطنين ■

(٥)

الأزمة إقتصادية وإجتماعية ولكن حلها سياسيا بامتياز

١- عقد في فلسطين والخارج عشرات المؤتمرات الاقتصادية والمالية والتي خصصت كلها، كما قيل، لتطوير البنية التحتية وخلق فرص للاستثمار وزيادة نسبة التشغيل، حضرها العديد من الشخصيات الاقتصادية والسياسية المرموقة ورجال الأعمال والمؤسسات الدولية. وقد خرجت هذه المؤتمرات بقرارات وتوصيات ومقترحات في غاية الأهمية، ولكنها لم ترَ النور ولم تسلك أو تأخذ طريقها نحو التطبيق والتنفيذ على الأرض لأسباب عديدة، لعل أهمها وأولها تلك المتعلقة بالاحتلال، فكل شيء يجب أن يمر من خلاله وأن يحظى على موافقته، بما في ذلك الحصول على التأشيرات أو الإقامة والدخول والخروج واستيراد المواد الخام. إن العديد من المستثمرين عربا كانوا أو أجانب، حينما يطلعون على هذه الحقائق يغادرون فلسطين ويعزفون عن الاستثمار. فالاستثمار كما هو معروف يحتاج إلى إستقرار وأمن وسلام ووجود تسهيلات تجارية وجمركية وحرية تدفق رؤوس الأموال ■

٢- شنّت سلطات الاحتلال حروب عدوانية عديدة على الضفة والقطاع بعد توقيع إتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس، ودمرت مرافق البنية التحتية بما فيها محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة التي كانت شركة إينرون الأميركية تساهم بنسبة ٣٣٪ من رأسمالها، ورغم ذلك قصفتها قوات الاحتلال. وعلى إمتداد الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ وحتى تاريخه لم تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ إستقرارا وأمنا وسلاما يدفع المستثمرين للمخاطرة بالمجيء إلى الضفة والقطاع. فجيش الاحتلال يقوم باقتحام المصارف والشركات والمؤسسات الاقتصادية وتخريبها وإتلاف معداتها ومصادرة حواسيبها وإعتقال الموظفين وإغلاق بعضها بالشمع الأحمر ورفض تجديد إقامات المستثمرين أو عدم الموافقة على منح العديد منهم تأشيرات، وكل ذلك أجبرهم على عدم التفكير بالحضور. وإذا أضفنا إلى ما تقدم حصار قطاع غزة بالكامل وحرمانه من متطلبات الحد الأدنى من الحياة الكريمة، بل والعادية جدا، نصل إلى نتيجة مؤداها أن الاحتلال الإسرائيلي ليس المعيق للتنمية فحسب، بل والمدمر لمرافق البنية الاقتصادية الفلسطينية وكل مقومات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، على الرغم من أن الجانب الفلسطيني سنَ وشرّع قوانين لتشجيع الاستثمار يمكن إعتبارها الأفضل في منطقة الشرق الأوسط■

٣- في ضوء التجربة المعاشة سقطت وجهة نظر مدرسة كانت تقول بأنه يمكن حصول تنمية رغم الاحتلال والتي عبّرت عن نفسها بسلسلة دراسات وبحوث تحت عنوان «**تنمية رغم الصعاب**»، حيث تم إستبدال كلمة الاحتلال بالصعاب لإضفاء طابع موضوعي ومهني مزعوم(!). وهذه المدرسة متسقة تماما مع فكر ومحتوى ومضمون إتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، بل وكانت من المنظرين لهما والمبشرين أو المتفائلين بنتائجهما. لقد إقتنع قطاع كبير من الاقتصاديين الفلسطينيين حتى الذين سبق لهم وعملوا في المؤسسات الدولية أن لا مجال لحل أو معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بدون الحل السياسي القاضي بإنهاء الاحتلال كليا عن الأرض الفلسطينية. لقد لجمت إتفاقية أوسلو وتوأمها بروتوكول باريس القدرة

التفاوضية للفلسطينيين وبات من الصعوبة بمكان فتح أي منهما أو وقف العمل بهما أو بإحداهما■

٤- لقد أضرت الاتفاقيتان بمستقبل فلسطين وإقتصادها بأكثر مما فعلته كل الحروب العدوانية الإسرائيلية، برهنها القرار الفلسطيني بالقرار الإسرائيلي وحرمت الفلسطينيين من بناء دولة مستقلة. فالاتفاقيتان شرّعتا بشكل رسمي وقانوني التدخل الإسرائيلي بالسياسة الاقتصادية الفلسطينية. فالذين رفعوا شعار «تنمية رغم الصعاب » ربما أدرك بعضهم أنه كان متسرعا ولا ينسجم أو يتوافق مع الحروب العدوانية التي تشنها سلطات الاحتلال بشكل دوري منذ عام ١٩٩٦ (أحداث النفق). إن الإبر التي يتم حقن الجسم الاقتصادي بها، والمسكنات والمساعدات القليلة التي يتم تحويلها بشكل متقطع بين الفترة والأخرى لن تحل مشاكله ولن تحدث تنمية وإزدهار حقيقيين، حتى بافتراض أن كل السياسات الاقتصادية التي إتبعت كانت سليمة وصحيحة وتتوافق مع معايير المهنية. فهذه الجرعات قد تعالج سلبية في هذا القطاع أو ذاك أو تخفف من حدة المشكلة، ولكنها من المستحيل أن تعالج جذور مشاكل الاقتصاد الفلسطيني المستعصية بدون زوال الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني. فالحل لكل مشاكل الاقتصاد الفلسطيني هو سياسي ووطني بامتياز. لقد آن الأوان لوقف سياسات الترقيع وحقن التسكين عبر المساعدات المالية البسيطة، والتي ينحصر تأثيرها بتأجيل الانهيار الاقتصادي فحسب. وجملة أخيرة لا بد منها حتى لا تختلط الأمور، فقد أصبحت كلا الاتفاقيتين غير صالحتين بسبب الثغرات والنواقص البنيوية الكبيرة التي إحتوتهما – وهذا هو الأساس –، وليس فحسب، بسبب خرق الاحتلال الإسرائيلي لهما وعدم إعترافه ووقف العمل بهما من جانب واحد ■

شباط (فبراير) ٢٠١٦

في طريق النضال للتحرر الوطني
رأس المال «الوطني» الفلسطيني عند مفترق[1]

(١)

١ – يدور جدل في السنوات الأخيرة بيني وزملاء في الاقتصاد السياسي والتاريخ الفلسطيني حول **العلاقة بين إتجاهات التكوين الطبقي الفلسطيني** (خاصة في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧) **وإمكانيات مواصلة عملية التحرر الوطني**.

وفي الفترة التي بدأتُ في دراسة هذه المعضلة، كانت تجربة «بناء الدولة» الفلسطينية، وإعتماد السياسات الإقتصادية التحريرية (الليبرالية) في قمتها، كما إندلعت في العام ٢٠١٢، ولأول مرة، إحتجاجات شعبية منددة بتلك السياسات وبالاتفاقيات الإقتصادية مع إسرائيل، في ظاهرة مصغرة لربيع فلسطيني. وهي إمتدت من الحركة الشبابية وإنتهت بتراجع السلطة الفلسطينية عن بعض إجراءاتها الضريبية والتقشفية، ثم باستقالة مهندسها الأول سلام فياض من رئاسة الوزراء.

التوقعات كانت صحيحة في تلك الفترة بالنسبة لانسداد الطريق أمام صنّاع القرار الإقتصادي لتحقيق المزيد من التحرير التجاري والإقتصادي. لكن، وعلى ضوء الفشل في تجربة فرض وجود الدولة الفلسطينية من خلال التحسن في الأداء الإقتصادي والحكم الرشيد ونشر ثقافة ليبرالية، فإن الأمل بأن يستدرك رأس المال الفلسطيني ويعيد حساباته بالنسبة للربح والخسارة الناتجان عن تماديه بالسلام الإقتصادي الذي يهيمن على العلاقات مع إسرائيل، وعلى عقلية نظام الحكم والنخب السياسية والإجتماعية – لأن ذلك لا يمكن أن يصبح بديلاً مقبولاً عن

(١) رجا الخالدي، عن جريدة «السفير»، تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١.

التحرير– فإن سجل السنوات الماضية لا يدل على مثل هذا الإستدراك ■

٢– **لم تظهر حتى الآن في تشكيلة رأس المال الفلسطيني** (الخاص والعام، الصغير والكبير، المحلي والوافد) **أو في الطبقة الوسطى المتحالفة معه، أية شريحة قائدة مستعدة لوضع ثقلها في معركة التحرر الوطني** إلى جانب القوى المقاومة للإحتلال، من طلاب وشباب وعاطلين عن العمل وأبناء قرى ومخيمات.. وغيرها من الطبقات الكادحة التي تدفع أكثر من غيرها من فئات الشعب بالدم والأرواح أغلى الأثمان في المواجهة المتواصلة مع الإحتلال.

من المؤكد أن ما تم إستثماره خلال السنوات الماضية في العقارات والمنشآت الصناعية والتجارية والخدمية والإستهلاك الخاص والمديونية الأسرية ليس بالقليل، وأن ما تم تكوينه من طبقة وسطى جديدة من الموظفين الحكوميين وذوي الدخل المتوسط، لها مصالح قوية في الحفاظ على الوضع القائم.

هذه الحقائق وغيرها، تشكل عقبة فعلية أمام بلورة حالة نضالية جماهيرية وميدانية تتحدى الهيمنة الإسرائيلية الإستعمارية أو تغيِّر من موازين القوى – أو على الأقل – تؤكد بأن النضال من أجل التحرر الوطني لن يخمد مهما كانت الإغراءات المادية، ومهما فشلت النخب والنظام الحاكم بتحقيق النصر، أيَّ نصر ملموس كان. لكن الهبّة المتواصلة والموت السريري لآمال أوسلو مع بقاء أهم إفرازاتها (السلطة الفلسطينية) على قيد الحياة، تشير إلى أن الخيار بين الثورة والسلطة الفلسطينية (بزعم تطورها إلى دولة)، أو بين المقاومة والرضوخ، الذي أخفاه منطق أوسلو القائل بأن التفاوض مع القوة الإسرائيلية هو الخيار الوحيد، بقي مطروحاً على الأجندة الفلسطينية، وعلى فئات وطبقات الشعب إختيار طريقها ■

(٢)

مرحلة التحرر الوطني تسبق النضال الإجتماعي والطبقي؟

١– منذ أواخر الستينيات، كان التيار العام لمنظمة التحرير الفلسطينية يصر أنه حتى الإنتهاء من «مرحلة التحرر الوطني»، يجب أن يتم تأجيل المطالب

الإجتماعية حفاظاً على الوحدة الوطنية. وفي المراحل الأولى من النضال ضد الاستعمار قبل العام ١٩٤٨، **كانت النخب القومية التقليدية تعارض تعاظم نفوذ الحركات الإشتراكية والنقابية الفلسطينية التي وضعت على قدم المساواة المسائل الإجتماعية والنضال الوطني ضد الإستعمار**. لكن كيف يمكن أن تظل فلسطين محصنة ضد عدوى التغيير بين الأجيال التي تجتاح المنطقة، رغم تحويل معظم زخمها إلى صراعات طائفية دينية وعرقية/قومية؟ وهل تستطيع الحركة الثورية الفلسطينية الأصغر سناً والأقل صبراً والأكثر إلحاحا للعمل على التحرر من «القيادة الوطنية» المتقدمة بالعمر، أن يُترك لها وحدها تحديد جدول أعمال التغيير الإجتماعي ومناهضة الإستعمار؟

صحيح أن «**الليبرالية المحدثة**» سجلت لدى الفلسطينيين (في القلوب والعقول على الأقل) تقدماً خلال العقدين الأخيرين، في تحويل إنتباه الرأي العام من الكفاح من أجل إنهاء الإحتلال إلى هموم التضخم والضرائب والمديونية والبطالة والفقر، وفي كسر العقد الإجتماعي الوطني التاريخي بين الحكم والشعب (بأن التحرير على مرمى حجر وأن التنمية حليفة الإستقلال الوطني). لكن مع اللهيب المتجدد للحركة الثورية الفلسطينية المقاومة للإحتلال، والفروقات الشاسعة الظاهرة بين الغني والفقير، وبين الموظف والعامل المياوم، وبين من يقطن ضواحي رام الله الراقية ومن يقبع في غيتوهات القدس العربية المهملة.. **يظهر تكوين جديد للقوى الإجتماعية، يُفترض في أية حالة مماثلة (غير إستعمارية) أن يمهد الطريق إلى مرحلة جديدة من المطالبة الإجتماعية والإقتصادية لنظام السلطة، وهي مطالبة ليست في نظر المواطن العادي أقل شرعية وإلحاحا من مقاومة الاحتلال، بل إنهما ربما نضالان متوازيان ومتكاملان ■**

٢ – إنطوى نجاح جميع تجارب التحرر الوطني العالمية على بناء تحالفات وتكوين «**جبهات وطنية**» بين مختلف القوى والطبقات الاجتماعية إستمرت حتى الاستقلال، على الأقل. ولهذه التجارب أطرها النظرية، إبتداء من تأييد لينين

لنضالات الشعوب الخاضعة للاستعمار لتقرير المصير والتحرر الوطني، مؤكدا على مصلحة البورجوازيات الوطنية في طرد الاستعمار وتحقيق السيادة الوطنية الإقتصادية؛ ثم إستراتيجيات ماو تسي تونغ للتحالف مع القوى القومية الصينية، والتجارب الفيتنامية والافريقية والعربية في بناء جبهات واسعة معادية للاستعمار ومناضلة في سبيل –وتحت إمرة – حركة التحرر الوطني.

في غالبية التجارب، تولت طبقة «**البورجوازية الوطنية**» دوراً رئيسياً أو قيادياً في إدارة حركة التحرر وفي الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الاستقلال والدولة، وذلك بحسب قوتها المحلية، ودرجة تواطئها مع الاستعمار الأجنبي، ومدى بروز التيارات التقدمية في صفوفها إلى جانب القيادة الشعبية الثورية. وعادة ما ضمنت لمصالحها الرأسمالية حصة كريمة في توزيع موارد و «غنائم» الوصول إلى السلطة بعد رحيل المستعمر ■

٣ – لا تشكل حركة التحرر الوطني الفلسطينية إستثناء لذلك التيار العالمي العام. ومن دون الخوض في كل جوانب التحالفات الاجتماعية التي ساندت الثورات ومقاومة الاستعمار خلال القرن الماضي، حصل تحول رئيسي مع إنتقال قيادة الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني من طبقة الأعيان والنخب المدنية الإقتصادية والعائلية المدعومة بجماهير عمالية وفلاحية، إلى جيل جديد من اللاجئين وأبناء الطبقات الكادحة والمتوسطة، يحملون الفكر القومي والوطني التحرري المنتشر في تلك الحقبة، ويمارسون بسواعدهم الكفاح المسلح.

لقد أقام هؤلاء منذ الانطلاقة تحالفات مع فئات «البورجوازية الوطنية» (التاريخية والناشئة الجديدة) المنتشرة في أنحاء البلاد العربية وفلسطين. وعمل الجميع معاً في إطار منظمة التحرير ووفروا لها شرعيتها التمثيلية حتى فترة أوسلو على الأقل، وربما طوال عهد عرفات، حيث أدارت «الجبهة الوطنية» بمشاركة كافة أطيافها وطبقتها الرأسمالية «المُلك العام» والقرار السياسي على أرضية مشتركة ومصالح متبادلة ومبرر وطني. فمن «ضريبة التحرير» المفروضة على

الفلسطينيين العاملين في الدول العربية، والتبرعات المتواصلة للثورة من أثرياء فلسطين، وصولاً إلى المحاصصة الكريمة في إدارة الريوع وتوزيع الامتيازات والاحتكارات منذ أوسلو بين السلطة وشركات كبرى.. كانت دفة حركة التحرر الوطني هي التي تحدد شروط وشكل مشاركة هذه الطبقة في الحكم وفي توزيع الموارد العامة والدخل القومي ■

(٣)

خيانة البورجوازية الوطنية بعد التحرر الوطني.. وقبله؟

١ – في تحليل فرانز فانون، مؤلف «معذبو الأرض» (العام ١٩٦١)، فإن البورجوازية الوطنية في مراحل ما بعد التحرر الوطني خاصة، ليست سوى «طبقة وسطى وطنية» لها «مهمة تاريخية كوسيط بين شعوبها والاستعمار». وتتضمن فئات ما يسميه فانون «البورجوازية التجارية والجامعية»، «الجيش والشرطة»، «البورجوازية الوطنية الشبابية»، «الحزب»، «الطبقة المتنفذة»، «البورجوازية الأصيلة»، «المثقفون النزيهون» و«بورجوازية الخدمة المدنية». وفي رؤية فانون لهذه الطبقة الطفيلية غير المنتجة و «غير المفيدة عامة»، لا يوجد دور هام لا للصناعيين (المحليين أو المهاجرين) الذين يفتقرون إلى قاعدة تكنولوجية صناعية منتجة، ولا لرؤوس الأموال المالية التي تربطها علاقات دونية مع رأس المال العالمي، وبالتالي لها موقف معاد من حيث المبدأ تجاه مشروع التحرر الوطني، حتى ولو عقدت صفقات تحالفية معها في مراحل معينة.

ومع أن فانون كان يحلل أداء البورجوازيات الوطنية في الدول المستقلة حديثا، فما هو مثير في رؤيته للأمور (وما هو شبيه بالحالة الفلسطينية) هو وصفه لـ«خيانة» هذه الطبقة لأهداف التحرر الوطني في مرحلة ما بعد الاستعمار، بصفتها «طبقة متوسطة» (وليست طبقة رأسمالية بورجوازية لها وعي وهوية مميزة). ومن بين صفاتها الطبقية: الاستعداد للتخلي عن الأهداف الاجتماعية والإقتصادية لمرحلة الثورة، التنافس على تولي الوظائف التي كانت تؤديها البورجوازية المتحالفة

سابقاً مع الاستعمار، وعلى الموارد الوطنية وتوزيعها بين كوادر الحزب والأمن والنخب المتنفذة، بالإضافة إلى فقدانها للقوة الإنتاجية المحلية وإندماجها الوثيق مع رأس المال الاستعماري والدولي ■

٢ – مع إكتفاء رأس المال الفلسطيني خلال العقد الماضي بتأسيس أسواق إستهلاكية محلية لعقاراته وارداته السلعية وخدماته الخلوية وتسهيلاته الائتمانية إلخ..، وبالتالي خروجه عن دوره التاريخي في سياق حركة التحرر الوطني، فثمة خطر حقيقي بأن يتحقق الآن في فلسطين – التي ما زالت في مرحلة ما قبل التحرر– سيناريو فانون لما بعد الاستقلال. أي أن تكون قد وصلت الثقافة والعقيدة الليبرالية إلى مرحلة من الهيمنة على المصالح الخاصة والعامة، وكأن التحرر والاستقلال تحققا فعلاً، بينما تمدد الاستعمار الاستيطاني على الأرض يحول دون «وطن» يمكن تحريره بالمفهوم الاعتيادي للتحرير.

طالما لا توظف هذه الطبقة نفوذها لصالح قضايا التحرر الوطني والتجديد الديموقراطي والمؤسسي، وفي دعم الصمود الشعبي في وجه الاحتلال، فإن المنطق القائل بضرورة تأخير التحرر الاجتماعي إلى ما بعد التحرر الوطني يفقد مصداقيته، مما يؤكد صواب إصرار بعض المحللين على إستبعاد أن تتضمن البورجوازية الوطنية «تياراً تقدمياً»، ولأن مصلحتها تكمن في إستمرار الوضع القائم، كما أن إرتباطاتها التجارية والمالية تُبقيها أسيرة في «**مصفوفة السيطرة**» الاستعمارية على الاقتصاد المحلي. وكلما تفادت هذه الطبقة دورها التاريخي في إغاثة المنكوبين من شعبها وتمويل التنمية الغائبة وممارسة سياسة «**المسؤولية الاجتماعية**» (حيال المجتمع) إلى أبعد حدودها، وإهتمت فقط بالأرباح وحماية إستثماراتها وممتلكاتها وقروضها من أخطار إمتداد المواجهات مع الاحتلال، ستتحقق اليوم، قبل التحرير، أسوأ الانحرافات في مسار حركات تحرر والدول المتحررة من الاستعمار المتمثلة بعدم تحقيق أهداف النضال الوطني «بتحرير الأرض والإنسان».

ليست في الوضع الإقتصادي أو النظام السياسي الفلسطيني في نهاية العام ٢٠١٥، وبعد ٧٠ سنة من إنطلاقة عصر التحرر الوطني العالمي أية بشرى سارة من فلسطين، سوى أن أي وهم متبقٍ قد تبدد حول إمكانية إنهاء الاحتلال وبناء الدولة وتحقيق السيادة بالتراضي ودون إنتزاعها قسراً، وأن الغالبية الساحقة من المواطنين، الميسورين والمحرومين والمنتفعين منهم على السواء، باتوا يعرفون أن لا قيمة للرفاه الشخصي دون الثراء المجتمعي، وأن «السلام الإقتصادي» لا يمكن أن يكون سوى بديل مؤقت ومرحلي عن تحقيق السلام المتوازن والحقوق الفلسطينية، الوطنية والإقتصادية الاجتماعية على حد سواء ■

٢٠١٥

غزة تحت الإنقسام والحصار

- إستعادة وحدة القضاء وإصلاحه.
- أزمة الخريجين بين الإنقسام والحصار.
- غزة.. عام ٢٠١٥ هو الأسوأ إقتصادياً.

إستعادة وحدة القضاء وإصلاحه[1]

■ الحق في التقاضي من الحقوق الأساسية للإنسان، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة ومحايدة، ما يشكل ضماناً لحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين التي كفلتها المواثيق الدولية والدساتير والتشريعات الوطنية، ويكرس مبدأ سيادة القانون والفصل في المنازعات بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، أكانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو أمنية، وبما يحقق أمن المجتمع. هذا الاستقلال وتلك الحماية لا يمكن أن يتحققا إلا إذا كان القضاء سلطة مستقلة تماماً عن السلطة التشريعية والتنفيذية. فغياب هذه الإستقلالية أو الانتقاص منها أو من هيبتها جرّاء الاعتداء عليها أو إغتصاب سلطة القضاء يفقد المجتمع أسس إستقراره وأمنه ومقومات تطوره ونمائه ■

١ – الانقسام وإنعكاسه على السلطة القضائية

واجهت السلطة القضائية في الأراضي الفلسطينية تحديات كبيرة أثَّرت على عملها وزعزعت وحدتها نتيجة حالة الانقسام التي نشأت بعد منتصف حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، والقضاء واحدة من هذه المؤسسات التي تأثرت بهذا الانقسام، حيث وجه إعادة تشكيل **المجلس الأعلى للقضاء** بقرار من الحكومة في قطاع غزة ضربة قاصمة لوحدة الجهاز القضائي. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل جرى تشكيل جسم قضائي بديل في غزة، ما أدى إلى إنقسام السلطة القضائية بين **مجلس القضاء الأعلى** الذي ظل يمارس صلاحياته بالضفة وبين **مجلس العدل الأعلى** الذي شكلته السلطة القائمة بغزة ليحل محل مجلس القضاء الأعلى ويتولى صلاحياته في القطاع، في حين مُنع القضاة الأصليون من ممارسة عملهم المعتاد وجرى تعيين

---

(١) ورقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المقدمة إلى ورشة عمل نظمها «معهد دراسات التنمية» بمدينة غزة، ٢٠١٥/٦/١٥.

كادر جديد من القضاة. هذا بالإضافة إلي قيام الحكومة في قطاع غزة بتعيين **نائب عام** جديد في غزة ، حيث أدى هذا الشرخ في السلطة القضائية إلى تطور مرافق القضاء في الضفة الغربية بشكل غير متوازٍ مع التطور الحاصل في قطاع غزة.

إلى هذا أثَّر تعطيل عمل المجلس التشريعي بفعل الانقسام على الحق بالتقاضي لأن العملية القضائية بحاجة إلى عملية تشريعية متجددة ومستمرة، خاصة بعد أن ثبت من خلال التطبيق العملي لبعض النصوص القانونية عدم تناسبها مع الواقع القضائي الفلسطيني، بل على العكس من ذلك، شكَّل لبعضها عائقاً في سبيل تطوير العملية القضائية والحق في التقاضي ■

٢- تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية

لا زال القضاء يعاني من التدخل بعمله أو النيل من إستقلاليته. ويظهر ذلك في عدم وجود إستقلالية مالية للقضاء بالإضافة إلي عزل مجلس القضاء الأعلى والنائب العام وإعادة التدوير من قبل رئيس الحكومة بغزة ، والتدخل من قبل العديد من الجهات التنفيذية (محافظ – أجهزة أمنية) خصوصاً في أحكام المحاكم وضعف التسهيلات المتاحة من النواحي الإدارية والوظيفية والمالية.

إن نسبة موازنة القضاء من الموازنة العامة لا تتجاوز ١٪. وفي غزة برز بشكل واضح عدم توفير موازنة مستقلة للسلطة القضائية وإستمر التعاطي معها كمرفق تابع للسلطة التنفيذية، مما أضعف ثقة المواطن بالقضاء والأحكام الصادرة عن المحاكم، فلا زال يمثل هذا التدخل تحدياً كبيراً أمام النهوض بسلطة القضاء ■

٣- سبل وآفاق توحيد السلطة القضائية

الانقسام السياسي وإخضاع القضاء للتجاذبات السياسية يؤديان إلى إنتقاص حق الأشخاص في التقاضي وإلى تراجع ضمانات المحاكم العادلة، وإلى النيل من إستقلال السلطة القضائية والحد من تطورها على المستويات التشريعية والبنيوية، مما حد من قدرتها على القيام بمهامها كسلطة ثالثة موحدة في حماية الحقوق

والحريات الأساسية وضمان سيادة القانون والتأكد من مساواة الجميع أمامه. إن الحرص على إستعادة وحدة المؤسسات، وبالذات توحيد القضاء وتطويره من بوابة إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة يتطلب التأكيد على ما يلي:

■ الاستقلال الكامل للسلطة القضائية عن السلطات الأخرى ووقف كل أشكال التدخل أو محاولة التأثير على عمل القضاء من قبل الحكومة أو أية جهة تنفيذية أخرى.

■ عدم إستخدام السلطة الحزبية أو الإدارية أو الأمنية أو أي نفوذ مادي أو معنوي، للتدخل في أي عمل من أعمال القضاء للتأثير عليه بأي شكل من الأشكال.

■ وقف جميع أشكال التدخل في عمل السلطة القضائية والمحاصصة وحماية القضاء وتوفير الدعم المادي والمعنوي وتحقيق أمن المحاكم ومراكز النيابة العامة والعاملين فيها.

■ تحييد القضاء عن الانقسام والصراع على السلطة وعدم إستخدامه للحد من حقوق وحريات المواطنين.

إن التقدم نحو إنجاز كل هذا يملي ضرورة المباشرة بحوار تشارك فيه كل الجهات الرسمية والتشريعية والفصائل والسلطات القضائية ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم رؤية شاملة لسلطة قضائية قادرة على حماية حقوق وحريات المواطنين دون تمييز ووفق مبدأ إستقلال القضاء والاحترام التام لقواعد وأحكام القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣، الأمر الذي يقتضي ما يلي:

■ وقف حالة التعطيل في عمل المجلس التشريعي وقيام المجلس، بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى، بإجراء التعديلات على القوانين في الشأن القضائي لتسهيل إجراءات التقاضي وإزالة العيوب الموجودة في التشريعات المطبقة والتي تعيق قيام القضاء بالفصل في المنازعات دون تباطؤ أو تأخير.

■ قيام مجلس القضاء الأعلى بالتركيز على تدريب القضاة في جانب إدارة

الدعوة لضمان فعالية عمل القضاة وإنجاز القضايا دون تأخير، وبالنتيجة الحد من تراكم القضايا، وأن يعمل مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة على تفعيل عمل دائرة التفتيش القضائية للكشف عن مواطن الخلل والضعف وإصلاحها. هذا مع التأكيد على ضرورة قيام السلطة التنفيذية بتوفير الاحتياجات اللازمة لعمل هذه الدائرة .

■ رفع نسبة موازنة السلطة القضائية في الموازنة العامة ورفع المخصصات المالية لنفقات المحاكم.

■ قيام النيابة العامة والسلطة التنفيذية والقضاء بتفعيل الرقابة على جهات القبض والتحقيق لضمان تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين أمامها، ومن ذلك الحد من الاعتقالات التعسفية.

■ الإسراع بتأهيل قضاة دستوريين وتشكيل محكمة دستورية عليا وفقاً للقانون في ظل التعطيل بالنظر في المسائل والطلبات الدستورية المرتبطة بالقانون الأساسي وإزالة أي تعارض بينهما(أي بين التشريع والقانون الأساسي) ■

■ ■ ■

إن توحيد منظومة العدالة في فلسطين وبالذات السلطة القضائية والنيابة العامة مدخل أساس لصيانة دولة القانون القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، كما أن حماية سلطة قضائية واحدة مستقلة وفاعلة هو الضمانة الأكيدة لحماية الحقوق والحريات العامة ■

٢٠١٥/٦/١٥

أزمة الخريجين بين الانقسام والحصار[1]

(١)

■ يعتبر العام ٢٠١٥ الأسوأ في الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة بنتيجة الحصار وما خلَّفته الحروب الإسرائيلية ضد قطاع غزة وبخاصة حملة «الجرف الصامد» (شهري٧ و ٢٠١٤/٨). وفي هذا الإطار تعد مشكلة الخريجين من المشاكل المستعصية التي يعاني منها القطاع نظراً لإرتفاع أعداد الخريجين العاطلين عن العمل وبلوغهم لنسب تعتبر الأعلى عالمياً وفقاً لتقارير دولية. إن الشباب الفلسطيني من سن١٥ إلى ٢٩ سنة ومنهم الخريجين يمثلون ثلث المجتمع وهم أبطال الانتفاضات الفلسطينية، فهم بحق صناع التغيير وبناة المستقبل.

التحديات التي يجابهها الشباب الفلسطيني وخاصة الخريجين وفي مقدمتها الفقر والبطالة تضغط بقوة لمضاعفة الجهود لمعالجة هذه المعضلة والاهتمام بتطلعات وطموح الشباب الفلسطيني من أجل إستنهاض طاقاته. وتعتبر بطالة الخريجين وخاصة في غزة أحد أهم العناوين الخطيرة للكارثة الإنسانية التي يعاني منها قطاع غزة، والتي تبلغ حسب إحصائيات الربع الثالث للمركز الفلسطيني للإحصاء ٤٥,٥٪، بينما تبلغ نسبة البطالة العامة في غزة ٤٢,٧٪، وتتجاوز البطالة في صفوف النساء ٦٣,٣٪، في حين تزيد نسبة الفقر عن ٤٠٪ ■

---

(١) ورقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المقدمة إلى الندوة بعنوان: «أثر الإنقسام على واقع ومستقبل الخريجين في قطاع غزة»، نظمها «منتدى الخريجين» في قاعة «جمعية المغازي للتأهيل المجتمعي في المحافظة الوسطى» في النصف الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥.

(٢)

■ مشكلة بطالة الخريجات والخريجين في غزة ناجمة عن ضآلة فرص العمل نتيجة الضعف الشديد لقدرة القطاع الخاص على إستيعابهم، وإغلاق باب التوظيف في القطاع في وجوههم منذ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧. وتتفاقم المشكلة مع إزدياد عددهم السنوي في غزة، الذي بلغ ١٨,٨١٥ خريجاً في العام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ بالتناصف تقريباً بين الإناث والذكور، وذلك من أصل أكثر من ٤٠ ألف خريج في الضفة وغزة.

إن مأساة الخريجين لا تبرز فحسب بتدني فرص العمل، وإنما كذلك باضطرارهم للعمل في غير تخصصهم، أو بتلقيهم لأجور أقل من الحد الأدنى للأجور. ولعل فداحة الأزمة تظهر في عدد المتقدمين لطلبات وظيفة مدرس للأونروا، وعندما أعلنت الأخيرة عن حاجتها لـ٢٠٠ وظيفة للمعلمين لسنة ٢٠١٤ – ٢٠١٥، تقدم لها أكثر من ٢٧,٠٠٠ طلب توظيف، وعدد من إنطبقت عليهم المعايير بلغ ٢٢,٢٠٥ متقدم منهم ١٧,٥٠٠ من الشابات.

إن خطورة هذه المشكلة تتلخص في أن التحصيل العلمي المرتفع لا يحمي من البطالة، وأن الشهادة ليست مفتاح العمل. وهو ما يجعل البطالة بشكل عام وبطالة الخريجين بشكل خاص أشبه بالقنبلة الموقوتة ■

■ إن مكافحة البطالة والفقر، ومن ضمنها بطالة الخريجين تتطلب على المستوى الفلسطيني خطة إقتصادية وإجتماعية متكاملة، تسعى لتحقيق أقصى درجة ممكنة من التقدم الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار إفتقاد السلطة الفلسطينية للسيادة، خطة بديلة تأخذ بعين الاعتبار التدمير الاحتلالي للبنية الأساسية للاقتصاد الوطني، والقيود المجحفة لبروتوكول باريس الاقتصادي، والسياسة الإسرائيلية التوسعية، وحالة الحصار وعدم الاستقرار الناجم عن إستمرار الاحتلال والاستيطان والعدوان.

إلى هذا، هناك عوامل ناجمة عن سوء السياسات الفلسطينية تقتضي تصحيحاً، ومنها ضرورة تقليص الإعتماد على العون الخارجي، وهو ما أمكن بلوغه عام ١٩٩٩ عندما كانت الإيرادات المحلية كافية لتغطية النفقات الجارية، ما سمح بتوجيه المساعدات لدعم الموازنة التطويرية.

والمسألة الثانية والأهم هي إنهاء الانقسام إثر إنقلاب ١٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ الذي أدى إلى تشديد الحصار على قطاع غزة وإبطاء عملية الاعمار التي يفاقم مشكلتها ضعف التمويل، حيث لم تتلق ٤٧,٠٠٠أسرة الدفعة الأولى من مستلزمات الاعمار، ولم تتمكن حتى الآن ٧,٢٠٠ أسرة من البدء بإعمار مساكنها المدمرة كليا، الذي تسببت به ثلاثة حروب متعاقبة على غزة، ما أدى إلى إنهيار إقتصادي ومعاناة إنسانية تفوق الوصف، وشلل واسع في الأجهزة الإدارية الحكومية في قطاع غزة وتراجع حاد في خدماتها رغم إستهلاكها لحدود ٤٣٪ من مجموع الإنفاق العام للسلطة ■

(٣)

■ سلطة الحكم القائم في غزة لا تملك رؤية للتنمية تخرج عن الإطار العام للسياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والقائمة على إقتصاد السوق والتجارة الحرة، التي لا توفر حماية للمنتج المحلي عبر تشجيع وتطوير المقاطعة الرسمية والشعبية الشاملة للمنتجات الإسرائيلية، وبالتالي لا تعطي القطاعات الإنتاجية فرصاً للتطوير، وتدفعها للتراجع المضطرد والتدهور والشلل وتولد إقتصاداً إستهلاكياً، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حجم البطالة غير المسبوق في غزة يفوق حجم البطالة العالي أصلاً في الضفة والبالغ ١٨,٨٪.

ومع ذلك يعاني القطاع من إرتفاع جنوني للأسعار بلغ ثلاثة أضعاف مستواه في الضفة عام ٢٠١٤، وذلك نتيجة الارتفاع الحاد للضرائب من سلطة حماس والتي بلغت مع إغلاق الأنفاق وفرض ضريبة التكافل الذروة. وهي ضرائب لا يقابلها تقديم خدمات، بل تستخدم لتمويل الأجهزة الأمنية والإدارية لسلطة حماس

على الأرض نقيضاً لكلامها عن ترك حكومة التوافق الوطني والتي لا وجود لها في غزة .

ووصل الأمر من أجل الحفاظ على السلطة وجهازها إلى حد توزيع الأراضي الأميرية المحدودة المساحة أصلا في قطاع غزة مقابل مستحقات الموظفين، بدلاً من حل مشكلة الموظفين المحقة من خلال العمل على تطبيق إتفاقات المصالحة.

بينما يشتد الحصار الإسرائيلي ويبقى معبر رفح مغلقاً ويتحول إلى عنوان بارز لمأساة القطاع، وتنزل الكوارث بالعديد من فئاته وخاصة المرضى والطلاب وأصحاب الإقامات، وتذهب أدراج الرياح التصريحات المتكررة لبعض المسؤولين عن التوصل لاتفاقات أو تفاهمات على آليات تشغيله.

في هذا السياق تأتي ضرورة إستجابة حركة حماس لمبادرة معظم القوى الوطنية والإسلامية بتسليم معبر رفح لحكومة الوفاق الوطني من أجل فتحه بشكل دائم ومعالجة أحد المآسي الكبرى لـ ١,٨ مليون من سكان غزة، وكذلك إلغاء الضرائب الباهظة ووقف توزيع الأراضي الأميرية على الموظفين، وحل مشكلتهم من خلال إتفاقيات المصالحة الوطنية.

بالمقابل وبدلاً من شق الطريق للمصالحة تم لجوء السلطة في رام الله إلى تعديلين وزاريين على حكومة الوفاق الوطني، لم يغيّرا شيئاً من فعاليتها المعدومة في قطاع غزة. لقد طال عمر الانقسام، ومعه إزدادت حدة الكارثة الإنسانية في قطاع غزة وتدهورت الأوضاع المعيشية والخدماتية ومعها إنقطاع الكهرباء إلى حدود الانهيار وتفاقمت حالة الإستئثار بالموارد والإمكانيات لدى السلطتين في غزة ورام الله، مما جعل فئة صغيرة تزداد ثراءاً بينما الأغلبية الساحقة من المواطنين تزداد فقراً ■

(٤)

■ إن الإستراتيجية الإقتصادية والاجتماعية البديلة تهدف إلى معالجة ملموسة لمشكلتي الفقر والبطالة – من ضمنها بطالة الخريجين – بتعاون القطاعين العام والخاص، مع أولوية الاعتماد والتركيز على دور القطاع العام، وحفز النمو الاقتصادي بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها المتواصل وحمايتها، وإعطاء الأولوية للمناطق المتضررة من العدوان ولإعمار قطاع غزة وكسر الحصار.

إن تعزيز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة سياسات الاحتلال ومن أجل الاستقلال الوطني تتطلب تكامل سياسات حفز النمو الاقتصادي مع السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تكثيف الاستثمار في الرأسمال البشري لتحسين مستوى التعليم والتأهيل المهني والخدمات الصحية والتوزيع العادل لنتائج النمو الاقتصادي.

ويبقى المدخل لتوفير الأدوات لتنفيذ هذه السياسة الاجتماعية هو إعادة النظر في بنود الموازنة العامة وتصويب أولوياتها، وذلك من خلال تقليص الحصص الكبرى لقطاعات الأمن والإدارة العامة ورفع مخصصات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتشجيع المقاطعة الشاملة، وخاصة المجتمعية، للمنتجات الإسرائيلية.

فالهدف من تلك السياسة الاجتماعية هو تعزيز التضامن والتكافل وتقليص الفروقات في مستوى المعيشة، ما أمكن، بين مختلف الفئات الإجتماعية من أجل وحدة المجتمع في مواجهة الاحتلال، وتوفير مستلزمات الاستقلال الوطني، مما يتطلب رعاية الفئات الأكثر تضرراً من الاحتلال والعدوان الإسرائيلي وحماية مصالح العمال وصغار الموظفين وتمكين المرأة والشباب، فضلاً عن الضغط على وكالة الغوث لتحسين خدماتها ■

٢٠١٦/١/٣

غزة.. عام ٢٠١٥ هو الأسوأ إقتصادياً[١]

(١)

يجمع الخبراء الاقتصاديون على أن العام ٢٠١٥ كان الأسوأ في قطاع غزة، على مدار السنوات العشر الماضية، وذلك بسبب تداعيات الحرب الأخيرة على القطاع، واستمرار الحصار ومنع إدخال أصناف مختلفة من مستلزمات الانتاج والمواد الخام اللازمة للصناعة. وجرّاء ذلك سجّل النمو الاقتصادي تباطؤاً كبيراً، وإنخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل، في حين تشهد أسعار السلع والخدمات تقلبّات مفاجئة.

وتفيد المؤشرات الاقتصادية المتداولة إلى أنّ الانهيار الاقتصادي بات قاب قوسين أو أدنى، حيث تباطأ الإنتاج بنسبة ١٥٪، إضافة إلى إرتفاع معدلات البطالة والفقر، التي باتت هي الأعلى عالمياً.

وقد أثَّر هدم الانفاق بشكل كبير على قطاع الإنشاءات، بعد منع الاحتلال دخول مواد البناء منذ منتصف عام ٢٠٠٧، كما أحدث ذلك مزيداً من الصعوبات أمام الصناعات المحلية، مثل صناعات الدهانات والاسفنج والبطاريات وباقي الصناعات الكيميائية والمعدنية. وزاد الطين بلّة، مواصلة الجانب الإسرائيلي منع تصدير العديد من المنتجات المحلية ووضع العراقيل أمام المنتجات المحدودة المسموح بتسويقها للضفة الغربية ■

---

(١) عن «ملحق الحرية»، العدد ١٨/ ١٥٦٨ (٢٦٤٢)، تاريخ ٢١-٢٠١٦/٢/٢٧. من إعداد «دائرة الاعلام والتوثيق» في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

(٢)
مؤشرات الانهيار

إلى ذلك، هناك نحو ٨٠٪ من المواطنين في قطاع غزة يعتمدون على المنح والمساعدات الخارجية، و٩٣٪ منهم لا يستطيعون الحصول على متطلبات الحياة الأساسية. في وقت تأخرت فيه عملية الإعمار وإرتفع التشوّه في أنماط الإستهلاك، حيث يزيد الاستهلاك عن الناتج بما نسبته حوالي ٣٠٪، وهذا يتسبب في تناقص معدل الادخار الوطني وبلوغه نسب سالبة.

وتشير الإحصاءات إلى أنّ عدد العاطلين عن العمل يتجاوز ٢٠٠ ألف عاطل، منهم حوالي ١١٠ ألف خريج جامعي، إضافة لارتفاع نسبة بطالة خريجي الدراسات العليا بشكل كبير.

ويلفت الخبير د. سمير أبو مدللة، أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الأزهر بغزة، إلى أن منظمات دولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين أكدت أن أسواق قطاع غزة تشهد حالات من الركود الاقتصادي وتراجع في مؤشرات الاقتصاد، فهو يتربّع على أكبر معدلات للبطالة والفقر، وينعدم الأمن الغذائي فيه، وترتفع نسب التلوث البيئي ويتناقص المخزون الجوفي من المياه التي لا تصل للغزيين، إضافة لارتفاع معدل إنجراف وتآكل الشواطيء وتناقص المساحات المستخدمة للاستجمام، والتي تهدد المشاريع السياحية والاقتصادية. كل ذلك دفع المنظمات الدولية للقول بأن القطاع سيكون غير قابل للحياة الإنسانية في العام ٢٠٢٠.

وقال أبو مدللة: «إنه بالرغم من إنعكاسات هذه الحالة على الواقع الاقتصادي والمعيشي في القطاع، إلا أن ذلك لم يمنع حكومة غزة من فرض المزيد من الضرائب، ومن أبرزها ضرائب التكافل الاجتماعي (الوطني)، والتي تنص على فرض ضرائب تصل إلى ١٠٪ على السلع الأساسية والضرورية والبالغة حوالي ٤٠٠ سلعة (وهي بمفهوم نواب حماس في التشريعي سلعاً ثانوية وكمالية).

وأشار أبو مدللة كذلك إلى أن وزارة الاقتصاد الوطني بغزة فرضت رسوماً بقيمة ١٠٠ شيكل على كل متضرر من العدوان الإسرائيلي الأخير، في حال تم تسجيله في كشوف الحصول على الإسمنت ومستلزمات البناء، على رغم أنه قد لا يستفيد من تلك الكشوف، أي أن هناك من يدفع رسوماً ولن يحصل على الإسمنت.

ولفت إلى إستمرار تسجيل الاقتصاد لنمو سلبي ومستمر لفترة تزيد على السنتين، وهذا سينعكس على كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ما يعني أنه في حال ما إستمر النمو السلبي للعام ٢٠١٦، فإنه يمكن القول أن هذا العام سيشهد إنهياراً في عدد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وأهمها تراجع الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وتراجع في الإنتاج الزراعي، وحدوث نمو سلبي فيما تبقى من الإنتاج الصناعي، وتفاقم العجز في الميزان التجاري، حيث سيشهد قطاع غزة شبه إنعدام للتصدير مقابل إرتفاع في وتيرة الاستهلاك بسبب غياب شبه تام للإنتاج المحلي ■

(٣)
الحرب والحصار والانقسام

يشير تقرير البنك الدولي في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، إلى أن هناك صعوبة في تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دون تحقيق إستدامة مالية، إذ أن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت ٢٣,٥٪، وهي متدنية عن مستواها في الاقتصاديات المشابهة ٢٨,٦٪.

كما تشير تقارير سلطة النقد إلى أن أرصدة إستثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين حتى نهاية الربع الثاني من العام ٢٠١٥، فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني بقيمة بلغت ١,٢ مليار دولار، وقد إستحوذت الإيداعات النقدية المحلية في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر بما نسبته ٦٤,١٪ من إجمالي الأصول الخارجية.

كما أشارت الأرقام إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج بلغت نحو ٦ مليارات دولار، توزعت بين إستثمارات أجنبية مباشرة بنسبة ٥,٩٪، وإستثمارات حافظة ١٩٪، وإستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) ٦٤,٥٪، وأصول إحتياطية ١٠,٦٪.

ونوّه د. سميرأبو مدللة إلى أنه يغلب على الاقتصاد الفلسطيني سمة التبعية والاستهلاك، وهذا يتضح من خلال إرتفاع نسبة العجز التجاري الناجمة عن إرتفاع وتيرة الاستيراد على حساب التصدير والذي يعتبر شبه معدوم في قطاع غزة وخصوصا في السنوات الأخيرة.

إلى جانب أثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة والحصار المستمر، بيَّن أبو مدللة أن من بين أبرز المشكلات التي يواجهها القطاع، والتي تفاقمت في العام ٢٠١٥، الانقسام السياسي وتهميش السلطة الفلسطينية في رام الله لقطاع غزة.

وأشار أبو مدللة إلى النقص الحاد في الوحدات السكنية، والتي تزايدت أكثر مع تدمير إسرائيل للآلاف منها، ناهيك عن إنعدام الأمن الغذائي، تزيد نسبة الأسر التي تعاني من نقص حاد في مستويات الأمن الغذائي عن ٧٠٪، في حين أن هناك ٩٣٪ من الأسر في غزة لا تُلبّى إحتياجاتها الضرورية من السلع والخدمات، موضحاً أنه تبين من خلال المؤشرات القائمة أن هناك تزايدا في الاعتماد على المنح والمساعدات الإغاثية لنسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية في غزة، بحدود تزيد على ٨٠٪ ■

(٤)
سياسات إقتصادية بديلة

في ضوء هذه المعطيات، شدّد أبو مدللة على أنّ الاقتصاد الفلسطيني، والغزي تحديداً، يحتاج لسياسات مالية تنحو نحو مزيد من العدالة وزيادة الإنفاق بما يساهم في تحفيز الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وإعادة النظر في كون معدّل النمو في الإيرادات في الأراضي الفلسطينية أكبر من معدل النمو في حجم الإنفاق.

وشدد أبو مدللة على أهمية إعادة النظر في الموازنة العامة وضرورة وجود أبعاد إجتماعية – تنموية لبنود الأجور والرواتب والنفقات، والعمل على ترشيد النفقات الحكومية والتعقل في صرفها، ومنع التسرب المالي الذي تعانيه خزينة السلطة الفلسطينية وتحديداً المهربة عبر المستوطنات، مع ضرورة مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضرائب من خلال تطبيق نظام الضرائب التصاعدية على الشرائح الغنية وعلى أرباح الشركات، وإعفاء أصحاب الدخول المنخفضة والأخذ بعين الاعتبار لحد الفقر عند فرض الضريبة.

ودعا إلى وضع حد أدنى وأقصى للأجور والرواتب، وتقليص بعض الخدمات المقدمة لبعض الفئات من الموظفين العموميين والنثريات والزيادات المستمرة، وخفض رواتب كبار الموظفين والمدراء والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، وإلى إعادة النظر في طبيعة السياسات الاقتصادية القائمة في الأراضي الفلسطينية، وضرورة التركيز أكثر وإعطاء أولوية للقطاع العام المنتج.

وطالب بزيادة الاهتمام في قطاع الزراعة والصناعة عبر تقديم تسهيلات إئتمانية مناسبة، وتقديم قروض بدون فائدة وبفترات سماح طويلة، وإشتقاق دروس بعض التجارب العالمية في ذلك كالتجربة الماليزية والكورية والبرازيلية، وبالعمل على بناء إقتصاد منتج قوامه العدالة الاجتماعية، من خلال الاهتمام بمشاريع التنمية الاقتصادية عبر إستغلال الموارد المتاحة وتوجيه المساعدات والمنح لقنوات إستثمارية معينة.

وأخيراً، لفت أبو مدللة إلى أهمية إعادة النظر في بعض بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، وخصوصا فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، وبالتعامل مع بعض دول الجوار كمصر والأردن، والتوجه نحو البعد العربي، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، والتخلص تدريجياً من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ■

شباط (فبراير) ٢٠١٦

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

- الواقع والتحولات والإحتمالات.
- المشكلات، الإحتياجات، المخارج، المهام.

الواقع والتحولات والاحتمالات[1]

(١)

إنعكست الأزمة السورية على الحالة الفلسطينية داخل سوريا، بتجليات مختلفة سياسية وإجتماعية وإقتصادية وإنسانية وثقافية. ما زالت تداعيات الازمة، تفعل في الجسم الفلسطيني، في تطور، يؤكد يوماً بعد يوم، مدى التشابك بين الحالتين الفلسطينية والسورية، وصعوبة معالجة الحالة الفلسطينية في سوريا، وإخراجها من دائرة التأثر بالأزمة السورية، إلا عند الوصول إلى حل دائم لهذه الأزمة، أو لبعض عناصرها، في هذه المنطقة أو تلك.

على الصعيد السياسي، برزت هشاشة الحالة السياسية الفلسطينية في سوريا، وإفتقارها إلى موقف موحد، يُمكّنها من إدارة سياسة تساعد في تخفيف أعباء الأزمة وتداعياتها عن كاهل الحالة الشعبية الفلسطينية. لقد إنقسمت الحالة السياسية، ممثلة بالفصائل إلى ثلاثة إتجاهات:

■ **الاتجاه الأول**، مثلته فصائل التحالف الوطني الفلسطيني، بدعوتها إلى الانخراط في القتال ضد المسلحين، بما في ذلك تجنيد الشبان والمتطوعين الفلسطينيين داخل المخيمات، وتشكيل ما يسمى باللجان الشعبية تحت شعار الدفاع عن المخيمات ضد مسلحي المعارضة. تم ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، فبدا وكأن هذه الفصائل، تولت، عبر أعداد قليلة من المسلحين، وبأسلحة فردية وخفيفة، تغطية مناطق المخيمات على التماس مع مناطق المسلحين، كما هو الحال في مخيمات

---

(١) بقلم «دائرة اللاجئين» في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نُشرت في مجلة «الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥ (ص١٥٨ – ١٦٧).

اليرموك، وسبينة، وتجمع حجيّرة، وخان دنون، وخان الشيح.

■ **الاتجاه الثاني**، مثلته حركة حماس، التي أعلنت إنحيازها إلى جانب حلفائها في حركة الإخوان المسلمين. تمثل ذلك في مغادرة قيادة الحركة لدمشق نحو عواصم عربية أخرى، وإنخراط عناصر من حماس في المعارك المسلحة ضد الجيش السوري واللجان الشعبية، وصولاً إلى بناء تشكيلات عسكرية معارضة من الفلسطينيين، على غرار «أكناف بيت المقدس» في مخيم اليرموك لاحقاً، والتي تولى قيادتها كوادر من حركة حماس.

■ **الاتجاه الثالث**، مثلته فصائل م.ت.ف في تبنيها سياسة تحييد الحالة الفلسطينية، والمخيمات في سوريا، والحفاظ عليها خالية من السلاح والمسلحين، ومناطق أمن وأمان لسكانها، وللنازحين إليها من مناطق الجوار، وحمايتهم، وتأمين مستلزماتهم الإغاثية، في تأكيد على الروح القومية التي يتحلى بها الشعب الفلسطيني، وإعترافه بالعرفان والجميل لما قدمه له الشعب السوري، منذ النكبة وعلى إمتداد العقود المنصرمة.

هنا نفتح مزدوجين لنقول أن فصائل م.ت.ف تأخرت، للأسف، إلى حين بلورت سياسة موحدة إزاء مسألة السلاح والمسلحين، ولا نذيع سراً في أن البعض تردد في حسم موقفه، في محاولة لبناء موقف وسطي، كالقول: «السلاح في المخيمات لضبط أمنها الداخلي». خاصة في ظل إنهيار المنظومة الأمنية لمخافر الشرطة، وشل قدرتها على أداء وظائفها. هذا التردد إستمر إلى أن حصلت نكبة **مخيم اليرموك**، في ٢٠١٢/١٢/١٧، وقد أوضحت، لمن أراد التوضيح، مدى خطورة الزج بالحالة الفلسطينية في الأزمة السورية، ومدى فداحة الخسارة الناجمة عن ذلك.

لا بد من التأكيد هنا أيضاً، أن الخط الثالث، إذا جاز التعبير، الذي يمثل الدعوة إلى تحييد المخيمات والحالة الفلسطينية في سوريا، وجد صعوبة، حتى وقوع كارثة اليرموك، في شق طريقه في ظل قعقعة السلاح في سوريا، وفي ظل الرهانات

المتسرعة، كان بعضها يدعو إلى دعم الدولة وفاء من الشعب الفلسطيني لما قدمته له من خدمات وحسن ضيافة على مدى سنوات اللجوء، وباعتبارها عنصراً رئيساً في محور «المقاومة والممانعة»، والبعض الآخر يدعو إلى دعم المعارضة من موقع الانحياز للربيع العربي وللحراك الشعبي في مطالبه وشعاراته. لكن المزاج الشعبي إنعطف بحدة بعد ٢٠١٢/١٢/١٧ لجهة الموقف السلبي من المسلحين، بعد عملية الغدر التي تعرض لها مخيم اليرموك على أيدي هؤلاء، دونما إحترام لواقع حياد المخيم بالمحصلة كمساحة أمن وأمان لأهله وجواره في آن، فانتهكت هذا الحياد وألحقت أفدح الأضرار بالمخيم وسكانه، بدعاوى متهافتة على غرار متطلبات الصراع العسكرية الخ.. ■

(٢)

أصيبت مخيمات أخرى بنكبات مماثلة قبل نكبة اليرموك، منها مثلاً **مخيم درعا**، الذي غادره سكانه بشكل نهائي بعدما تعرض للقصف بمختلف صنوف الأسلحة في ظل المعارك التي دارت في المدينة، والمناطق المجاورة. وكذلك **مخيم سبينة** قرب دمشق الذي إستولى عليه المسلحون، ثم إستعادته الدولة السورية، ومازال حتى الآن خالياً من السكان تماماً، لوقوعه في منطقة عسكرية مغلقة من قبل الدولة. و**مخيم الرمل**، في اللاذقية، الذي شهد إشتباكات ساخنة خلال فترة معيّنة ألحقت به أضراراً جسيمة. والشيء نفسه ينطبق على **مخيم خان الشيح**، الذي غادره معظم سكانه لوقوعه في منطقة ساخنة. وما زال **مخيم خان دنون** جنوبي دمشق معرضاً للرحيل إذا ما إمتدت إليه نيران الاقتتال. كذلك، لا يمكن أن نتجاهل آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من منازلهم **في مدن وبلدات جوبر، دوما، حرستا، المليحة، حجيرة، داريا، الحجر الأسود، والقدم**. أما في الشمال، فقد شهد **مخيم حندرات** نزوحاً كاملاً من السكان، لوقوعه في مناطق إشتباكات، بينما الخطر ما زال يحيط **بمخيم النيرب** في ظل الوضع العام في حلب عاصمة الشمال؛ مع التذكير بالنكبات التي لحقت بآلاف الفلسطينيين من سكان المدينة.

هذه النكبات مجتمعة، لم تترك أثراً في الجسم الفلسطيني بالقدر الذي فعلته نكبة اليرموك. ففي ظل الاستقرار (النسبي) الذي عاشه اليرموك، توفرت القدرة السياسية والمادية على إغاثة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من مناطق الاشتباكات والقتال، إذ بقي اليرموك ملجأ للجميع، وكذلك **مخيما حماة وحمص** في وسط سوريا. لذلك شهد اليرموك، في الأيام الأخيرة، قبل نزوحه سكانه منه، كثافة سكانية غير معهودة، وشهدت مدارسه ومساجده ومستودعاته وحدائقه إكتظاظاً بالنازحين، الذين لم تتوفر لهم مساكن لدى أقاربهم أو معارفهم، وتدفق إليه اللاجئون من كل مكان، وخصوصاً أن مجموعات المتطوعين لتوفير الإغاثة للمحتاجين نشطت فيه ■

(٣)

نكبة اليرموك في ٢٠١٢/١٢/١٧ شكّلت مفصلاً في مسار الحالة الفلسطينية في سوريا؛ فاليرموك، كما هو معروف، ليس مجرد مخيم، بل هو كذلك القلب النابض للوجود الفلسطيني في سوريا (دون أن يقلل هذا من قيمة وفعالية باقي المخيمات)؛ فيه كانت تتجمع مراكز النشاط والفعل السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني؛ وفيه كانت تتمركز النخب من الفئات الوسطى بشرائحها العليا من أطباء وصيادلة ومهندسين ومقاولين ورجال أعمال وصاغة ومثقفين وأكاديميين. كما كان اليرموك يشكل نقطة مركزية لامتداداته المجاورة من الفلسطينيين في الحجر الأسود، وحي التضامن، وبلدات ببيلا ويلدا، ودف الشوك والزاهرة وحي الميدان. وبالتالي كان اليرموك يتجاوز حدوده كمخيم للاجئين ليشكل محوراً مركزياً في حياة الوجود الفلسطيني في سوريا. لذلك، لا غرابة أن يؤرخ للوجود الفلسطيني في سوريا، في هذه الفترة، فترة ما بعد ٢٠١٢/١٢/١٧ بأنها مرحلة جديدة في حياة الفلسطينيين، تختلف عما سبقها من مراحل، فيها أصاب التشرد والنزوح حوالي ٦٠٪ من اللاجئين (حوالي ٣٠٠ ألف لاجىء) فقدوا منازلهم ومآويهم، ومصادر رزقهم وأملاكهم، وكثيرون فقدوا رأسمالهم ومدخراتهم كاملة، ويقلقهم كثيراً سؤال المستقبل إلى جانب سؤال الحاضر، خاصة في ظل أجواء ترخي بظلالها

على الوضع ولا تؤشر لحلول قريبة، بل لا تؤشر حتى لحلول آنية حتى للقضايا اليومية المباشرة، فيما يخص الاحتياجات المعيشية للاجئين النازحين المشردين عن مخيماتهم وأماكن سكناهم ■

(٤)

لقد كشفت نكبة اليرموك هشاشة المجتمع المدني الفلسطيني، وتبين أنه مجتمع يفتقد إلى البنية المؤسسية القادرة على تأمين الدرجة المطلوبة من الصمود والثبات الاجتماعي. فالاتحادات الشعبية الفلسطينية، كاتحاد العمال، والمرأة، والمعلمين، والأطباء، والصيادلة، والمحاميين، وغيرهم، تبيّن أنها مجرد واجهات سياسية، لا تملك أطراً أو هيئات منظمة، غابت عن الوجود، وعن أي فعل للحد من تأثير النكبة على الحالة الفلسطينية. لم تتميز هذه الهيئات والأطر عن الحالة الشعبية العامة، لا في تماسكها، ولا في قدرتها على الفعل للحد من المأساة.

كذلك تبيّن أن الحالة الفلسطينية في سوريا، تفتقر إلى المؤسسات الأهلية، في ميادين العمل الاجتماعي المختلفة، الإغاثي والطبي، والتربوي والاجتماعي، وغيرها. ولهذا الأمر أسبابه، تتمثل أولاً في طبيعة القوانين السائدة في البلد. فما ينطبق على السوري ينطبق بالضرورة على الفلسطيني، وقد أدت الدولة السورية بمؤسساتها دوراً في تغييب الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات، من خلال الخدمات التي كانت توفرها للحالة الشعبية، السورية والفلسطينية على السواء.

لذلك يمكن القول أن إنتفاء المنظمات الأهلية الفلسطينية في سوريا، يتعدى الجانب القانوني، في ظل عدم الإحساس بالحاجة إلى مثل هذه المؤسسات. فالتعليم للفلسطينيين مجاني، منذ سنواته الأولى، وحتى مراحله العليا. وهذا ينطبق على العلاج والاستشفاء، إذ يتمتع اللاجيء الفلسطيني بذات الحقوق الاجتماعية والمدنية التي يتمتع بها المواطن السوري، بما في ذلك حق الوظيفة في المؤسسات الرسمية، وحق العمل، والتملك، ما عدا الجانب السياسي، كالترشح والانتخاب.

كشفت نكبة المخيم، وإنهيار المؤسسات الخدمية، كشفت هشاشة المجتمع المدني،

وهشاشة قدرته على النهوض مرة أخرى بالاعتماد على الذات، ولذلك تحول النزوح خارج سوريا، إلى حل معتمد لمواجهة النكبة. ففي الجنوب جرت الهجرة إلى الأردن، وفي الشمال إلى تركيا، وفي الوسط والغرب إلى لبنان، كمحطة إنتقالية للهجرة إلى أوروبا وإلى الخارج عموماً. لذلك، يمكن الحديث عن حوالي ١٠٠,٠٠٠ نازح فلسطيني من سوريا، داخل البلاد وخارجها. منهم ما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ في لبنان، وحوالي ٦٠,٠٠٠ في الخارج (أوروبا بشكل خاص).

ولعل ما شجع اللاجئين الفلسطينيين على النزوح إلى لبنان، إلى جانب القرب الجغرافي، تلك الوفرة من المؤسسات الاجتماعية، التي أغدقت على النازحين بالمساعدات العينية والمالية. ولولا الإجراءات الرسمية اللبنانية التي حدَّت من حركة النزوح الفلسطيني إلى لبنان، لارتفع عدد النازحين في هذا البلد الصغير أضعافاً مضاعفة.

وحدها وكالة الغوث (الأونروا) لعبت دوراً ملموساً ومهماً في إغاثة النازحين من اللاجئين الفلسطينيين، دون أن يعفينا ذلك من القول أن هذه المساعدات الإغاثية، على أهميتها، لم تشكل حلاً كافياً لمسألة النزوح وإفتقاد المأوى ومصدر الرزق والأملاك.

فالوكالة، وتحت سقف دعم المانحين، تقدم للاجئين في سوريا (دون إستثناء ودون تمييز بين نازح ومستقر) مساعدات دورية، عينية (مواد غذائية) ومالية. وهي مثابرة على ذلك، ويمكن القول أن مساعدات الوكالة تشكل القسم الأهم مما يتلقاه اللاجئون من إغاثة.

أمّا م.ت.ف، فلم تقدم للاجئين، خلال أربع سنوات من الأزمة السورية سوى مساعدة لمرة واحدة لم تتجاوز العشرة دولارات للشخص الواحد، وهي مساعدة هزيلة، ومثيرة للخيبة، أثارت سخط اللاجئين، وحفرت هوة بينهم وبين المنظمة وفصائلها ■

(٥)

في ١ نيسان (أبريل) ٢٠١٥، إجتاح مسلحو «داعش» مخيم اليرموك بالتواطؤ مع مقاتلي جبهة النصرة. ودارت إشتباكات بينهم وبين «أكناف بيت المقدس»، قبل أيام قليلة من لقاء كان سيعقد بين «الأكناف» وممثلي الدولة السورية، وممثلين عن م.ت.ف للوصول إلى إتفاق هدنة، يمكن من خلاله إحداث إنفراجة في أوضاع المخيم الذي كان ما زال يسكنه حوالي ١٨,٠٠٠ لاجيء (من أصل حوالي ١٦٠,٠٠٠). وقد إعتبرت هجمة داعش محاولة لإحباط الاتفاق، حتى لا تحاصر داعش في الحجر الأسود، معقلها الرئيسي.

ونتيجة هذه الهجمة إنفرط عقد «الأكناف»، بعضهم فرّ مع عائلته إلى المناطق المجاورة، وبعضهم الآخر إلتحق بداعش، والبعض الثالث إلتحق باللجان الشعبية المشكلة من أطراف التحالف الفلسطيني المتواجدة عند مدخل المخيم (القيادة العامة، الصاعقة، فتح الانتفاضة، جبهة النضال..). وبالتالي إنقسم المخيم، تحت سيطرة ثلاثة أطراف هي جبهة النصرة، داعش، واللجان الشعبية، وشهد إشتباكات، وعمليات قصف جوي، أدت إلى إلحاق المزيد من الإضرار به، وهو الذي تعرضت منازله، على مدار الأشهر الماضية إلى نهب شامل لمحتوياتها على أيدي المسلحين، وإنهارت بنايات كاملة بفعل الأعمال الحربية، حتى أن أحياء كاملة، كحي الفدائيين في المخيم (وهو أساس المخيم القديم) قد دمر كاملاً، بفعل الاشتباكات التي دارت فيه.

حادثة إجتياح المخيم من قبل داعش، كشفت مرة أخرى هشاشة الحالة السياسية الفلسطينية، وإفتقار الفلسطينيين في سوريا إلى مرجعية سياسية تدير شؤونهم وتتخذ القرارات الصائبة.

فقد سارعت بعض الأطراف إلى الدعوة إلى ما أسماه «فتح ممر أمن» (أحمد

مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف)[1] لإخراج السكان من المخيم، متعامياً عن خطورة ذلك، لأن من يخرج لا يعود، فضلاً عن أن مخيماً بلا سكان، هو العنوان الأكثر ملاءمة لتدميره عن بكرة أبيه. وبدلاً من الحديث عن إنسحاب المسلحين، وعودة اللاجئين، صار الحديث يدور عن إخراج السكان. المفارقة أن السكان رفضوا هذا الحل، وتمسكوا بمنازلهم، ولم يغادر المخيم أكثر من ٥٠ شخصاً، في أحسن الأحوال، هم عائلات لعناصر في «الأكناف»، إلتحقت باللجان الشعبية.

---

(١) بناء عليه صدر عن الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التصريح التالي: «وصف الناطق الرسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ما جاء في بيان الناطق الرسمي باسم جبهة النضال الشعبي في ٢٠١٥/٤/١٥، بأنها محاولة مكشوفة وفاشلة، للتغطية على الزيارة الفاشلة لأحمد مجدلاني إلى دمشق، في أعقاب التطورات في مخيم اليرموك، والتي أحدثت بفشلها، بلبلة وإرباكاً في الصف الوطني الفلسطيني، إنعكست سلباً على المصلحة الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني.

وأضاف الناطق الرسمي باسم ج.د أن أية محاولة للتبرؤ من مسؤولية مجدلاني عن الفوضى السياسية التي أحدثتها تصريحاته المجانية في دمشق، لن تجدي نفعاً، خاصة وأن ردود الفعل الرسمية، إن في قيادة م.ت.ف، أو في قيادة المجلس الوطني، تؤكد أن تصريحات مجدلاني لم تعكس مواقف القيادة الفلسطينية وأنه تجاوز في تصريحاته حدود الموقف الفلسطيني الموحد.

واستهجن الناطق الرسمي دعوة مجدلاني لتأمين ممرات إنسانية، على حد وصفه، لإخراج أبناء شعبنا من مخيم اليرموك (٢٠١٥/٤/٨) وإدعاءه بأنها خطوة محدودة ومؤقتة لإخراج المسلحين من المخيم، متجاهلاً التجربة المرة لأهلنا في مخيم نهر البارد، ومتجاهلاً أن الجهود الوطنية والتي لم تتوقف حتى اللحظة هي العمل على إعادة أهلنا إلى المخيم، وليس إخراجهم منه، وإخلاءه من سكانه.

ولفت الناطق الرسمي النظر إلى ما جاء في بيان أهلنا المعتصمين في مخيم اليرموك في ٢٠١٥/٤/١٤، والذي دعوا فيه أهلنا الذين نزحوا إلى ببيلا ويلدا وبيت سحم للعودة إلى منازلهم، وضرورة الضغط على الجهات المعنية لوقف فوري لإطلاق النار، وإستئناف عمليات الإغاثة الغذائية والطبية للصامدين في المخيم.

وأكد الناطق ضرورة إعادة النظر بالصيغة المعتمدة في متابعة أوضاع مخيم اليرموك، والحالة الفلسطينية في سوريا، تتجاوز صيغة المندوب الفرد، عن اللجنة التنفيذية، وإعتماد بدلاً من

وأثارت زيارة أحمد مجدلاني إلى سوريا، ممثلاً عن القيادة الفلسطينية، أثارت هي الأخرى «عاصفة من الفوضى والتخبط». فقد سارع إلى الإعلان عن وقف الحوار مع المسلحين، ووقف إجراءات المصالحة، ودعا إلى تحضير القوى العسكرية لاستعادة المخيم من داعش. وهو ما حظي بتأييد التيارات الفلسطينية الداعية للانخراط في القتال، كما صدرت عن بعض قيادات في فصائل م.ت.ف تصريحات مماثلة رأت في الحل العسكري، السبيل الوحيد لاستعادة المخيم، ودعت إلى إخراج السكان من المخيم، لتطهير المخيم من المسلحين ثم بعدها يعود سكانه إليه.

ورفضت أطراف أخرى مثل هذه السياسة القائمة على الخيار العسكري على خلفية أن القرار هو بيد الدولة السورية، ولإدراكها أن الأمور لا يتم تقريرها في

ذلك خلية أزمة من أعضاء اللجنة التنفيذية يضاف لها ممثلون عن فصائل العمل الوطني في سوريا، وهو الموقف الذي تجمع عليه فصائل م.ت.ف في سوريا.

كما لفت الناطق النظر إلى ما جاء في دعوة سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لعقد جلسة طارئة للمجلس المركزي لبحث أوضاع اليرموك، بعد أن إعترف الزعنون، بحالة الإرباك والفوضى التي سادت الموقف الفلسطيني في أعقاب زيارة مجدلاني إلى دمشق خاصة التناقضات الحادة والمكشوفة بين تصريحات مجدلاني وبيان القيادة الفلسطينية في ٢٠١٥/٤/٩، ما يؤكد إفتقار مجدلاني إلى الحد الأدنى من الحرص والصدقية في نقل الموقف الوطني الفلسطيني.

وأكد الناطق على ضرورة أن يتحلى مندوب اللجنة التنفيذية بالرصانة والتوازن والصدقية ليعكس حقيقة المصالح الوطنية لأهلنا في اليرموك في سوريا، وعاب على بيان جبهة النضال ما جاء فيه من عبارات هدفها، شق وحدة الصف الوطني، ولا تخدم الحالة الفلسطينية في اللحظة الحرجة التي تمر بها.

ودعا الناطق الرسمي إلى وقف السجالات المجانية، والعودة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى هيئة فصائل م.ت.ف في دمشق، لبلورة موقف وطني موحد يخدم مصلحة أهلنا في مخيم اليرموك ويستجيب لإرادتهم وتحقيق مطالبهم، وتوفير الفرصة لإعادة النازحين من أبناء المخيم، وتعزيز صمودهم، وإخراج المسلحين، وإعادة الأمان مرة أخرى إلى ربوعه■

٢٠١٥/٤/١٥

الاجتماعات الفلسطينية بل في غرفة عمليات الجيش العربي السوري، المسؤول عن إدارة المعارك في البلد. فضلاً عن ذلك فإن الفصائل الفلسطينية الناشطة في سوريا لا تملك بنية قتالية (لأسباب موضوعية)، علاوة على أن هذه الخطوة ستفتح الباب للزج بالحالة الفلسطينية في أتون الأزمة السورية، ليس في اليرموك وحده، بل على جبهات القتال كافة.

بقي الجدل محتدماً في صفوف الفصائل الفلسطينية إلى أن صدر بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف في ٢٠١٥/٤/٩[١] الذي أعاد التأكيد على التحييد العسكري للحالة الفلسطينية في سوريا، وعدم الزج بها في الأزمة، ودعوة المسلحين للانسحاب من المخيمات، ومنها مخيم اليرموك، وعودة سكانها إليها ■

(٦)

لم تتوقف آثار النكبة الفلسطينية في سوريا عند حدود ما وقع حتى الآن. فهناك نتائج وتداعيات لم تظهر بسبب الانشغال بقضايا أكثر أهمية مثل توفير الإيواء والمساعدات والإغاثة للنازحين، والبحث عن المفقودين، وتوفير الخدمات الضرورية للتجمعات الجديدة من اللاجئين الفلسطينيين الذين إنتشروا في القرى والبلدات السورية، كالكسوة، وقدسيا، وضاحيتها، ودمر، وخربة الشياب،

---

(١) وقد جاء في هذا البيان مايلي: «أكدت م.ت.ف اليوم الخميس، موقفها الدائم برفض زج شعبنا ومخيماته في أتون الصراع الدائر في سوريا الشقيقة، وأنها ترفض تماماً أن تكون طرفاً في صراع مسلح على أرض مخيم اليرموك، بحجة إنقاذ المخيم الجريح».

وقالت المنظمة في بيانها: «إنها ستعمل من أجل وقف كل أشكال العدوان والأعمال المسلحة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، خاصة وكالة الغوث وكل الأطراف التي لها مصلحة في عدم جر المخيم إلى مزيد من الخراب والويلات».

وأضاف البيان: «إن م.ت.ف في الوقت الذي تحرص فيه على علاقاتها مع كل الأطراف، تؤكد رفضها الإنجرار إلى أي عمل عسكري، مهما كان نوعه أو غطاؤه، وتدعو إلى اللجوء إلى وسائل أخرى حقناً لدماء شعبنا، ومنعاً للمزيد من الخراب والتهجير لأبناء مخيم اليرموك» (عن وكالة وفا – رام الله، ٢٠١٥/٤/٩)■

وجديدة الفضل، والدحاديل، وجرمانا، وكفرسوسة، والزاهرة، وغيرها.

من الآثار الخطيرة التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني في سوريا، حركة الهجرة الواسعة من بين أبنائه، وقد طالت بشكل بارز الفئات الوسطى، من مهنيين على إختلاف مهنهم (محامون، معلمون، أطباء، مهندسون، صيادلة، تجار، رجال أعمال، مقاولون)، وهي الفئات الناشطة إجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً في المجتمع الفلسطيني، وهجرة هذه الفئات إلى الخارج، والبحث عن أسباب الاستقرار في المطارح الجديدة، من شأنه أن يمزق النسيج الاجتماعي الفلسطيني في سوريا، ويضعفه، ويشوهه ويفقده العديد من عناصر قوته وحيويته السياسية والاجتماعية والثقافية. ويسود الاعتقاد أن إمكانية عودة هؤلاء إلى سوريا، ستبقى رهناً، ليس فقط بعودة السلام إلى هذا البلد الجريح، بل باستعادته لعافيته أيضاً، وهذه المسألة، في الحسابات المعروفة، معقدة وشديدة الصعوبة، مما يدعو للاعتقاد أن الهجرة التي تلت النكبة الفلسطينية في سوريا، سوف تطول وربما شهدت نمو جيل أو أكثر، في بلدان المهجر، بما يحمله ذلك من إنعكاسات سلبية على بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية وتطورها.

كما طالت الهجرة، بشكل واسع عنصر الشباب. لقد باتت ظاهرة عادية أن تنقسم العائلات الفلسطينية في سوريا، بين كهول ما زالوا حتى الآن يكابدون صعوبة العيش في ظل الأزمة القائمة، وبين الشباب الذين هاجروا لأسباب أمنية وإقتصادية، وإجتماعية، الأمر الذي ينبيء بأن هجرة هؤلاء الشباب سوف تدوم طويلاً، ما يعني خللاً في البنيان العمري والسكاني للاجئين الفلسطينيين في سوريا. ولهذا الأمر إنعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، والديمغرافية، بما في ذلك إنعكاسه على حركة الزواج، في ظل إختلاف واسع لعدد الفتيات في العائلات الفلسطينية مقارنة مع عدد الشبان.

لقد شهدنا مثل هذه الظاهرة سابقاً في مخيم الرشيدية في جنوب لبنان، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، والحرب على المخيمات طوال الثمانينات من

القرن الماضي، حين، وبفعل الهجرة إلى الدول الاسكندنافية، بشكل خاص، هرباً من الحصار والمضايقات، إختل الميزان لصالح الفتيات، بحيث أصبحت ٧ فتيات مقابل شاب واحد. لذا، يمكن لأي دارس إجتماعي أن يلاحظ بسهولة ظاهرة العنوسة تغزو العديد من العائلات الفلسطينية في مخيم الرشيدية وفي غيره من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مما أسهم في تعزيز الانزياحات الفكرية في المجتمع الفلسطيني لصالح الفكر الغيبي والتيارات الدينية، تعويضاً عن حالة الحرمان الاجتماعي التي تمثلها العنوسة، خاصة في الأوساط ذات الجذور الريفية من بين اللاجئين الفلسطينيين.

كذلك من تداعيات النكبة على اللاجئين في سوريا، وفي ظل الأزمة التي عصفت بالبلاد، أن الدولة السورية عَلَّقت بعض القوانين التي كانت لصالح الفلسطينيين، منها، على سبيل المثال، وقف توظيف الفلسطينيين في الوظائف العامة، وحصرها بالمواطنين السوريين. وكذلك وقف بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى، كالعلاج في بعض مؤسسات الهلال الأحمر السوري. ولأن الحكومة تنزع لعدم الإفصاح عن أسباب قراراتها، فإن سيل الشائعات بات هو البديل في تفسير هذه الإجراءات. ولعل أكثر الإشاعات خطورة هي القائلة بأن الإجراءات الرسمية، هي رد فعل على مواقف حركة حماس من الأزمة السورية، وإنحيازها لصالح معارضي النظام والمسلحين في حركة الإخوان المسلمين، ما ترتب عليه حصول شرخ في العلاقات المجتمعية الفلسطينية–السورية. لكن، يمكن القول إن هذا الشرخ ضاق كثيراً بعد إلتحاق آلاف الشبان الفلسطينيين، في وقت لاحق، باللجان الشعبية وقوات الدفاع الوطني، إلى جانب الجيش السوري، بعد بروز داعش، وإدراك خطرها على الجميع، وبعد أن تولدت قناعة، ومزاج شبه طاغ أن الدولة هي الملاذ القادر على حماية المواطنين من خطر الفوضى وخطر الإرهاب الداعشي وغيره■

(٧)

١- لعل من الأمور المثيرة للقلق، لدى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، هو سؤال المستقبل. وهو سؤال من شقين:

■ **الأول**، ربطاً بمصير البلد نفسه وما سوف ترسو عليه الحلول السياسية للأزمة؛ وطبيعة العلاقة مع الحالة الفلسطينية، في ظل المستجد. لذلك لا غرابة أمام عدم الوضوح الذي يسود الأجواء، وعدم القدرة على توفير إجابات وافية، أن يسود مزاج لدى الصف الغالب من الفلسطينيين، لا يرغب في تغيير النظام واستبداله بنظام جديد، تحسباً لما يمكن أن يحمل هذا الأمر في طياته من سلبيات.

ولا نبالغ إذا قلنا إن السياسة التي تتبعها القيادة الفلسطينية الرسمية في إصرارها على تحييد الحالة الفلسطينية ما أمكن، تجد إرتياحاً في صفوف الفلسطينيين، وهو إرتياح ينسحب أيضاً على سياسات الفصائل الفلسطينية التي إعتمدت سياسة التحييد وما زالت تتمسك بها على الرغم من التطورات كافة.

■ **الثاني**، يتعلق بإعادة إعمار ما دمرته الحرب في سوريا. فالدمار لحق بمخيم اليرموك، بشكل خاص، وباقي المخيمات بشكل عام، وكذلك بأملاك الفلسطينيين في البلدات والأحياء السورية (دوما، جوبر، زملكا، عربين، حرستا...) وفي ظل الأزمة المالية التي تعانيها السلطة، وتعثر إعمار مخيم نهر البارد، وتعثر إعمار قطاع غزة (بما في ذلك ما دمر عام ٢٠٠٨)، يسود إعتقاد واسع أن إعادة البناء، إن هي حصلت، لن تستعيد الأوضاع كما كانت عليه سابقاً من إزدهار وإستقرار وطمأنينة أمنية وإقتصادية وإجتماعية. لذا، لا غرابة أن تكون الهجرة هي السبيل الوحيد المتوفر أمام صف واسع من اللاجئين في سوريا، لحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، والشروع من جديد في بناء مستقبل آخر، بعدما باتت آفاق المستقبل في سوريا، وفق تقديرهم، شبه مغلقة ■

٢ – نفترض بأن على القيادة السياسية الفلسطينية أن تتعامل مع قضية اللاجئين

في سوريا باعتبارها واحدة من القضايا الوطنية الكبرى، توضع على نفس السوية مع إعادة إعمار قطاع غزة، وغيرها من القضايا المهمة واليومية التي يفترض ألا تغيب عن جدول أعمال الهيئات المعنية في م.ت.ف، وبناء عليه نقترح:

أ) ضرورة تشكيل هيئة وطنية عليا من أعضاء في اللجنة التنفيذية، تكون لها إمتداداتها في سوريا من ممثلي الفصائل، والناشطين في المجتمع المحلي لبحث الملفات الناشئة عن النكبة، ووضع خطط عمل لها، ومتابعة كل ملف بالاتجاهات المطلوبة.

ب) تأسيس صندوق وطني خاص بالحالة الفلسطينية في سوريا، تموله الدول العربية والجهات المانحة، تديره هيئة وطنية ولجان إختصاص، من أصحاب الكفاءة والشخصيات المعروفة بنزاهتها ونظافة كفها، بعيداً عن أية محاباة أو زبائنية، وبعيداً عن أية عصبوية فئوية أو جهوية أو حزبية أو تنظيمية.

جـ) الضغط على وكالة الغوث (الأونروا) لتحويل مساعداتها المتقطعة إلى مساعدات شهرية وثابتة بحيث تؤمن دخلاً شهرياً للحالات المعوزة ولمن فقدوا مصادر رزقهم.

د) إعادة رسم خارطة توزيع مراكز الوكالة بما ينسجم مع إعادة إنتشار اللاجئين النازحين عن مخيماتهم وأماكن سكنهم.

هـ) توفير آلية قانونية لبحث قضايا الموقوفين لدى الدولة، وإحالتهم إلى القضاء والبت بأوضاعهم بالسرعة المكنة وإطلاق سراح الأبرياء منهم.

و) توفير آلية معيّنة تتيح للنازحين العودة إلى المخيمات التي باتت تحت سيطرة الدولة وإدارتها، كمخيم سبينة على سبيل المثال.

ز) إيجاد آلية مثابرة للبحث في حل سياسي لمخيم اليرموك، يقود إلى إخلائه من المسلحين، ورجوع سكانه إليه وإستعادته للأمن والأمان، وضمان تحييده، كتحييد باقي المخيمات، وفتح ملفات إعادة الاعمار والتعويض على المتضررين.

حـ) إعتماد ضحايا الحرب شهداء في الدوائر المعنية في م.ت.ف، وإعتماد

الجرحى والمعوقين والبحث في حلول بعيدة الأجل لقضية هؤلاء ■

(٨)

١- مما لا شك فيه أن التطورات التي شهدتها الحالة الفلسطينية في سوريا، (وفي قطاع غزة)، وما تلاها من موجات هجرة إلى الخارج، ونزوح داخلي، في ظل الدمار الشامل الذي لحق بالمتضررين، من شأنها أن تضع حركة اللاجئين، والنخب السياسية والمجتمعية المعنية بقضايا اللاجئين وحق العودة، أمام واقع جديد، يتطلب تطويراً ملموساً في الرؤية وفي التوجهات وفي آليات التحرك في مختلف الميادين. لقد بات حراك اللاجئين، إن على المستوى الشعبي العام، أم على مستوى النخب، ممثلة بمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية، أمام مهام من ذات طبيعة مركبة ■

٢ – إن مهمة الدفاع عن حق العودة، ضد المشاريع البديلة، تقف على رأس المهمات، خاصة في ظل الحراك السياسي الذي تشهده الحالة الفلسطينية. فالمشروع الفلسطيني – العربي[١]، الذي قدم إلى مجلس الأمن الدولي، نهاية العام ٢٠١٤، وفيه تلويح واضح بالتنازل عن حق العودة إلى الديار والممتلكات لصالح حل آخر «متفق عليه» مع الجانب الإسرائيلي، صاغت إطاره العام مبادرة السلام العربية، التي كانت تجاهلت في نصوصها، أي ذكر لحق العودة. هذا مع التذكير بأن فكرة «الحل المتفق عليه»، هي بالأساس واحدة من بنات أفكار الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريس، سَرَّبها في كتابه الشهير «زمن السلام» باللغة الفرنسية، يوم كان وزيراً لخارجية الكيان، في حكومة يتسحاق رابين، وفي ظل موجة الوهم التي إجتاحت بعض الأوساط الفلسطينية، بقرب الوصول إلى تسوية للصراع. وردت فكرة «الحل المتفق عليه» في كتاب بيريس، كحل بديل لحق العودة للاجئين

(١) راجع بهذا الخصوص الفصل بعنوان «المشروع الفلسطيني ـ العربي ـ ٢٠١٤/١٢/٢٩»، ص ٩٣ ـ ١٤٨ من كتاب «ما بعد الجرف الصامد». مصدر سبق ذكره.

إلى الديار والممتلكات. الخطير في الموضوع أن الجامعة العربية في قمة بيروت (٢٠٠٢) تبنت هذه الفكرة، كما صاغها بيريس، والأكثر خطورة أن المفاوض الفلسطيني تبناها هو الأخر، باعتبارها مظلة سياسية عربية للتراجع عن حق العودة بالصيغة والمضمون اللذين يكفلهما القرار ١٩٤ ■

٣ – أن الدفاع عن حق العودة، والتصدي للمشاريع البديلة، سيبقى على جدول أعمال حركة اللاجئين. في الإطار ذاته، ننبه إلى أن المشروع الفرنسي إلى مجلس الأمن الذي لم يُسحب بعد من التداول، حيث يجري التلويح به أو الإشارة إليه بين الحين والآخر، المشروع الفرنسي سيكرر هو الآخر، الدعوة إلى حل قضية اللاجئين تحت سقف «الحل المتفق عليه» وتحت سقف «مبادرة السلام العربية». إن إنهماك حركة اللاجئين بالشأن الاجتماعي الناتج عن الأوضاع المستجدة في الدول العربية بآثارها السلبية على الوجود الشعبي الفلسطيني، يجب ألا يلهينا إطلاقاً عن التنبه لخطورة التحركات السياسية الهادفة إلى إستغلال الأوضاع الشعبية الفلسطينية المنكوبة إجتماعياً، لتمرر مشاريعها السياسية على حساب حق العودة للاجئين ■

٤ – إلى جانب ذلك، طغت على الاهتمامات القضايا المعيشية اليومية، خاصة في ظل تدهور الأوضاع العربية التي طالت أكثر من تجمع فلسطيني (سوريا، اليمن، العراق، ليبيا...) بتداعياتها المعقدة. وهو أمر أعاد إنتشار اللاجئين الفلسطينيين بطريقة أخرى. فقد زادت أعدادهم في لبنان (حيث لجأ إليه حوالي ٤٠ ألف لاجيء فلسطيني)، وكذلك في أوروبا (خاصة البلدان الاسكندنافية وألمانيا) وهي تطورات، بإحداثها تغيرات في خارطة الانتشار الفلسطيني اللاجيء، تملي على حركة اللاجئين، وخاصة النخب الناشطة في ميدان الدفاع عن حق العودة، واجبات جديدة، تفترض تعديلاً في الاهتمامات.

لم يعد يكفي الوقوف أمام القضايا المبدئية، كالتمسك بحق العودة، بل بتنا أمام واقع يتطلب سياسات جديدة، تعتمد الإغاثة للمنكوبين، بشكل رئيس، وتوفير

أدوات حراك سياسي إجتماعي، في صفوف اللاجئين إلى دول المهجر في أوروبا.

فهؤلاء الذي لجأوا إلى أوروبا، يحملون في ذاكرتهم كوابيس، تحتاج زمناً لتخف وطأتها، فضلاً عما سيلاقونه من صعوبات في الاندماج، وما يضعهم في الوقت نفسه أمام خطر الابتعاد عن الانخراط بالحراك الوطني، مما يدعونا لأن نفكر معاً بتعديل آليات عملنا وخططها، وتعديل وجهات إهتماماتنا السياسية والاجتماعية.

إن الواجبات الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية وم.ت.ف، مهمة، لا بل شديدة الأهمية، لكن تفعيل المجتمع المدني الفلسطيني، والعمل على ترميم إنهياراته هنا وهناك، وتعزيز مفاصل هياكله وتقويتها، لا يقل أهمية عن الحراك الرسمي ■

خريف ٢٠١٥

الاحتياجات، المخارج، المهام[1]

١- ما زالت الأزمة السورية المستعصية تعكس نفسها بقسوة شديدة على السكان المدنيين، ومنهم اللاجئون الفلسطينيون الذين أصيبوا بنكبة وطنية أدت إلى تهجير أكثر من ٦٠٪ من أصل ٦٠٠ ألف لاجيء، فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم، ومدارسهم، وكل ما له علاقة بحياة آمنة ومستقرة. ومما زاد من صعوبة الأوضاع لدى هؤلاء النازحين، هو غياب المؤسسات والجمعيات الأهلية الفاعلة التي بإمكانها أن تمد يد المساعدة والإغاثة، في ظل تقطع مساعدات وكالة الغوث، وغياب شبه تام لمؤسسات م.ت.ف ■

٢ - في هذا السياق نسجل بقلق عميق إرتفاع معدلات هجرة الفلسطينيين من سوريا إلى الخارج (البلدان الأوروبية بخاصة) من مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية، بما في ذلك الفئات الوسطى، ما بات يشكل تهديداً لتماسك ومستقبل البنية السكانية للتجمع الفلسطيني في القطر، وإستتباعاً لدوره في العملية الوطنية. وما يؤكد هذا التهديد ومخاطره بشكل خاص هو حالة الإخلاء الكامل (حندرات، درعا، السبينة، الذيابية، الحسينية، حجيرة..) أو الجزئي (السيدة زينب، خان الشيح..) لبعض المخيمات والتجمعات السكانية. هذا دون أن ننسى واقع نزوح الجزء الأكبر من سكان مخيم اليرموك بقيمته الرمزية بالنسبة للتجمع الفلسطيني في سوريا، فضلاً عن موقعيته الكيانية الناجمة عن تلاقي الثقل السكاني مع تمركز المؤسسات الوطنية الفلسطينية في وسط يسوده النشاط الإقتصادي المزدهر والنهوض العمراني ■

---

(١) ورقة مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان «محنة الفلسطينيين في سوريا» نظمتها في دائرة الإعلام لـ م.ت.ف - دمشق، مجموعة «عائدون» في مطلع شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥.

٣ – من أجل إستنهاض عناصر القوة في الحالة الجماهيرية لتلبية عناصر البرنامج الذي يحفظ مكانة المخيم في سوريا وحياديته كعنوان لقضية اللاجئين، وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وعودة المخيمات مناطق أمن وأمان، خالية من السلاح والمسلحين، ورجوع سكانها إليها، تقف القيادة الفلسطينية أمام ضرورة تعيين المشكلات، وتحديد المخارج والمهام التي تلبي الإحتياجات الأساسية للحالة الفلسطينية في البلد ■

(١)
المشكلات التعليمية

١ – **التعليم:** تتركز المشكلات التعليمية على نحو خاص في دمشق ومخيماتها ولأبناء مخيم حندرات ويمكن إبراز أهمها بالنقاط التالية:

أ) تحوّل عدد من مدارس الأونروا الى مآوي للنازحين، كما هو الحال في مخيمي جرمانا ودنون ومدرستين في ركن الدين ومدرسة في دمر (مدرستي القديرية والرامة في مخيم جرمانا، ومدرستي الخالصة وأريحا في مخيم خان دنون).

ب) إستخدام عدد من الغرف الصفية في مدارس الإيواء للتعليم بواقع ثلاث فترات يومية لا تزيد ساعات التعليم اليومية لكل فترة عن الساعتين ونصف الساعة، ويبلغ متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الدراسية الواحدة ما بين ٤٥ – ٥٥ تلميذاً، ما يؤدي الى التأثير بقدرة المعلمين على إيفاء المادة حقها، ومن الاهتمام المطلوب بالتلاميذ، وضعف إستيعاب التلاميذ لمواد المنهاج الدراسي، وفي المحصلة تراجع في مستوى التحصيل الدراسي .

ج) لجوء الأونروا إلى إستئجار مدارس حكومية لفترة دوام مسائي بساعات تعليم يومية لا تزيد عن ثلاث ساعات (في جرمانا، دنون، قدسيا، وضاحية قدسيا)، بالاضافة إلى كون هذه المدارس خارج المخيمات ما يخلق مشكلات للتلاميذ وخاصة تلاميذ المرحلة الابتدائية، وما يترتب على ذلك من أجور نقل بين المخيم والمدرسة، بين مكان السكن والمدرسة لا تقل عن ١٥٠٠ ل .س شهرياً للتلميذ الواحد .

د) إرتفاع في تكاليف الدراسة لتلاميذ وطلبة مختلف المراحل الدراسية (التعليم الأساسي، الثانوي، والجامعي) للملابس والقرطاسية واللوازم الدراسية الأخرى وأجور المواصلات، ما يشكل عبئاً ثقيلاً على الأسر خاصة في ظروف النسبة العالية من البطالة من العمل .

هـ) إفتقاد بعض مناطق النزوح لأي مدارس أونروا كما هو الحال في خربتي الورد والشياب ومدينة الكسوة، ومدينة درعا وبلدة صحنايا. وتحول أعداد واسعة من التلاميذ الى مدارس الدولة ■

٢- **الخدمات الصحية:** في ظروف الأزمة وتداعياتها على الحالة الفلسطينية وإنتشار البطالة، لم يطرأ أي تطور على الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا التي تقتصر على عيادة في كل مخيم (باستثناء اليرموك ودرعا، حيث توقف العمل في عيادات الأونروا) تقدم خدمات تقتصر على المعاينة وبعض الأدوية، ومختبرات تحاليل بسيطة في عدد من المراكز على يد طبيب صحة عامة وأسنان ورعاية طفولة وأمومة. كما تقدم نسبة من تكاليف العمليات في المستشفيات، ونسبة من أثمان الأدوية دائمة الاستعمال.

من أبرز مشكلات الخدمات الصحية للأونروا ما يلي: عدم وجود أطباء أخصائيين، معدل المراجعين للطبيب الواحد يزيد عن ١٢٥ حالة يومياً، نقص دائم في الأدوية ومنها أدوية أمراض الدم (تلاسيميا)، المختبرات الموجودة تقدم فقط تحاليل بسيطة، لا تصوير شعاعي، نسبة تغطية تكاليف العمليات متدنية.

الهلال الاحمر الفلسطيني له مشفى بيسان في مخيم حمص فيه عيادات شاملة وعمليات صغرى وصيدلية وتخطيط قلب وايكو و٤٠ سريراً. وثمة مستوصف في مخيم حماه يحوّل المرضى الى أطباء متعاقد معهم يداوم فيه ممرض في الفترة المسائية. ومستوصف آخر في مخيم النيرب يقدم المعاينة فقط، وآخر في مخيم الرمل باللاذقية فيه طبيب صحة عامة. بالاضافة الى عدد من المراكز الصحية في بعض المخيمات من جمعيات خيرية وجيش تحرير فلسطيني ومؤسسات أهلية.

ويستفيد اللاجئون الفلسطينيون من المراكز الصحية التابعة للدولة وللهلال الاحمر السوري■

٣- **المآوي:** الأغلبية الساحقة من نازحي المخيمات والتجمعات الفلسطينية يقيمون في منازل مستأجرة، تتفاوت الأجرة الشهرية للسكن بين منطقة وأخرى لا تقل عن ١٥ ألف ليرة سورية، وبعضها يصل الى خمسين ألفا. والبعض القليل يقيم لدى الأقارب. عدد يتجاوز الأربعين ألفاً لجأ الى لبنان وعشرات آلاف هجرة الى البلدان الأوروبية.

نسبة محدودة قياساً بعدد النازحين تقيم في المآوي (دنون في مدرستين يتوزعون بين غرف المدرسة وخيم داخلها ما يزيد عن ألف نازح، في جرمانا ثلاث مدارس يتوزعون بين غرف المدرسة وخيم داخلها يبلغ عدد النازحين فيها حوالي ٢٠٠٠ نسمة، في الكسوة بناء يضم ٦٥ عائلة فلسطينية، في مخيم اللاذقية في مدرسة ومركز التنمية ٢٧٠ أسرة، في ركن الدين في مدرستين تضمان ٧٣٠ نسمة، في درعا في ستة مراكز تضم ١٩٣ عائلة، في حماه ١٩ عائلة في ثلاثة مآوي، في قدسيا ٦ مراكز إيواء تضم حوالي ٢٠٠٠ نسمة في الغرف والخيم، في حلب نازحي حندرات في مركزي إيواء يضمان حوالي ٢٠٠٠ نسمة، وثلاثة مآوي في صحنايا تضم حوالي ١٣٠ عائلة.

بشكل عام تشكو المآوي من عدد ليس بالقليل من النازحين الذين يقيمون في الخيم (كما هو الحال في جرمانا ودنون وقدسيا)، أو في أبنية على العظم، ومن سوء المرافق العامة وخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي، ومن إكتظاظ في الغرفة الواحدة (في جرمانا مثلاً ٣٠ نسمة في الغرفة الواحدة)، ومن إنتشار الأمراض المعدية، ناهيك عن المشكلات الاجتماعية الناشئة عن الازدحام ■

٤- **الإغاثة:** على إمتداد فترة السنوات الأربع المنقضية قامت الأونروا بتوزيع سلات غذائية ودفعات نقدية، بالإضافة إلى السلات الغذائية التي قدمت الى مخيم اليرموك. وأن كانت هذه التقديمات قد ساعدت الأهالي، لكنها في ظروف البطالة المنتشرة وحالة النزوح القائمة لم تف بالحدود المقبولة من المساعدات.

أما م.ت.ف، فقد قامت بتوزيع حصص غذائية من تبرعات وردت من الضفة الغربية. ومبلغ ألف وخمسمائة ليرة سورية للفرد الواحد طالت ما لا يزيد عن ٧٥ ٪ من اللاجئين، وسلة غذائية أخرى لم تطل أكثر من ٥٠ ٪ من العائلات. وبدأت بتوزيع ١٠ آلاف ليرة سورية لكل أسرة لكنها لم تشمل بعد أغلبية الأسر. وهي بكل المقاييس مساعدات ضئيلة لا تفي بالدور الذي يجب أن تتولاه المنظمة في هذا المجال. إلى جانب ذلك، فقد قامت عدد من المؤسسات الأهلية المحلية، والحملة الأوربية بتوزيع مساعدات ساهمت بسد ولو نذر بسيط من الحاجات المطلوبة ■

٥- **في الشأن الاجتماعي:** حالة النزوح، وعدم الشعور بالاستقرار، والحاجة إلى تغطية تكاليف الحياة اليومية في ظل بطالة واسعة منتشرة، والخوف من مستقبل مجهول ولّدت أزمات إجتماعية ونفسية لدى مختلف القطاعات شملت الأطفال والأمهات وأولياء الأمور والعلاقات الاجتماعية . وهي لم تقل قسوة عن عدم القدرة على توفير حاجات الحياة الاعتيادية. التنبه لهذه المشكلات، ومحاولة التصدي لها لم تلق إلى الآن إلا النذر اليسير من الاهتمام بمعالجتها من مختلف الاطراف قوى ومؤسسات أهلية ومنظمات دولية.

وفي ذات السياق فقد بات آلاف من الفلسطينيين بين موقوفين ومفقودين، ما جعل آلاف الأسر تفقد معيلها وتزداد معاناتها، إلى جانب حالات القلق النفسي الذي باتت هذه الأسر تعاني منه. وهو ما يتطلب متابعة بذل كل الجهود الممكنة لمعالجة هذه القضية في إطار محاكمة من هو متهم بقضايا جنائية، وإطلاق سراح من لم تثبت إدانته بما يخل بأمن البلد، ومحاكمة من هو متهم بقضايا موصوفة ■

٦- **الهجرة:** يوماً بعد آخر ترتفع الهجرة إلى المغتربات في البلدان الاوربية خاصة (ناهيك عن الهجرة التي وقعت إلى لبنان وبلدان عربية أخرى). ووصلت أعداد المهاجرين الى المغتربات الأوربية إلى عشرات الآلاف. وهي لم تطل فئات بعينها فقط (الشباب مثلاً) بل باتت تشمل عائلات بكامل أفرادها مستفيدين من سياسة لم شمل العائلات التي تعتمدها دول اللجوء. هذه الهجرة لم تشمل فحسب

أبناء المخيمات التي تعرضت لسيطرة المسلحين ونزح أهلها منها، بل هي طالت أيضاً المخيمات والتجمعات الفلسطينية الأخرى. وباتت هذه الظاهرة تشكل تهديداً لنسيج المجتمع الفلسطيني في سوريا. وهو ما يستلزم بذل جهود واسعة من القوى الفلسطينية والمؤسسات والهيئات الأهلية لتبيان مخاطر هذه الظاهرة وضرورة الحد منها، ومتابعة العمل من أجل رجوع النازحين إلى مخيماتهم باعتبار ذلك هو المدخل الأهم للوقف التام لهذه الظاهرة جنباً إلى جنب مع توفير متطلبات حياة آمنة ومستقرة لعموم الفلسطينيين في البلد ■

(٢)
المخارج العملية والممكنة لمواجهة المحنة

■ إن مشكلة النزوح من المخيمات والتجمعات الفلسطينية الأخرى هي المشكلة الأساس في معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والتي ترتبت عليها المشكلات الأخرى . لذلك، فإن المخرج الأساس من هذه المعاناة يتمثل في رجوع النازحين الفلسطينيين إلى مخيماتهم وأماكن سكنهم الأخرى (السماح بحرية حركة الأهالي من وإلى مخيم اليرموك، السماح بعودة أهالي المناطق والمخيمات التي عادت إلى سلطة الدولة – سبينه وحجيرة والذيابية الى مساكنهم)، وإحترام تحييد المخيمات الفلسطينية والفلسطينيين في سوريا عن الأزمة الداخلية لتعود المخيمات مناطق أمن وأمان خالية من السلاح والمسلحين، ما يقتضي بذل كل الجهود الممكنة في سبيل الوصول الى هذا الهدف. إن العمل في سبيل الوصول إلى هذا الهدف يجب أن يترافق مع العمل من أجل توفير الاحتياجات المباشرة في مجالات الخدمات التعليمية والصحية والاغاثية والقضايا الاجتماعية ■

١ – في الخدمات التعليمية

أ) إستعادة المدارس كمراكز للتعليم، وإنهاء وضعها كمراكز إيواء. والبحث عن بدائل لايواء النازحين المقيمين فيها.

ب) توفير المدارس الخاصة بالأونروا في مناطق النزوح التي لم يتوفر فيها بعد

مدارس للأونروا .

ج) تنظيم دورات تربوية أثناء الخدمة للمعلمين غير المؤهلين تربوياً .

د) توفير وسائل نقل للتلاميذ المخصصة لهم مدارس خارج مخيماتهم أو تقديم مساعدة نقدية لهم .

هـ) توفير الحقائب المدرسية والقرطاسية للتلاميذ .

و) تقديم مساعدة نقدية لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية من الأونروا، وإنشاء صندوق خاص من م.ت.ف لهذا الغرض ■

٢ - في الخدمات الصحية

أ) نشر المراكز الصحية للأونروا في كافة المخيمات، وتجمعات النازحين الفلسطينيين.

ب) توفير أطباء الاختصاص في كافة مراكز الأونروا الصحية.

ج) تزويد المراكز الصحية للأونروا بمختبرات توفر متطلبات التحاليل المختلفة، كذلك بوسائل التصوير الشعاعي.

د) توفير الأدوية اللازمة بصورة دائمة في مراكز الأونروا الصحية.

هـ) رفع نسبة مساهمة الأونروا في تكاليف العمليات في المشافي.

و) نشر الهلال الأحمر الفلسطيني عياداته في كافة المخيمات الفلسطينية ■

٣ - في الخدمات الإغاثية

أ) تحويل المساعدات المقدمة الى الأونروا (السلات الغذائية، المبالغ النقدية) إلى مساعدات شهرية.

ب) تحسين مستوى المساعدات المقدمة من م.ت.ف، وتأسيس صندوق وطني لإغاثة النازحين في سوريا، ودعوة ومطالبة الدول العربية والجهات المانحة

بتمويله، ووضع نظام عمل لهذا الصندوق يقوم على الشفافية وبرقابة فنية وشعبية.

ج) العمل من أجل إستفادة النازحين الفلسطينيين في كل المناطق من المساعدات التي يقدمها الهلال الاحمر السوري ■

٤ – في مراكز الإيواء

أ) العمل لزيادة إستيعاب المآوي للنازحين، وتخفيف عدد الأفراد المقيمين في الغرفة الواحدة، وحل مشكلة المقيمين في الخيام.

ب) تحسين العناية بالمرافق العامة.

ج) توفير الرعاية الصحية الضرورية للمقيمين في المآوي.

د) توفير الاحتياجات اللازمة من وسائل التدفئة والأغطية والفرشات ■

٥ – في الدعم النفس – إجتماعي: تنظيم الأنشطة والندوات والدورات الخاصة بالأطفال والمرأة وأولياء الأمور للتخفيف من حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها النازحون ■

(٣)

مهام ومسؤولية الفصائل والقوى المجتمعية في تلك المخارج

١– لا شك ان المسؤولية الأولى للتصدي لاحتياجات النازحين الفلسطينيين تقع على عاتق الأونروا، وبالدرجة الثانية على م.ت.ف، الأمر الذي يتطلب مايلي:

أ) أن تعتمد الأونروا ميزانية طوارىء خاصة بالوضع الفلسطيني في سوريا تخاطب لتغطيتها الجهات المانحة لتوفير مستلزماتها كي تتمكن من الايفاء بمسؤولياتها إزاء كافة أشكال الخدمات المسؤولة عنها.

ب) أن تقوم م.ت.ف من خلال دائرة شؤون اللاجئين بمطالبة الأونروا من أجل تحسين الخدمات التي تقدمها للنازحين الفلسطينيين.

ج) تشكيل خلية أزمة من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف تتولى متابعة الشأن العام

للاجئين الفلسطينيين في سوريا بالتعاون مع القيادات والمرجعيات المحلية الفلسطينية في كافة الجوانب السياسية والإغاثية والإعلامية، وتوفير المبالغ الدورية الشهرية اللازمة لتغطية الحاجات الرئيسية للنازحين الفلسطينيين ■

٢ – إذا كانت الأونروا و م.ت.ف هما الجهتان المعنيتان على المستوى المركزي بتوفير المستلزمات الضرورية للنازحين، فإن هذا يجب أن يتكامل مع الدور الذي يجب أن تضطلع به القوى والهيئات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية الموجودة في سوريا، وهو يتطلب:

أ) تعزيز العمل المشترك بين كافة الفصائل الفلسطينية في التصدي لمعالجة الوضع الفلسطيني في سوريا بكافة جوانبه السياسية والاجتماعية والاغاثية تحت العناوين المشتركة في عودة المخيمات مناطق أمن وأمان خالية من السلاح والمسلحين، ورجوع أهالي المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا، إلى مساكنهم.

ب) تطوير عمل وأداء كافة الهيئات المنبثقة عن لقاء الفصائل الـ ١٤ وإحترام صيغ العمل الجماعي في إطار هذه الهيئات.

ج) التوافق بين كافة الأطراف الفلسطينية الفاعلة ، قوى ومؤسسات وهيئات أهلية، على برنامج عمل إجتماعي يراعي المصالح المباشرة لجمهور الفلسطينيين في البلد، ويوحد وينظم الحالة المجتمعية في الدفاع عن مصالحها المباشرة.

د) إن الجهد الذي يجب أن يبذل على المستوى الوطني، والجهد القيادي المحلي الفلسطيني يجب أن يتضافر مع جهود أبناء المجتمع المحلي نفسه في كل مخيم من المخيمات لمخاطبة الجهات المعنية والضغط عليها من أجل توفير الاحتياجات الممكنة والضرورية في كل مخيم ■

كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥

الإنتخابات الإسرائيلية[1]

- إنتخابات الكنيست العشرون (٢٠١٥/٣/١٧).
- الخارطة السياسية الراهنة في إسرائيل.
- نتائج إنتخابات الكنيست بين دورتين.
- ملاحق:

١ – لوحة بنتائج إنتخابات الكنيست (الـ ٢٠ والـ ١٩).

٢- أسماء أعضاء الكنيست الـ ٢٠ موزعين على الأحزاب.

---

(١) دائرة الإعلام والتوثيق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. إعداد أسرة تحرير «ملحق الحرية»، العدد السادس/ ١٥٢٤ (٢٥٩٨)، تاريخ ٣/٢٩ – ٢٠١٥/٤/٤.

إنتخابات الكنيست العشرون
٢٠١٥/٣/١٧

(١)

تميّزت إنتخابات الكنيست العشرين، هذه المرة عن غيرها من باقي الانتخابات، إذ جرت في سياقات إسرائيلية وعربية ودولية منحتها خصوصية لا يمكن لأي مراقب أن يتجاهلها:

١- كان من شأنها أن ترسم مستقبل بنيامين نتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية القادمة، في ولاية ثالثة على التوالي، وولاية رابعة منذ وصوله إلى السلطة في أيار (مايو) ١٩٩٦. وبالتالي كان من شأنها أن تعمد نتنياهو الأطول إقامة في مقر رئاسة الحكومة، في تاريخ إسرائيل، وأن تمد في هيمنة اليمين الإسرائيلي على مقاليد الحكم منذ العام ٢٠٠١. وهذه ظواهر سياسية إسرائيلية مهمة وخطيرة تطرح على المراقبين مسؤولية التأمل في أسباب هيمنة اليمين الإسرائيلي، بالتحالف مع اليمين المتطرف طوال هذه السنوات، دون أن تتمكن قوى الوسط واليسار الصهيوني أن تستعيد مواقعها ■

٢ - لعب في هذه الانتخابات العنصر الخارجي، الأميركي تحديداً، الذي إستحضره نتنياهو بالقوة إلى ساحة الانتخابات، ليسخره في خدمته، فذهابه لإلقاء كلمة في مجلس الشيوخ، من وراء ظهر الرئيس أوباما، وأركان إدارته، وبالتعاون مع الجمهوريين، والهجوم الذي شنّه نتنياهو على المفاوضات مع طهران حول مشروعها النووي، وإتهام إدارة أوباما بالتهاون، والتهويل «بالخطر» الذي يتهدد إسرائيل على ضوء المفاوضات الجارية، كلها أوراق أراد نتنياهو أن يجندها في خدمته، ليعيد تقديم نفسه، باعتباره الوحيد القادر على «توفير

الأمن» لإسرائيل في مواجهة ما يسميه «التمدد الإيراني»، و «خطر حزب الله» في شمال فلسطين المحتلة، كما حاول أن يستغل ردود فعل إدارة أوباما على خطابه في الكونغرس، باعتبارها تدخلاً في الانتخابات في خدمة خصومه، في عزف مكشوف على وتر التخويف مما يسمى بالخطر الخارجي. ووفقاً للمراقبين، نجح نتنياهو إلى حد بعيد، في هذه اللعبة وقطف نتائجها ■

٣ – كذلك حاول نتنياهو إستغلال وحدة القوى السياسية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨، في إطار «**القائمة المشتركة**»، وإعادة تقديم هذه الوحدة باعتبارها خطراً على مصالح إسرائيل. بل مدّ تحذيراته لتطال التسوية مع الفلسطينيين، حين إنقلب على خطابه التاريخي في جامعة بارإيلان، ليسقط مشروع «حل الدولتين» من حساباته، وليعلن بفجاجة غير معهودة أن مستوطنة جبل أبو غنيم، إنما أقيمت لأجل منع التواصل بين القدس الشرقية المحتلة، وبين بيت لحم، وأن الهدف من الاستيطان هو قطع الطريق على إحتمال قيام دولة فلسطينية في ما تبقى من الأرض الفلسطينية خارج مشاريع الاستيطان.

بذلك وجه نتنياهو لكمة للصيغة الأميركية المقترحة للحل (مشروع «حل الدولتين») ووجه لكمة لإدارة أوباما، كما وجه لكمة للسلطة الفلسطينية، وقيادتها حين حشرها في الزاوية معلناً من طرف واحد، وفاة العملية التفاوضية، محملاً رام الله مسؤولية الوصول بهذه العملية إلى الطريق المسدود ■

٤ – ولعلها المرة الأولى، كما يبدو، التي عمل فيها الليكود اليميني على مزاحمة اليمين المتطرف، في «البيت اليهودي» و «إسرائيل بيتنا»، على إستقطاب أصوات المستوطنين، الذي شكلوا كتلة ناخبة وازنة ومؤثرة هذه المرة، إنحازت فيها، لصالح الليكود مما أثر على حجم التصويت للحزبين الأخيرين، ولعل الفوز الذي حققه الليكود، إنما تمّ بشكل بارز، على حساب أحزاب اليمين المتطرف، بعدما تبنى نتنياهو خطاب هذا اليمين المتطرف، وبحيث زالت الفوارق، إلى حد كبير، بين خطابه، وخطاب «خصومه» نفتالي بينيت، وأفيغدور ليبرمان ■

٥ – كذلك إستفاد نتنياهو، في حملته الانتخابية من حالة التردد السياسي التي ظهرت واضحة في خطاب خصمه الرئيس، «المعسكر الصهيوني»، بقيادة الثنائي هرتسوغ – ليفني. ففي الوقت الذي تزاحم فيه هذا الثنائي، مع قائمة «يوجد مستقبل» (لبيد) في محاولة لكسب أصوات الوسط، فشل هرتسوغ، وكذلك ليفني، في تقديم خطاب واضح بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبشأن التسوية السياسية. بينما ذهب نتنياهو إلى أبعد الحدود في توضيح موقفه اليميني، ما مكّنه من إستقطاب، ليس أصوات القاعدة الانتخابية لليكود فحسب، بل وكذلك أصوات «حلفائه – خصومه» في «البيت اليهودي» و «إسرائيل بيتنا» و«شاس»، و«ياحد» [الحزب الذي فشل في تجاوز نسبة الحسم فخرج من السباق] ■

(٢)
الخارطة السياسية والأحزاب المتنافسة

■ جرت الانتخابات للكنيست الـ٢٠ (٣/١٧)، بعد أن عمد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الطامع في التجديد لولاية رابعة، إلى إقتراح حلّ الكنيست السابق في ١٢/٣/ ٢٠١٤، والدعوة إلى إنتخابات مبكرة، مستغلاً خلافات نشبت بينه وبين بعض الوزراء حول قضايا تتصل بقانون القومية، وبتخفيض نسبة الضريبة على الشقق السكنية للأزواج الشباب، قام على أثرها بخطوة مفاجئة تمثلت بفصل رئيسي حزبي «بيش عتيد» (هناك مستقبل) يائير لبيد ووزراء حزبه، و«هتنوعاه» (الحركة) حزب تسيبي ليفني، من مناصبهم.

وكان تناوب على تولي الحكم في إسرائيل، منذ قيامها وحتى سنة ٢٠٠٦، حزبان كبيران هما «الليكود» و«العمل»، لكن وبعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة في صيف ٢٠٠٥، ونشوء صراعات داخل حزب «الليكود» الحاكم آنذاك برئاسة رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون، إنفصل شارون ومجموعة كبيرة من مؤيدي مشروع «فك الارتباط» عن «الليكود»، ليقيم برفقة عدد من قيادات «العمل» في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ حزب «كاديما»، الذي حكم إسرائيل

فترة لا تزيد عن أربع سنوات، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، تولى خلالها – بعد مرض شارون – إيهود أولمرت رئاسة الوزراء.

وفي سنة ٢٠٠٩، وعلى رغم حصول «كاديما» على أكبر عدد من مقاعد الكنيست الـ١٨، إلا أن زعيمة الحزب آنذاك، تسيبي ليفني، فشلت في الحصول على تكليف بتشكيل الحكومة، وهو ما نجح به رئيس حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو، الذي شكل حكومته الثانية في آذار (مارس) ٢٠٠٩، وبقيت ليفني حتى آذار (مارس) ٢٠١٢، رئيسة للمعارضة، ثم إستقالت إثر خسارتها أمام خصمها اللدود شاؤول موفاز، الذي قام فور نجاحه برئاسة الحزب، بدخول الائتلاف مع «الليكود»، لكن ما لبث أن إختلف مع نتنياهو، فانسحب من الائتلاف في أواخر العام ٢٠١٢. وفي إنتخابات الكنيست الـ ١٩ تلاشى حزب «كاديما» من الحلبة السياسية الإسرائيلية بحصوله على مقعدين فقط بعد تفتته ■

(٣)

النتائج النهائية للانتخابات.. إنتصار جديد لمعسكر اليمين

■ مع إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في إسرائيل (٣/١٩)، وحصول حزب الليكود على ٣٠ مقعداً، (خلافاً للتوقعات وإستطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات)، ضَمِن معسكر اليمين الأغلبية في الكنيست بـ٦٧ مقعداً من أصل ١٢٠. وبات زعيم الليكود بنيامين نتنياهو في طريقه لتشكيل حكومة إئتلافية جديدة، الغلبة فيها لليمين الديني والقومي، بعد إنتخابات إعتبرت بمثابة إستفتاء حول حكمه. وهي المرّة الثالثة له على التوالي، والرابعة إذا أضيفت إليها فترة ترؤسه الحكومة بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩.

وتبيّن المعطيات الرسمية للجنة الانتخابات المركزية أن نسبة التصويت بلغت ٧٢,٣٪، وهي الأعلى منذ عام ١٩٩٩، حيث كانت ٧٨,٧٪. وكانت نسبة الحسم في هذه الانتخابات ٣,٢٥٪. وبلغ عدد الأصوات السليمة التي شاركت في توزيع المقاعد ٤,٠١٧,٨٩٠.

إرتفع عدد النواب العرب في هذه الدورة إلى ١٦ [١٢ من القائمة المشتركة، بعد إستثناء أحد أعضائها اليهود، و٤ من الأحزاب الأخرى بواقع ١ لكل من الليكود، المعسكر الصهيوني، إسرائيل بيتنا وميرتس]، مقارنة بـ ١٢ في الانتخابات السابقة. كما زاد عدد النساء إمرأة واحدة ليصل إلى ٢٨، بينما كان عددهن في الكنيست الـ ١٩ هو ٢٧، وفي الكنيست الـ ١٨ هو ٢١ ■

(٤)

النظام الانتخابي الإسرائيلي .. «تعددية سياسية وعدم إستقرار»

١ – «النظام الانتخابي النسبي» هو النظام المعتمد في إنتخابات الكنيست منذ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، التي تبنّت النظام البرلماني، حيث تشكل إسرائيل دائرة إنتخابية واحدة يحصل الحزب الذي تجاوز نسبة الحسم على مقاعد في الكنيست (١٢٠ مقعداً)، بحسب نسبة الأصوات التي نالها. نسبة الحسم كانت في البداية ١٪، وتم تغييرها في إنتخابات ١٩٩٢ إلى ١,٥٪، ثم رفعت إلى ٢٪ عام ٢٠٠٦. أمّا في إنتخابات الكنيست الـ ٢٠، فقد تمّ رفع عتبة الحسم مجدداً إلى ٣,٢٥٪، في محاولة لإقصاء بعض القوائم العربية (حسب ما أعلن أفيغدور ليبرمان صاحب المشروع).

وفيما يوفر النظام النسبي تمثيلاً دائماً داخل الكنيست لأغلب التيارات السياسية في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنه يعتبر سبباً في إخفاق الحكومات المتعاقبة في الحفاظ على إئتلاف مستقر، حيث يفرض على الأحزاب الإسرائيلية الفائزة الدخول في إئتلاف من أجل تشكيل الحكومة، إذ يكون من الصعوبة بمكان أن يقود حزب بمفرده الحكومة (لم يتمكن حزب واحد في تاريخ إسرائيل من الفوز بالمقاعد الـ٦١ اللازمة للحكم لوحده).

كما يتوجب على الحزب الرئيسي التفاهم مع العديد من الأحزاب التي تطالب بحقائب وزارية في الحكومة الجديدة، كل طبقاً لأجندته. وكان هذا أحد أهم الأسباب في عدم إستقرار معظم الحكومات الإسرائيلية، حيث لم تتمكن سوى ستة برلمانات من إكمال مدتها القانونية. وإعتاد الحزب المؤسس للدولة (حزب العمل/

يسار الوسط الصهيوني)، تصدّر قيادة الائتلاف الحكومي حتى عام ١٩٧٧، عندما حصل إنقلاب سياسي باتجاه التصويت نحو حزب الليكود(يمين وسط)، الذي شكل حينها الحكومة لأول مرة في تاريخه. ومنذ ذلك الحين بات واضحاً تعزّز التوجّه اليميني للناخب الإسرائيلي، مما أفرز حكومات ذات توجه يميني بعد غالبية الدورات الإنتخابية ■

٢ – منذ إنطلاق «مسيرة المفاوضات» في مدريد عام ١٩٩١، لم يكتب لأي حكومة إسرائيلية إكمال مدتها القانونية (٤ سنوات)، فطبيعة النظام الحزبي والتناقضات بين الأحزاب سرعان ما كانت تنفجر عقب أي منعطف مهم سواء أكان سياسياً(السلم والحرب) أو إقتصادياً، لذلك نجد أنّه في خلال السبع سنوات الأخيرة إنفرط عقد ٣ حكومات متعاقبة قادها نتنياهو.

عقب صدور النتائج الرسمية، يكون أمام رئيس الدولة في إسرائيل سبعة أيام لتكليف زعيم الحزب الفائز بتشكيل الحكومة. بعد ذلك سيكون أمام رئيس الوزراء المكلف ٢٨ يوماً لتشكيل حكومة. وفي حال الضرورة يمكن لرئيس الدولة تمديد هذه الفترة ١٤ يوماً إضافياً. وفي حال لم يتمكن رئيس الوزراء المكلف من تشكيل إئتلاف حكومي خلال هذه المدة، يصبح بإمكان الرئيس تكليف زعيم حزب آخر القيام بهذه المهمة، وسيكون أمام الأخير أيضا مهلة ٢٨ يوما لتشكيل حكومة. وإذا تعذر على رئيس الوزراء المكلف الجديد تشكيل ائتلاف حكومي، يكلف رئيس الدولة عندها شخصاً ثالثاً بهذه المهمة. وفي حال فشله أيضاً خلال مهلة ١٤ يوماً، يدعو عندها الرئيس إلى إجراء إنتخابات جديدة.

ولا بد أن يتمتع الائتلاف الحكومي بأكثرية ٦١ نائبا على الأقل كي تتشكل الحكومة. وفي مرتين (إنتخابات عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩) صوّت الإسرائيليون مباشرة لرئيس الوزراء بالإضافة لقائمة حزب. وفي عام ٢٠٠١ جرت إنتخابات خاصة لرئاسة الوزراء بعد أن فشل رئيس الوزراء من حزب العمل إيهود باراك في الحصول على دعم الكنيست ■

(٥)
العوامل المؤثرة في تصويت الناخب الإسرائيلي

١ – يشير إستطلاع للرأي أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» عقب إنتخابات الكنيست الـ١٩ (٢٠١٣/٢/٢٢)، إلى أن ٥٢٪ من الناخبين أعطوا الجانب الاقتصادي والاجتماعي الأولوية عند الإدلاء بأصواتهم، بينما ٤٢٪ منهم رأوا أنَّ الجانب الأمني هو الذي إحتل المقدّمة في سلم أولوياتهم. وذهب ٥١٪ إلى أنَّ الإيديولوجيا كان لها دورٌ حاسم في إختيارهم، بينما أعطى ٢٧٪ منهم الأهمية لشخصية رئيس الحزب على حساب الإيديولوجيا. وعلى صعيد العلاقة مع الفلسطينيين إعتبر ٦٠٪ أن شكل الحكومة لن يؤثر على هذه العلاقة ■

٢– على رغم أنَّ هذا الاستطلاع أغفل دور الانتماء الاثني للمرشحين في قرار الناخب، إلا أنَّه قدّم صورة عن الاتجاهات التصويتية وعن العوامل المؤثرة فيها، والتي قد تكون شهدت بعض الانزياح في نسبة ودور كل عنصر من تلك العناصر الفاعلة في الانتخابات. وهذا قد يفسّر لنا إصرار نتنياهو على الظهور بمظهر «رجل الأمن» خلال دعايته في الانتخابات الأخيرة، وتركيزه على الجانب الأمني دون التطرق إلى التراجع الاقتصادي على مستوى العدالة الاجتماعية في عهده. خصوصاً أن إستطلاعات الرأي كانت أشارت إلى تآكل شعبية نتنياهو عقب عدوان «الجرف الصامد» على غزة، على خلفية ظهوره بمظهر الضعيف، وغير القادر على حسم الحرب. فبعد أن كانت نسبة التأييد له إبان الحرب تتجاوز ٧٥٪، تراجعت بعدها إلى ٥٠٪.

وثمة من رأي أنه طوال الوقت الذي كانت فيه الحملة الانتخابية تتركز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فقد كان الليكود خاسراً خلالها، وحدثت الانعطافة عندما دخلت، وبزخم قوي، المواضيع الأمنية التي يجري تخويف الرأي العام منها، على نحو زاد فيه التحريض على فلسطينيي الـ٤٨ وضد الشعب الفلسطيني عموماً، فعاد عندها داعمو الليكود الى «البيت من أجل التصويت لنتنياهو».

وقد قاد التحريض ضد الفلسطينيين في البداية وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، وإستمرّ نتنياهو بذلك في يوم الانتخابات نفسه عندما حذّر داعميه قائلاً: «العرب يذهبون بأعداد كبيرة إلى صناديق الاقتراع»، وهو ما عاد فاعتذر عنه، ولكن بعد إنتهاء «اللعبة»(!).

وكانت ذروة التحريض لدى نتنياهو عندما أعلن، قبل ٢٤ ساعة من فتح صناديق الاقتراع؛ «إنتخبوني ولن تقوم دولة فلسطينية»، وذلك من أجل إنقاذ نفسه من الفشل الانتخابي، على رغم أنه كان أعلن قبل ذلك إلتزامه مبدأ «حل الدولتين».

والحال، فإن نتنياهو بقي، قبل الانتخابات وبعدها، مراهناً على ورقة الأمن والظهور بمظهر الوحيد القادر بين رؤساء الأحزاب على ما يسميه «التصدي لإيران» من أجل الفوز بالانتخابات. وربما يفسر هذا إصراره على إلقاء خطابه في الكونغرس حول «الملف النووي الإيراني» والمفاوضات الجارية بشأنه مع «٥+١»، على رغم الآثار السلبية التي نجمت جرّاء ذلك على علاقته بالبيت الأبيض. فهو يوَّدْ أن يظهر بمظهر «المدافع عن أمن إسرائيل»، وأن يقدّم الجانب المتصل بأمنها على علاقاته الخارجية، متهماً خصومه بعدم القدرة على القيام بذلك، والاضطلاع بـ«حفظ أمن إسرائيل»، حتى وصل الأمر إلى نشر مقطع فيديو على موقع حزب الليكود يشير إلى أن «إنتخاب (اليسار) سوف يجلب داعش للقدس»(!) ■

٣- في المقابل، فقد ركز «المعسكر الصهيوني» على الجانب الاقتصادي وفشل نتنياهو في تحقيق «العدالة الاجتماعية»، دون إغفال أهمية «الجانب الأمني»، ولكن من خلال المزايدة على نتنياهو بأنه لم يكن قادراً على التعامل مع التحديات الأمنية بدليل ما أسماه هذا المعسكر «فشله في التعامل مع الحرب على غزة»، إضافة إلى تركيزه على أخطاء نتنياهو أثناء توليه الحكم، فرفع شعار «كلّه إلا نتنياهو»، ساعياً إلى تحطيم صورة رئيس حزب الليكود، آخذاً بعين الاعتبار إتجاه مزاج الجمهور

نحو اليمين، وصعوبة حصول تحول جذري في هذا التوجه. وهي السياسة التي لم تفلح كما يبدو، وأخفقت في تحقيق النتائج المرجوّة منها، خاصة مع لجوء نتنياهو إلى الاستنجاد بالناخبين وإستنفارهم، وتخويفهم في الوقت نفسه، مما أسماه «إرتفاع نسب التصويت عند العرب وقوى اليسار الإسرائيلي»، مشيراً كذلك إلى «تمويل أجنبي غامض» يقف وراء كل ذلك(؟!).

أما على صعيد بقية الأحزاب الإسرائيلية، فما عدا «ميرتس» و«القائمة العربية المشتركة»، فإنها تنافست جميعها على إظهار مواقفها اليمينية المتشدّدة والظهور بمظهر القوة والحسم، كما حصل مع حزب «إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي». بينما مال كلٌ من حزب «يوجد مستقبل» و«كلنا» و«شاس» و«ياحد» على الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الطبقات الفقيرة والمهمّشة ■

نهاية آذار (مارس) ٢٠١٥

الخارطة السياسية الراهنة في إسرائيل

■ ما خلا حزب «ميرتس» اليساري، تتفق الأحزاب اليهودية الإسرائيلية عامة على رفض إنسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، كأساس لحل القضية الفلسطينية، وعلى رفض الانسحاب كذلك من القدس الشرقية المحتلة، بذريعة بقاء المدينة، «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل»، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي١٩٤٨، فضلاً عن الإصرار على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

ومنذ الإعلان عن إجراء إنتخابات مبكرة، شهدت الحياة السياسية الإسرائيلية العديد من التطورات في ظل حال من الفوضى والعزلة السياسية يعيشها المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً بعد العدوان الإسرائيلي «الجرف الصامد» على غزة وتداعياته، وهو ما إنعكس على شكل الخارطة الحزبية القائمة، والتي كان من أبرز ملامحها:

أولاً: إنحسار المنافسة على مقاعد الكنيست الـ٢٠، إلى نحو ١١ قائمة حزبية فقط من أصل ٢٦ قائمة تقدّمت إلى الانتخابات، من أجل كسب أصوات نحو ٥ ملايين ٨٨٢ ألفاً يحق لهم الاقتراع.

ثانياً: إستمرار تصدّر قوى اليمين، القومي والديني والمتطرف، للمشهد السياسي، ودخول حزبين جديدين إلى الحياة السياسية الإسرائيلية، وهما حزب «ياحد» (معاً أو سوياً) برئاسة إيلي يشاي، زعيم حزب «شاس» السابق، و«كولانا» (كلنا)، بزعامة موشيه كحلون، العضو البارز المنشقّ عن حزب الليكود ووزير الاتصالات الأسبق في عام ٢٠٠٩ ■

■ أما أبرز الأحزاب المتنافسة، فهي:

١- حزب «الليكود»

يعرّف حزب «الليكود» نفسه كحركة سياسية صهيونية ليبرالية، تقف على يمين الخارطة السياسية الإسرائيلية، تأسس عام ١٩٧٣ ليتحد عام ١٩٨٤ مع مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية الأخرى، مشكلاً ما بات يعرف باسم حزب «الليكود» أو «التكتل». ولا يتطرق برنامجه الانتخابي إلى العلاقة مع الفلسطينيين، ولا يعلن بشكل واضح موقفه من حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مركزاً، في المقابل، على القضايا الاقتصادية والإسكان والصحة والتعليم.

دعم حزب «الليكود» المشروع الاستيطاني منذ بداياته، وقام فور توليه الحكم برئاسة مناحيم بيغن، عام ١٩٧٧، بتوسيع هذا المشروع بشكل كبير جداً. وهو تارة يقول بأنه يؤيد «حل الدولتين» (فلسطينية وإسرائيلية)، كما طرحته الولايات المتحدة الأميركية، وتارة أخرى يعلن رفضه القاطع لقيام دولة فلسطينية، كما فعل نتنياهو عشية الانتخابات، عندما أعلن بأنه «لن تقوم دولة فلسطينية ما دام رئيساً للحكومة»، متذرعاً أن «أية أراض قد تخليها إسرائيل في الوقت الراهن ستحتلها عناصر إسلامية متطرفة»، في إشارة إلى ما تشهده المنطقة من تمدد للقوى التكفيرية.

ويتبنى الحزب سياسة أمنية متشددة، وفي سياقها، شنّ الحزب برئاسة بيغن عام ١٩٨٢، حرب لبنان الأولى. وفي العام ١٩٨٧ دعم «الليكود» سياسة تكسير العظام التي أعلن عنها وزير الأمن آنذاك إسحاق رابين التي تبناها ضد الانتفاضة الفلسطينية الأولى. في العام ١٩٧٨ وقعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة الليكود على إتفاقية كمب ديفيد التي بموجب معاهدة السلام المستندة إليها (١٩٧٩) وضعت آلية إنسحاب إسرائيل من سيناء المحتلة. أما في ما يتعلق بالموقف من سوريا والجولان، يعتبر «الليكود» من أشد الداعمين لتطوير الاستيطان في الجولان السوري المحتل■

٢- تحالف «المعسكر الصهيوني»

شُكل هذا التحالف (الوسطي) عشية الانتخابات البرلمانية، ويضم حزب «العمل» بزعامة إسحاق هرتسوغ، وحزب «هتنوعاه» (الحركة)، المشكّل حديثاً من قبل الليكودية السابقة «تسيبي ليفني» بعد إنشقاقها عن حزب «كاديما». وقد تعهّد التحالف في برنامجه الانتخابي بـ«إلتزام مبدأ دولتين لشعبين، وتعزيز العلاقات مع الدول العربية المعتدلة وإستعادة مكانة إسرائيل دولياً»، في وقت تواجه فيه إسرائيل إنتقادات دولية، خصوصاً من واشنطن وعواصم أوروبية فاعلة، جرّاء إستمرارها في سياسة التوسع الاستيطاني وتوقف المفاوضات مع الفلسطينيين.

ويعرّف حزب «العمل» عن نفسه كحزب (يساري صهيوني إشتراكي ديموقراطي)، فيما يعرّفه آخرون كحزب وسط (مركز). وقد تأسّس عام ١٩٦٨ من خلال إتحاد عدد من الأحزاب، وفي مقدمتها الحزب الحاكم آنذاك «حزب عمال أرض إسرائيل – مباي» وحزب «وحدة العمل – عمال صهيون» وحزب « قائمة عمال إسرائيل – رافي» الذي كان قد إنشق عام ١٩٦٥ عن الحزب الأم «مباي».

يميل هذا الحزب من حيث مواقفه الاجتماعية، نحو إقامة «دولة الرفاه»، كما يعمل من خلال حركة العمل الصهيوني العالمية، داخل مؤسسات يهودية «قومية»، مثل الوكالة اليهودية، والهستدروت الصهيونية الدولية، والصندوق القومي.

خسر حزب العمل الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٧، حيث شهدت إسرائيل حينها إنقلاباً سياسياً حاداً تمثل بفوز حزب «الليكود» برئاسة بيغن. وعلى الرغم من إحتلال الحزب عام ١٩٨٤، المرتبة الأولى داخل الكنيست، لكن رئيسه آنذاك شمعون بيريس، فشل في إقامة حكومة مستقلة، وإضطر لتشكيل حكومة «وحدة وطنية» مع «الليكود»، تناوب على رئاستها مع إسحاق شامير. وفي سنة ١٩٩٢، فاز حزب «العمل» برئاسة إسحاق رابين، في إنتخابات الكنيست.

بعد إغتيال رابين (١٩٩٥/١١)، عاد بيريس لتولي رئاسة الحكومة أواخر عام ١٩٩٥، وإستمر في هذا المنصب لستة أشهر فقط، حتى إنتخابات ١٩٩٦ حيث حل مكانه «الليكود» برئاسة نتنياهو.

يطرح حزب «العمل» نفسه كمؤيد لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس إقامة دولة فلسطينية وفقاً لمقترح الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون. وكان وقع عام ١٩٩٣ إتفاق إعلان المباديء مع منظمة التحرير الفلسطينية (إتفاق أوسلو)، التي بموجبها تشكلت السلطة الفلسطينية.

تاريخياً، قاد هذا الحزب بدايات المشروع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما قاد غالبية الحروب الإسرائيلية ضد العرب، من حرب عام ١٩٤٨ والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، إلى حرب ١٩٦٧ وصولاً إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣، مروراً بكل العمليات الانتقامية التي إستهدفت الفلسطينيين في الضفة الغربية قبل الاحتلال، والأردن ولبنان بعد الاحتلال ■

٣- القائمة المشتركة

تشكّلت «القائمة المشتركة» إثر رفع نسبة الحسم، في الانتخابات الإسرائيلية من ٢ ٪ إلى ٣,٢٥ ٪، في محاولة لتصفية أو تحجيم التمثيل العربي في البرلمان؛ وجاء تشكيلها رداً على السياسات والممارسات العنصرية التي تجلّت في سيل من القوانين والمخططات المعادية للجماهير العربية والمنافية للديموقراطية ولحقوق الإنسان والمواطن، وفي مقدّمها قانون «القومية» ويهودية الدولة، والتهديد بإقصاء الجماهير العربية عن الحلبة السياسية.

وتشكلت القائمة من أربعة مكونات هي: «الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة»، و«الحركة الإسلامية» (الجناح الجنوبي)، و«التجمع الوطني الديموقراطي»، و«الحركة العربية للتغيير»، وترأسها المحامي أيمن عودة.

المباديء الأساسية للقائمة

■ إحقاق السلام العادل في المنطقة إستنادًا إلى الشرعية الدّولية، بإنهاء الاحتلال لكل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتفكيك كل المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وإطلاق سراح الأسرى السياسيين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، يضمن حق العودة وفق القرار ١٩٤.

■ إحقاق المساواة التامة، القومية والمدنية، للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل، من منطلق أنّ المواطنين العرب هم سكان البلاد الأصليون، وأصحاب حقوق جماعية وفردية.

وتطالب القائمة المشتركة بالاعتراف بالجماهير العربية كأقلية قومية، وبحقها في الإدارة الذاتية لشؤونها الثقافية والتربوية والدينية، وبكونها جزءاً حياً وفاعلاً من الشعب الفلسطيني ومن الأمة العربية ■

٤- حزب «يش عتيد - هناك مستقبل»

يعتبر هذا الحزب بزعامة يائير لبيد، الوريث السياسي لحزب «شينوي» الذي حصل في إنتخابات ٢٠٠٣ على ١٥ مقعداً في الكنيست قبل إختفائه. وقد تأسس في نيسان (أبريل) ٢٠١٢، على يد الإعلامي لبيد. وهو حزب ليبرالي يتبنى خطاباً يميل للوسط بشأن قضية السلام مع الفلسطينيين.

يرى حزب «هناك مستقبل» في برنامجه الانتخابي أن «إسرائيل تأسست كدولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي أن تظل دولة ذات أغلبية يهودية مع حدود يمكن الدفاع عنها. ويجب على إسرائيل الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي على جميع البلدان والمنظمات الإرهابية التي تشكل تهديدا محتملا لها».

ويعتقد الحزب أن على إسرائيل والدول العربية المعتدلة والسلطة الفلسطينية بدء «مفاوضات تشمل مناقشة الخطوط العريضة لاتفاق إقليمي والانفصال عن

الفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح كجزء من إتفاق إقليمي». ويهدف الاتفاق الإقليمي، حسب قوله، إلى «التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي المعتدل وجامعة الدول العربية».

ويقترح الحزب أن «يكون هناك تجميد للبناء خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة، التي يفترض ضمها لإسرائيل في أية تسوية قادمة، باستثناء ما يسميه النمو الطبيعي في المستوطنات القائمة، على أن تستند المناقشات حول الحدود النهائية إلى إحتياجات إسرائيل الأمنية، وأن تأخذ في الاعتبار الوقائع منذ عام ١٩٦٧، مع إمكانية تبادل للأراضي «إذا كان هناك حاجة»(!).

وبشأن اللاجئين الفلسطينيين، يرى الحزب أن «تتم تسوية قضية اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية المستقبلية، ولكن ليس في إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف»، مع رفض الانسحاب من القدس وبقائها «عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل».

وفي إنتخابات ٢٠١٣، كان الحزب مفاجأة الانتخابات، حيث حصل على ١٩ مقعداً، تولى بعدها وزارة المالية في حكومة نتنياهو الثالثة. إعتبر لبيد آنذاك ظاهرة إسرائيلية جديدة، حيث إنه إلى جانب خطابه الليبرالي والعلماني المعادي للحريديم، فإنه نجح في التواصل مع الشباب في المدن الكبرى وأبناء الطبقة الوسطى عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الـ «فيسبوك»، وبعد جلوسه في الحكومة، تراجعت شعبيته كثيراً■

٥- حزب «كولانو» (كلنا)

تأسس هذا الحزب على يد وزير الاتصالات الإسرائيلي السابق موشيه كحلون ذي الأصول الشرقية، والذي تبوأ مناصب رفيعة في حزب «الليكود». شكّل حزباً خاصاً به وبأنصاره معتبراً أنه حزب وسطي، وهو خاض الانتخابات للمرة الأولى، مركزاً على الجانب الاجتماعي الداخلي. وأصبح من خلال المقاعد التي

حاز عليها، بمثابة «بيضة القبان» في أية تشكيلة حكومية. ويشدد كحلون على أنه غادر «الليكود»؛ لأن الحزب «هجر قيمه الاجتماعية لمصلحة وجهة نظر تخدم أصحاب رؤوس الأموال»، وإن حزبه سيكون ذا خط إقتصادي مختلف عن ذاك الذي لبنيامين نتنياهو.

وفيما يخص موقفه من الفلسطينيين، يطالب الحزب ببقاء القدس «عاصمة موحدة لدولة إسرائيل سوياً مع الكتل الاستيطانية»، و«عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل». ومع ذلك، فهو ينادي بضرورة التوصل إلى «حل يمكن تطبيقه بالتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية» ■

٦- حزب «البيت اليهودي»

هو الوريث الشرعي لحزب المستوطنين المتدينين «المفدال»، الذي تفكك عام ٢٠٠٨. وهو حزب قائم على الدفاع عن مباديء الحركة الصهيونية الدينية التي أسسها الحاخام كوك الإبن، والتي تدافع عما يُعرف بـ«أرض إسرائيل الكاملة» وحق الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

يقوم هذا الحزب على فكرة أن الدولة العبرية هي تعبير ديني عن الخلاص الأرضي، وضرورة الدفاع عنها من منطلق يهودي، ويقود زعيم الحزب نفتالي بنييت خطاً متشدداً ومعارضاً لأي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويصف إسرائيل في برنامجه بأنها «دولة يهودية ووطن جميع اليهود». وهو يتفاخر بأنه «الحزب الفاعل الوحيد في إسرائيل الذي يرفض أي نوع من الدولة الفلسطينية إلى الغرب من نهر الأردن». وعليه، فهو يرفض كلا الخيارين المطروحين لحل القضية الفلسطينية، سواءً عبر «حل الدولة الواحدة»، أم إقامة «دولة فلسطينية» إلى جانب إسرائيل، معتبراً أن «كلا الخيارين غير ممكني التطبيق ويمثلان خطرا واضحا على وجود إسرائيل» ■

٧- «شاس»

هو حزب المتدينين الشرقيين، ليس ثمة برنامج إنتخابي منشور له، يتزعمّه أرييه درعي، غير أنه تاريخياً معروف بمواقفه الرافضة للعودة إلى حدود ١٩٦٧، أو لإقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس الشرقية. ويقتصر الحديث، عامة، في الموقع الإلكتروني لكل من «شاس» و«يهودوت هتوراه» على قضايا تهم المتدينين اليهود، مثل قضايا الدين والشريعة والقضايا الاجتماعية ■

٨- «إسرائيل بيتنا»

هو حزب يميني، يمثل إلى حد كبير المهاجرين الروس، يصف نفسه بـ«العلماني»، بزعامة وزير الخارجية، السابق أفيغدور ليبرمان، المعروف بمواقفه المتطرفة تجاه العديد من القضايا التي تخص الصراع العربي – الإسرائيلي. وهو يلخص رؤيته في ثلاثة مباديء، هي: «وحدة الشعب، دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، لا مواطنة بدون ولاء».

وينصّ برنامجه الانتخابي على أنه «لا إمكانية للتوصل إلى إتفاق مع الفلسطينيين لوحدهم، لأنه لن يحل مشكلة الولاء مع عرب إسرائيل، ولن يوفر فوائد دبلوماسية وإقتصادية من العلاقات مع الدول العربية، ولن يضع حدا للصراع بين إسرائيل والعالم العربي».

ويزعم أن «الدول العربية المعتدلة تدرك ذلك، وتدرك أن التهديد لها لا يجيء من إسرائيل، وإنما من المنظمات الإسلامية المتطرفة مثل داعش، وجبهة النصرة، وجماعة الإخوان المسلمين وحماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب الله وغيرها».

كما يعتقد أن أي إتفاق «يجب أن يشمل تبادل الأراضي المأهولة بالسكان»، لأن ذلك من شأنه أن «يسمح لعرب إسرائيل الذين يتعاطفون مع الفلسطينيين وليس إسرائيل أن يكونوا جزءا من الدولة الفلسطينية». ويرى، في هذا السياق،

أن «أولئك الذين يقررون أن هويتهم فلسطينية، سيكون بإمكانهم التخلي عن جنسيتهم الإسرائيلية، والانتقال ليكونوا مواطنين في الدولة الفلسطينية المستقبلية، ويمكن لدولة إسرائيل أيضا تشجيعهم على فعل ذلك من خلال نظام للحوافز الاقتصادية»■

٩- «يهودوت هتوراة»

هو الحزب الديني اليميني للمتدينين الغربيين، بقيادة يعقوب لتسمان، ومدعوم من قبل المستوطنين الإسرائيليين، يرفض إتفاق أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويدعو إلى دعم المستوطنات، بحسب تصريحات لبعض قيادات الحزب، الذي ليس له برنامج إنتخابي منشور ■

١٠- «ميرتس»

تم تشكيل حزب «ميرتس» في ١٩٩٢/٣/٩، على شكل قائمة برلمانية مشتركة تضم أحزاب اليسار الصهيوني، وهي حزب «راتس» برئاسة شولاميت ألوني، وحزب «مبام» برئاسة يائير تسبان، وحزب «شينوي» برئاسة أمنون روبنشتاين، وتولت رئاسته آنذاك، شولاميت ألوني.

وجاء في برنامج الحزب أن «إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية ودولة لجميع مواطنيها، دون تمييز على أساس الإثنية». وعلى ذلك، دعا إلى «وقف التمييز ضد المواطنين العرب ومواجهة العنصرية». ويرى الحزب ضرورة «حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وفقاً لمبدأ دولتين لشعبين». كما يطرح مبدأ «مفاوضات على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي، وبقاء القدس عاصمة للدولتين، وحل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على أساس «مبادرة السلام العربية»، التي تبنتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢.

حقق «ميرتس» في إنتخابات عام ١٩٩٢، نجاحاً كبيراً حيث حصل على ١٢ مقعداً، وكان عنصراً مهماً في إئتلاف إسحاق رابين الحكومي، ورأى في مشاركته

الحكومية فرصة لتشجيع رابين على تبني سياسات التسوية مع الفلسطينيين تحت سقف أوسلو، وهو أوفى بذلك، لكنه خيّب آمال الكثيرين في مواضيع أخرى تتعلّق بحقوق الإنسان وعلاقة الدين اليهودي بالدولة، لجهة إحتواء وتقليص التنازلات المقدمة إلى الأحزاب الأصولية اليهودية على حساب الطابع العلماني للدولة ■

نهاية آذار (مارس) ٢٠١٥

نتائج إنتخابات الكنيست بين دورتين

(١)

المقارنة بين تمثيل الإتجاهات السياسية الرئيسية في الكنيست الرقم ٢٠ من جهة، والكنيست الرقم ١٩ (٢٠١٣) من جهة أخرى، تبرز التغييرات التالية:

أ) زيادة مقعد واحد لليمين العلماني الصهيوني، بارتفاع مقاعده من **٤٣** [٣١ للقائمة المشتركة بين الليكود (١٨) وإسرائيل بيتنا (١٣) + ١٢ للبيت اليهودي] إلى **٤٤** [٣٠ لليكود + ٨ للبيت اليهودي + ٦ لإسرائيل بيتنا].

ب) خسارة اليمين الديني لخمسة مقاعد، بانخفاض مقاعده من **١٨** [١١ لشاس + ٧ ليهودية التوراة] إلى **١٣** [٧ لشاس + ٦ ليهودية التوراة]، حيث خسرت شاس وحدها ٤ مقاعد بسبب إنشقاق إيلي يشاي عنها، وخوضه الإنتخابات بقائمة مستقلة (ياحد) نالت نسبة ٢,٩٧٪ من الأصوات، فبقيت دون نسبة الحسم المقرة (٣,٢٥٪).

ج) خسارة اليسار والوسط الصهيوني لثمانية مقاعد، بانخفاض مقاعده من **٤٨** [١٩ لقائمة يوجد مستقبل + ١٥ للعمل + ٦ للحركة + ٦ لميريتس + ٢ لكاديما] إلى **٤٠** [٢٤ للمعسكر الصهيوني (١٩ للعمل و ٥ للحركة) + ١١ لقائمة يوجد مستقبل + ٥ لميريتس]، حيث لم تخض كاديما الإنتخابات فذهبت معظم أصواتها، على الأرجح، إلى رئيسة الحركة، تسيبي ليفني، التي سبق أن تولت رئاسة كاديما فيما مضى ■

(٢)

من هذه اللوحة نستخلص أن اليمين واليمين المتطرف حافظ – عملياً – على

كتلته الناخبة، وإن بتوزيع مختلف على مكوناته السياسية، إستفاد منها الليكود الذي كسب ١٢ مقعداً، بخسارة ٤ مقاعد للبيت اليهودي، و ٧ مقاعد لإسرائيل بيتنا.

بالمقابل فقد اليمين الديني ٥ مقاعد، منها ٤ مقاعد خسرتها شاس وحدها، بسبب إنشقاق ياحد عنها، ما أدى إلى تبديد الأصوات التي أخذتها ياحد في سقوطها معها، أصوات لم تجيّر في التصويت المجدي لصالح قوى اليمين الديني بشكل عام.

أما الوسط واليسار الصهيوني، فقد ذهبت المقاعد الثمانية التي خسرها لصالح قائمة كولانو برئاسة كحلون المنشق عن الليكود، الذي إعتبره ناخبوه، إنطلاقاً من برنامجه المطروح، ممثلاً لليسار الإجتماعي.

غير أن الإنجاز الإنتخابي الذي حققه كحلون (١٠ مقاعد) بفعل برنامجه هذا، سوف لن يصنفه في معسكر اليسار والوسط الصهيوني، كونه سينضم إلى التحالف الحكومي اليميني قيد التشكيل بأكثرية ٦٧ نائياً [٤٤ من اليمين واليمين المتطرف + ١٣ من اليمين الحريدي + ١٠ من نواب قائمة كلنا]، ما يجعل من كحلون والإتجاه الذي يمثل جزءاً من إئتلاف اليمين الصهيوني بمختلف تلاوينه، باعتباره لا يتميّز فعلياً بطرح مغاير في ما يتعلق بالتسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فضلاً عن القضايا السياسية الأخرى.

وبنتيجة إنتخابات الكنيست الـ ٢٠، بات بإمكان نتنياهو أن يشكل حكومة يمينية، وإن طعَّمها بنكهة اليسار الإجتماعي، أكثر تجانساً من الناحية السياسية من الحكومة السابقة التي لم توفر لها مكونات اليمين العلماني والحريدي سوى أكثرية ضيقة، لم تتجاوز الـ ٦١ نائباً [٣١ من الليكود وإسرائيل بيتنا + ١٢ من البيت اليهودي + ١١ من شاس + ٧ من يهودية التوراة]، إضطرته للتحالف المتوتر والقلق مع الوسط ممثلاً بيئير لابيد (يوجد مستقبل: ١٩) وتسيبي ليفني (الحركة: ٦)، ذلك التحالف الذي أفضى إلى إنفراط عقد الحكومة قبل إنقضاء ولاية الكنيست الرقم ١٩ ■

(٣)

في سياق آخر تندرج نتيجة إنتخابات الكنيست بالنسبة للقوائم العربية التي توحدت هذه المرة بقائمة مشتركة ضمّت القوى السياسية التي كانت قد فازت بـ ١١ مقعداً في الإنتخابات السابقة (٤ للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة + ٣ للتجمع الوطني الديمقراطي + ٤ للقائمة العربية الموحدة).

لقد فازت القائمة المشتركة بـ ١٣ مقعداً، وباتت تشكل الكتلة البرلمانية الثالثة في الكنيست بعد الليكود (٣٠) والمعسكر الصهيوني (٢٤)؛ وكان بالإمكان أن تحسِّن النتيجة المحققة لو إتفقت مع ميريتس على فائض الأصوات (ما أدى إلى خسارة ١٨ الف صوتاً)، ولو ضمَّت إليها الحزب العربي الديمقراطي برئاسة طلب الصانع (الذي كان جزءاً من القائمة العربية الموحدة في الإنتخابات السابقة).

تتحدد أهمية النتيجة الإنتخابية المحققة، بما تؤسسه هذه الخطوة أيضاً من إمكانية فعلية لتطوير الكفاح السياسي وفي إمتداده الجماهيري من أجل إلغاء القوانين العنصرية (وعددها ٢٣ قانوناً) التي تم تشريعها في الفترة الماضية، وتقديم مشاريع قوانين بديلة تؤكد المساواة في المواطنة، وبناء علاقات متكافئة مع مختلف الكتل البرلمانية على قاعدة المنافع المتبادلة دفاعاً عن مصالح الجماهير الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨، كما ودعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف ■

■ ■ ■

لقد إستبقت قرارات المجلس المركزي نتائج الإنتخابات الإسرائيلية التي أكدت مواصلة الإجتماع اليهودي داخل إسرائيل إنزياحه نحو اليمين بموقعية الليكود وبقيادته، فحصَّنت الحالة الفلسطينية بشبكة قرارات تشكل مجتمعة روافع إستنهاض وطني في مواجهة السياسة الرسمية والعملية المقبلة علينا بمزيد من التنكر وإدارة الظهر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ■

٢٠١٥/٤/٢٠

ملحـــق ١

نتائج إنتخابات الكنيست الـ٢٠ مقارنة مع نتائج إنتخابات الكنيست الـ١٩

الحزب	عدد المقاعـــد (ك٢٠)	عدد المقاعـــد (ك١٩)
الليكود	٣٠	٣١ : تحالف الليكود (١٨) + إسرائيل بيتنا (١٣)
المعسكر الصهيوني	٢٤	٢١: تحالف العمل (١٥) + الحركة (٦)
القائمة المشتركة	١٣	١١: القائمة العربية الموحدة (٤) +الجبهة الديمقراطية (٤) + التجمع الوطني (٣)
يوجد مستقبل	١١	١٩
كلنا	١٠	ـــ
البيت اليهودي	٨	١٢
شاس	٧	١١
إسرائيل بيتنا	٦	(١٣ مقعد ضمن التحالف مع الليكود)
يهودوت هتوراة	٦	٧
ميرتس	٥	٦
كاديما	ـــ	٢
المجموع	**١٢٠**	**١٢٠**

ملحـــق ٢

أسماء أعضاء الكنيست الـ ٢٠

■ الليكود (٣٠)

١- بنيامين نتنياهو. ٢- جلعاد أردان. ٣- يولي ادلشتاين. ٤- يسرائيل كاتس. ٥- ميري ريجيف. ٦- سيلفان شالوم. ٧- موشيه يعلون. ٨- زئيف الكين. ٩- داني دانون. ١٠- ياريف لفين. ١١- بيني بيغن. ١٢- تساحي هانيغبي. ١٣- يوفال شتاينتس. ١٤- جيلا جمليئيل. ١٥- أوفير اكونيس. ١٦- دافيد بيتون. ١٧- حاييم كاتس. ١٨- جاكي ليفي. ١٩- يوآف كيش. ٢٠- تسيبي حوتوفلي. ٢١- دافيد مسلم. ٢٢- ميكي زوهر. ٢٣- عنات باركو. ٢٤- أيوب قرّا. ٢٥- نافا بوكر. ٢٦- آفي ديختر. ٢٧- ابراهام ناجوسا. ٢٨- نوريت كورين. ٢٩- يارون مزوز. ٣٠- أورن حزان ■

■ المعسكر الصهوني (٢٤)

١- اسحق هرتسوغ. ٢- تسيبي ليفني. ٣- شيلي يحيموفتش. ٤- ستاف شابير. ٥- ايتسيك شمولي. ٦- عومر بارليف. ٧- حيليك بار. ٨- عمير بيرتس. ٩- ميراف ميخائيلي. ١٠- ايتان كابل. ١١- مانويل تريختنبرغ. ١٢- إيريل مرجاليت. ١٣- ميكي روزنتال. ١٤- رفيتال سويد. ١٥- داني عطار. ١٦- يوئيل حسون. ١٧- زهير بهلول. ١٨- إيتان بروشي. ١٩- ميخال بيران. ٢٠- نحمان شاي. ٢١- كاسانيا سفيتلوفا. ٢٢- آيليت نحمياس فيربين. ٢٣- يوسي يونا. ٢٤- إيال بن رؤوبين ■

■ **القائمة المشتركة (١٣)**

١- أيمن عودة. ٢- مسعود غنايم. ٣- جمال زحالقة. ٤- أحمد طيبي. ٥- عايدة توما سليمان. ٦- عبدالحكيم الحاج يحيى. ٧- حنين الزعبي. ٨- دوف حنين. ٩- طلب أبو عرار. ١٠- يوسف جبارين. ١١- باسل غطاس. ١٢- أسامة سعدي. ١٣- عبدالله أبو معروف ■

■ **يوجد مستقبل (١١)**

١- يائير لبيد. ٢- شاي بيرون. ٣- ياعيل جيرمان. ٤- مئير كوهين. ٥- يعقوب بيري. ٦- عوفر شيلح. ٧- حاييم يلين. ٨- كارين الهرار. ٩- يوئيل روزبوزوف. ١٠- عليزا لفي. ١١- ميكي ليفي ■

■ **كولانو ـ كلنا (١٠)**

١- موشيه كحلون. ٢- يوآف غالنت. ٣- إيلي إيلالوف. ٤- ميخائيل أورن. ٥- راحيل عزريا. ٦- تالي فلوسكوف. ٧- يفعاط ساشا بيتون. ٨- إيلي كوهن. ٩- روعي فولكمان. ١٠- ميراف بن آري ■

■ **البيت اليهودي (٨)**

١- نفتالي بينيت. ٢- أوري أرئيل. ٣- آييلت شكيد. ٤- إيلي بن دهان. ٥- نيسان سلومينسكي. ٦- يانون مغيل. ٧- موتي يوغاف. ٨- بتسلئيل سموترتش ■

■ **شاس (٧)**

١- آرئيه درعي. ٢- اسحق كوهن. ٣- ميشولام نهاري. ٤- يعقوب مارغي. ٥- ديفيد أزولاي. ٦- يوآف بن تسور. ٧- اسحق فكنين ■

■ **يهدوت هتوراة (٦)**

١- يعقوب ليتسمان. ٢- موشيه غافني. ٣- مئير باروش. ٤- أوري

مكليف. ٥- مناحيم موزيس. ٦- يسرائيل آيخلر ■

■ **يسرائيل بيتينو - إسرائيل بيتنا (٦)**

١- أفيغدور ليبرمان. ٢- اورلي ليفي ابكسيس. ٣- سوفا لندفير. ٤- إيلان شوحط. ٥- شارون غال. ٦- عمار حمد ■

■ **ميرتس (٥)**

١- زهافا غال - أون. ٢- إيلان غيلئون. ٣- عيساوي فريج. ٤- ميخال روزين. ٥- تمار زاندبرغ ■

في ذكرى رحيل قادة

- حكاية شعب وسيرة وطن.
- الجماهير المنظمة هي صانعة التاريخ.
- عاد إلى فلسطين مقاوماً.
- نموذج الإنحياز الطبقي، بالفكر والعمل والمسلك اليومي.

حكاية شعب وسيرة وطن[1]

الإبنة الرابعة بعد إعتدال وعادل ووداد لأبيها مصطفى محمد الآتي من قرية لوبيا الجليلية إلى مدينة طبريا الكنعانية، ولأمها سعدة خليل العبد المقيمة مع عائلتها فيها. عام النكبة ولدت، حيث إقتلع الشعب والممتلكات وتشرد الناس، وتبددت الشخصية الوطنية وإنهد النسيج وتوزع الجمع كله، حملتها النكبة إلى مخيمات لبنان، فسوريا، فكانت الطفولة والشباب ونشوء الوعي الأول وبدء تشكل الشخصية.

نهاية محمد؛ تُعرِّف نفسها بأنها إبنة لغتها وبيئتها، بنت النكبة... فالعودة إلى طبريا ولوبيا الجليلية وبلد الشيخ حيفا، وإلى فلسطين... وتستدرك نهاية أن العودة حق لنا يحميه ويبرره واجب وكفاح العمل من أجله.

تشكل وعيها بمعرفة أسماء الأماكن والقرى التي مرت بها قوافل المهجرين قسراً من بلادهم وبمعرفة المخيمات التي عاشت وأحبت وعملت فيها.. اليرموك وجرمانا والسبينة.. فأيقنت أنها وعائلتها من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم النكبة إلى الديار البعيدة، وأن اللاجئين كثر، وأن المخيمات وأحزمة الفقر حول عواصم العرب أماكن إنتقالية للعودة إلى فلسطين ■

■ ■ ■

(١) في تأبين نهاية محمد، القيادية المؤسسة في كلٍ من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحركة النسائية الفلسطينية (الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية). بقلم محمود خليفة شريك الحياة ورفيق الدرب. من كتاب «نهاية محمد.. لا شيء أغلى من الوطن» الذي غطى محطات من حياتها (١٩٤٨-٢٠١٥).

في المكان الجديد نما هم العودة ورافقها حتى الرحيل الأبدي. إنها مرحلة الشعور وتشكل العاطفة الأولى تجاه اللاجئين وتجاه الفلسطيني والآخر. تعرفت نهاية مبكراً على القوميين والناصريين وسمعت بالفدائيين وحملت ذلك في مراحلها الدراسية المختلفة ووجدت نفسها مع غيرها في لجان الدفاع عن الوحدة العربية.

برزت لاحقاً ميولها الأدبية وإهتماماتها بمطالعة الكتب والدراسات والقراءات لساطع الحصري والكواكبي وعازوري، وإهتمامها بالأدب العالمي وروايات الأحداث التاريخية: «عشرة أيام هزت العالم» و«متى تشرق الشمس يا رفيق»، بذلك لفتت نظر المعلمة والإدارة المدرسية والأصدقاء، «حيث كانت الثقافة والمعرفة والتعليم تعني مكانة وأهمية إجتماعية وشخصية» كما تقول نهاية.

أصبحت نهاية محمد رئيسة اللجنة الثقافية ومسؤولة عن مجلة الحائط المدرسية في ثانوية البنات الأولى في دمشق، وصارت موضوع حديث الطالبات ومجال إفتخار وإعتزاز الفلسطينيات والقوميات معاً، وصارت محط أنظار الجميع وإكتسبت سمعة الفلسطينية التي ترفع رأس شعبها كما قالت بعضهن لاحقاً في مرحلة الجامعة والحياة العملية ■

■ ■ ■

إعتزت نهاية محمد بهويتها اللاجئة والحالمة بالعودة وهي إبنة الأسرة الفقيرة والمعالة من قبل أمها العاملة في شركة الصناعات الغذائية. جمعت نهاية محمد بين الدراسة الثانوية والعمل في شركة «سيرونيكس» مثل الكثير من طلاب وطالبات الثانوية، لتغطية مصروفها للعام الدراسي الجديد فأصبحت الطالبة والعاملة معاً، وإكتسبت مواصفات ومزايا وقيم العمل كالانضباط والتعاون والعمل الجماعي، ونما لديها الحس الطبقي والشعور بمصلحة الجماعة، فإذا كانت حكايا الأم والأشقاء والوالد عن لوبيا وطبريا والتهجير القسري، وحكايا الاقران والجيران مصدر وعيها الأول، فإن إنطباعات الحارة والمدرسة واللاجئين والمخيم قد شكلت بذرة الوعي الوطني العام، عن فلسطين وعن العودة، وإذا كان التعليم والبيئة والعمل،

شكل لها الوعي الاجتماعي، فإن أخبار إنعقاد المؤتمر الأول للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس، وأخبار تكليف القمة العربية لأحمد الشقيري ونشاطاته، والمؤتمر الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإفتتاح مكتبها في دمشق، دفعها مع نشطاء الدفاع عن الوحدة والحالمين بالعودة إلى فلسطين، للاحتكاك بمكتب المنظمة، والمشاركة المبكرة في النضال الوطني، وفي العمل المنظم من أجل العودة. وشكل ذلك لنهاية، مدخلاً للتعرف على الرائدات الأوائل في العمل الوطني والعمل على تأسيس فرع الاتحاد العام للمرأة في سوريا بقيادة سعادة الكيلاني، وزميلاتها. وبما ساعد ومكّن من العمل على عقد المؤتمر العام الثاني في بيروت، أوائل سبعينيات ق.٢٠، الذي تشكل من فرع سوريا وعدد آخر من فروع الاتحاد في البلدان العربية. وأصبحت الراحلة عضواً في الأمانة العامة مع رائدات مناضلات وطليعيات، بعضهن في عمر أمها، مما أتاح لها فرصة التعلم منهن والاطلاع على تجارب ونجاحات وإخفاقات متعددة، وسعت معارفها وصقلت تجاربها وأثَّرت بحياتها العملية والنضالية تأثيراً كبيراً وإيجابياً ■

■ ■ ■

جمعت نهاية بين إلتزامها وعملها الوظيفي في التربية، كمعلمة للرياضيات في مدراس مخيم درعا ومدرسة فرادة في مخيم السبينة، وبين مهماتها الاتحادية في الأمانة العامة وفي لجنة العلاقات الداخلية للاتحاد، مع مهمات عامة وطنية ونضالية أخرى في الجبهة الديمقراطية وفي المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية في مخيمات سوريا. وتزاملت مع قيادات الحركة النسائية كعصام عبد الهادي وزميلاتها. وإستحقت الراحلة كثيراً من شهادات التقدير والثناء على عملها ونجاحها التربوي والمهني وعلى تطوعها ومشاركتها النشطة والفاعلة في العمل الوطني والاجتماعي النقابي النسائي.

وفي الثلث الأخير من عقد سبعينيات القرن الماضي، كلفت نهاية مع غيرها من المؤمنات بقضية المرأة وبدورها في تقدم المجتمع ونهوضه، ببناء المنظمة النسائية

الديمقراطية في مخيمات سوريا، بعد أن كان قد بدأ العمل على بناء إتحاد لجان العمل النسائي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في منتصف السبعينيات تقريباً. وتزاملت الراحلة في المهمة الجديدة مع ناشطات مبعدات من فلسطين والأردن، ومع لاجئات المخيمات في سوريا.

شكلت نهاية مع زميليها عصام الفايز والشهيد بشير زقوت، المكلفان ببناء منظمة الشبيبة الديمقراطية الفلسطينية، وبقيادة الراحل هشام أبو غوش مسئول الجبهة الديمقراطية بسوريا في حينها، رباعياً قيادياً جماهيرياً، كان موضع فخر وإعتزاز كل من عمل معهم في إنشاء ذاك البناء الجماهيري المتين. ولعبت الراحلة دوراً مبادراً في توحيد وتنسيق البرامج والخطط والجهود الموحدة للإرادة والعمل على مستوى القيادة والقاعدة وعموم التنظيم، وربطت بين النشاط والتنظيم وبين الهيئات وإطارها الصديق في العمل والحشد والتوسع، وتُوِّج هذا الدور بالنجاح. وغدا بذلك إقليم سوريا للجبهة الديمقراطية، ركيزة للنضال الوطني الفلسطيني وضمانة لحماية المنظمة وبرنامجها، في مرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد ■

■ ■ ■

لعبت نهاية محمد من خلال موقعها القيادي، بخبرتها وحكمتها وبأسلوبها الديمقراطي، دوراً هاماً في مواجهة محاولات العبث بمنظمة التحرير، حفاظاً على وحدتها وصوناً لقرارها الوطني المستقل.

تعرضت نهاية للإبعاد أواخر العام ١٩٨٥، فاقتلعت من بين أبنائها وعائلتها ولم تعد إليهم إلا بعد ثلاث سنوات، عندما شُيِّعَ الشهيد خليل الوزير في مخيم اليرموك ودفن في مقبرة الخالدين فيه بعد إستشهاده في تونس. وعملت نهاية خلال هذه الفترة في لبنان على إعادة تعزيز وحدة فرع لبنان للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وفي صفوف المنظمة النسائية الديمقراطية في لبنان، وتعرَّفت على مخيّماته، فاغتنت خبرة من هذه التجربة الجديدة.

وتحمّلت الراحلة المناضلة، الحالمة بالعودة والعاشقة لتراب الوطن وللناس، فيما بعد مسؤولية إقليم الجبهة الديمقراطية في سوريا منتصف ١٩٨٨، واستمرت في هذه المسؤولية حتى العودة إلى الجزء المتاح من الوطن مع نهاية الانتفاضة الأولى■

■ ■ ■

على أرض الضفة بعد العودة، ظهر يوم ١٩٩٤/٨/٢٦، وضعت الراحلة، برنامجاً خاصاً أطلقت عليه إسم «إعرف وطنك»، تعرفت من خلاله على جميع المدن والبلدات والمخيمات، على طرقها ومداخلها ومخارجها، وخبرت الطرق الالتفافية والبديلة بسبب الحواجز والإغلاقات الدائمة. ونجحت مع زميلاتها في توحيد جهود فروع وأقسام الاتحاد في الداخل والخارج لخدمة قضية المرأة والقضية الوطنية العامة، ذلك الدور الذي نجح فيه الاتحاد العام للمرأة.

وتزاملت الراحلة، في العمل النسائي الموحد في الضفة وغزة، مع الرائدات سميحة خليل وزميلاتها، ومع مجموع الأطر والمراكز والهيئات النسوية، وقادت لجنة العلاقات الداخلية لنشر وتوسيع أطر الاتحاد وقواعده وإستكمال هياكله في الضفة وغزة.

لعبت نهاية دوراً بارزاً في تشكيل لجان وإئتلافات تحديث وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة. حيث كانت منسقة لعمل اللجنة الوطنية لقانون الأسرة التي تضم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية. وشاركت في نقاشات تعديل وتحديث قوانين العقوبات والميراث وتنظيم الأسرة والنفقة، وقانون الطفل وحماية المرأة من العنف وإنهاء أشكال التمييز ضدها، بتوجه واضح وتصميم نحو عصرنة ودمقرطة التشريع الخاص بالمرأة وبحقوقها ومكانتها.

مثّلت نهاية محمد، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في العديد من المؤتمرات والمحافل والنشاطات العربية والإقليمية والدولية عبر العالم، إلى أن منعت في العام ٢٠٠٥ من السفر وبشكل مشدد من قبل الاحتلال الإسرائيلي حتى رحيلها ■

■ ■ ■

نهاية.. كنت وستبقين في العقول وفي الأذهان لدى أسرتك وعائلتك ومحبيك، ومن عملوا بجانبك وبقيادتك وتزاملوا معك، وستنيرين لدى أبناء جيلك والأجيال القادمة تاريخ ميلاد قضية المرأة بعد النكبة، وستنيرين لمن رافق رحلة نضالك الممتد الدرب للعودة إلى أرض الآباء والأجداد. ستبقى سيرتك ومسيرتك يا سيدة العطاء والمبادرة، ويا مدرسة الائتلاف والوحدة، مصدر إلهام وإفتخار للمرأة الفلسطينية والعربية، نسير من بعدك على هدي خطاك، وهدي المباديء والقيم التي أرسيت بتجربتك. نسير على طريقك لتحقيق أهداف العودة والتحرر الوطني والاستقلال والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.. تلك الاهداف، التي حلمت وكافحت ورحلت من أجلها ■

٢٠١٥

الجماهير المنظمة هي صانعة التاريخ[1]

[..]

في حضرة الشهادة وفي مقام تكريم ذكرى الرحيل لقامة تاريخية عقدت لها القيادة على تقاطع الوطني مع القومي في منطقة لم تُشفَ شعوبها بعد من الجرح الغائر لسايكس – بيكو الذي شلّعها إلى دول وشعوب..

وأمام تجربة نضالية وقفت، ومن موقع المسئولية، أمام خيارات صعبة.. تجربة تعود إلى ستة عقود مضت..

يصعب الكلام عن د. جورج حبش بطموح الإحاطة بكل أو حتى بمعظم جوانب الموضوع شخصاً وتجربة..

فنحن أمام تجربة زاخرة.. الفرد فيها جزء من حركة التاريخ.. بمدها وجزرها..

فما بالك بقائد مؤسس لحركتين إحداهما لعبت دوراً مؤثراً في المدى القومي.. والثانية مازالت تضطلع بدورها المتقدم في المجال الفلسطيني..

وقد يعترض البعض على فصل يعتبره تعسفياً بين هذا المدى وذاك المجال، إنطلاقاً من صعوبة الفصل أو تعذره بين قضايا متداخلة في مشرق لم تلغِ التجزئة فيه الواقع الموضوعي لمشتركاته، هذا إن لم يكن لوحدته..

وهو ما ينطبق، من باب أولى، على الحالة الفلسطينية، شديدة التداخل بمحيطها، ما إنفكّت تؤثر فيه كما تتأثر به..

---

(١) كلمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مهرجان تأبين القائد الوطني الكبير د. جورج حبش. مخيم اليرموك، ٢٠٠٨/١/٢٩.

ولعل د. جورج حبش هو نموذج القائد الأكثر صفاءً في إنشداده إلى هذه المعادلة بانسجام حدّيها وتناقضهما معاً.

لقد كان فلسطينياً في قوميته وقومياً في فلسطينيته..

ليس بالمعنى الدارج منذ حرب الـ ٦٧ الذي ينطلق من إستقلال النضال الوطني التحرري الفلسطيني ليُثمِّر ما يواشجه مع محيطه..

بل بالمعنى العضوي والسياسي المباشر الذي يتعاطى مع ملف الصراع العربي – الاسرائيلي ببعده الشامل، لكن إنطلاقاً من بؤرته المركزية: فلسطين.

ومن هنا شعار السهم المتجه إلى فلسطين الذي يرمز، على الأرجح، إلى هذا البعد في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ■

■ ■ ■

وبما أنه يصعب في هذا المقام الكلام عن د. جورج حبش بالمستوى الذي يستحقه حقاً وتاريخاً..

سيتم الإكتفاء بإشارات سريعة إلى بعض جوانب فكره وتجربته التي تشكل إحدى عناوينها الرئيسية – بلا شك – موضوعة الجماهير المعبأة والمنظمة التي هي وحدها صانعة التاريخ، وهي الأساس في معركة التحرير..

وفي هذا إستعادة حرفية لما كان يتردد على لسانه وفي كتاباته دون كلل..

وفي ظني أن آخر أجمل هدية تلقاها فقيدنا الكبير، قبل أيام قليلة من رحيله، هي تلك التي تمثلت بالموجة الجماهيرية العاتية التي إجتاحت جدار معبر الإذلال والحصار في رفح..

هذا العنوان شكل أحد المحاور الرئيسية للفكر السياسي وللممارسة النضالية لجورج حبش الذي استخلص في شبابه المبكر العبرة الرئيسية من ثاني تجاربه السياسية بعد تجربة نادي «العروة الوثقى» في مرحلة الدراسة الجامعية..

وأقصد بذلك تجربة «كتائب الفداء العربي» الفاشلة التي قامت على العمل

الصدامي المباشر للفرد بمعزل عن حركة الجماهير المعبأة والمنظمة..

لقد بقي هذا العنوان، عنوان الجماهير المعبأة والمنظمة، ملازماً لفكره وممارسته في مجرى تشكل حركة القوميين العرب، إن في مرحلتها القومية الصرف، أو في مرحلة تلمسها وتبنيها للبعد الإجتماعي في النضال القومي، الذي وضع الإشتراكية إلى جانب الوحدة والتحرير..

وكذلك في مرحلة الإلتحام بالناصرية التي إعتبرت حركة القوميين العرب نفسها بمثابة حركتها الجماهيرية المنظمة في المدى العربي، مشرقاً وخليجاً بالتحديد..

وكان أن إنتقل هذا العنوان، عنوان الجماهير المعبأة والمنظمة، بحكم الإرث والتواصل النضالي، إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ليكون أحد أبرز محاور عملها وليشكل مع الكفاح المسلح في إطار برنامج التمسك بالثوابت الوطنية، أحد العوامل الرئيسية لإقامة وإدامة النفوذ السياسي لهذا التنظيم الرئيسي في صفوف الحركة الفلسطينية ■

■ ■ ■

أيضاً في بعض جوانب فكر الحكيم وتجربته النضالية نشير إلى الموقع المحوري الذي إحتلته الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف التي لم يطعن أبداً بمكانتها التمثيلية حتى في أشد مراحل معارضته لخط قيادتها المتنفذة..

وفي ظني، أن ما يستحق التأمل هو جدلية التحالف والخلاف (وصولاً إلى الإفتراق المؤقت أحياناً) في الفكر السياسي لجورج حبش نظراً لما يمكن أن يستخلص منها من الزاوية التالية:

إن معارضته السياسية الحازمة لما كان يعتبره خروجاً عن الثوابت أو مساساً بها كانت تمضي بعيداً، وبعيداً جداً، لكنها – في الوقت عينه – كانت تحجم عن الإنقسام وإلحاق الأذى بالمؤسسة الأم أي منظمة التحرير، وكانت تربأ بنفسها اللجوء لاستخدام أسلوب الإنقلاب عليها..

لقد كانت معارضته قاسية ولم ترتدِ يوماً قفازات مخملية، لكنها في نقطة ما من

مسارها كانت تستدير لملاقاة شروط تجديد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير وتحت رايتها..

في فكر فقيدنا الكبير إنحكمت جدلية اللقاء والإفتراق إلى سقف الوحدة، فهي المرجعية والإطار بقواسمها المشتركة وتسوياتها ■

■ ■ ■

نعم تسوياتها وتنازلاتها المتبادلة.. ولعل هذا ما نحن أحوج ما نكون إليه في الظرف الصعب الذي تجتازه مسيرتنا الوطنية..

فالخلاف على مفاوضات أنابوليس (٢٠٠٧/١١/٢٧) نضعه خلف الظهر، لأن الراهن والمباشر هو المسار الفعلي للمفاوضات التي كانت الحكومة الحادية عشرة، حكومة الأئتلاف الوطني برئاسة اسماعيل هنية، قد وافقت وبملء إرادتها، على إحالة مسئوليتها ومسئولية إدارتها إلى اللجنة التنفيذية ورئيسها..

وباعتقادنا، أن النقطة المفصلية المطروحة على هذا الصعيد ليست الموافقة على المفاوضات من عدمها، بل الإتفاق على شروط إستمرارها أو تعليقها، فقطعها..

فهل نقبل بمفاوضات يديرها العدو تحت النار، نار الاستيطان والتهويد والحصار والعدوان، أو.. نقطعها إلى أن ينقطع سيل العدوان والإستيطان..

وهل نقبل باستمرار مفاوضات يديرها العدو بشروطه التي تحدد مسبقاً نتائجها المتعاكسة تماماً مع حقوقنا الوطنية..

هذه هي المسألة التي تحتاج إلى رأي واحد وقبضة موحدة ■

■ ■ ■

أما الخلاف على من تؤول إليه الولاية على معبر رفح، فإننا نضعه خلف الظهر لصالح الإتفاق على تلك الصيغة التي تفتح أبواب القطاع المحاصر ليس على مدينتين شمال سيناء للتبضع، بل على العالم بأسره..

والتي تفتح أبواب غزة على الضفة وأبواب الضفة على غزة.. فمؤامرة فصل الضفة عن غزة لا تقل خطورة عن فصل القطاع عن العالم..

لا بل أنها، في واقع الحال تتجاوزها خطورة، لأنها تسعى إلى إستبدال مخطط تطويع القطاع الصامد الذي لم ولن يركع، بمخطط مصادرة الكيانية الوطنية المستقلة على عناوين تعيد عقارب الزمن إلى ما قبل حرب الـ ٦٧، وهذا بدوره لن يقع بالإرادة الفلسطينية الملتقية مع الإرادة العربية ■

■ ■ ■

إن هذه المسائل وغيرها تندرج تحت عنوان واحد هو الإنقسام الفلسطيني الذي ينذر إستمراره بانعكاسات شديدة السلبية على الحالة الفلسطينية والنضال الوطني عموماً..

من هنا الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل، فمن ينشد الخلاص الوطني لا خيار أمامه سوى الحوار..

وهو الخيار الذي بقي فقيدنا الكبير متمسكاً به، داعياً له.. وأمامه أحد جدران غزة ينهار بفعل ضغط الجماهير المعبأة والمنظمة.. وكله أمل وثقة بأن هذا سيكون مصير جميع الجدران والأسوار التي تحجب شمس الحرية والإستقلال عن الوطن..

فإلى شعبنا الفلسطيني نتقدم بأحر التعازي.. قبل أن نتقدم بها إلى رفاق الدرب في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإلى منظمة التحرير..

فالقامة التاريخية السامقة وان رحلت،

ستبقى حيّة بما قدمت، خالدة بما زرعت.. والسلام ■

٢٠٠٨/١/٢٩

عاد إلى فلسطين مقاوماً[1]

عندما عبر الحدود إلى الضفة الفلسطينية تحت الإحتلال، لم يدخلها أبو علي مصطفى مساوماً، بل دخلها مقاوماً..

دخل مقاوماً من أجل الحقوق الوطنية، ولم يدخل مساوماً عليها.. دخل مقاوماً من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ومن أجل حق العودة إلى الديار والممتلكات.. ولم يدخلها مساوماً على دولة منقوصة المساحة والسيادة وبلا قدس عاصمة أبدية لهذه الدولة، وبلا عودة للاجئين..

أبو علي مصطفى كان آخر من يجهل مخاطر إنتقاله من جغرافية سياسية إلى أخرى..

كان يدرك في واقع الحال، هذه المخاطر.. ولكنه لم يتراجع عن قراره، وكان كما عهدناه على إمتداد مسيرة نضالية تجاوزت أربعة عقود من زمن القضية الوطنية، صلباً، مبدأياً، ثابتاً وصاحب رؤية..

بقي متمسكاً برؤيته وبقراره، لأنه كان يدرك الضرورة الوطنية والكفاحية والحزبية لهذا القرار.

واليوم، إذْ نستدعي ذكرى إستشهاد هذا القائد الوطني الكبير، لا بد وأن نقف أمام معنى الشهادة، لقائد بهذا المستوى تقدم الصفوف رمزاً وطنياً، ورمزاً يسارياً في زمن يسعى إلى إختزال الحركة الوطنية إلى يمين ويمين..

---

(١) كلمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مهرجان تأبين القائد الوطني الكبير أبو علي مصطفى، مخيم اليرموك، ٢٠٠٨/٨/٣١.

ومعنى الشهادة في هذا السياق هو قرن القول بالعمل ، والموقف المرسل بالممارسة المحققة، ودائماً تحت راية الإخلاص بلا حدود لقضية الشعب والوطن، لقضية الشعب الموحد في وطن موحد بقيادة حركة وطنية موحدة ■

■ ■ ■

إن ما نشهده في هذه الأيام يقف على النقيض من كل هذا، فالإنقسام القائم لا يقتصر على تنافر الرؤى السياسية بعيداً عن الرؤية الوطنية المشتركة، كما بلورتها وثيقة الوفاق الوطني في حزيران ٢٠٠٦، بل يمتد الى السلطة الفلسطينية التي إنقسمت على نفسها حكومة ووزارات، أجهزة ومؤسسات..

هذا فضلاً عما يلوّح به البعض بأن يصل الإنقسام إلى مستوى رئاسة السلطة التي تضحى رئاستين، لا بل يمضي هذا البعض إلى أبعد من ذلك؛ لجهة التلويح باجتراح مرجعية أخرى بجانب م.ت.ف.

وليس ثمة مخرج من هذا المأزق الوطني العميق إلا بالحوار الوطني الشامل من ألفه إلى يائه، فالحوارات الثنائية والإتفاقات الثنائية، كما علّمت التجربة البائسة لاتفاق مكة في ٨ شباط ٢٠٠٧ بين حركتي فتح وحماس، هي إتفاقات محاصصة ثنائية، لانها محكومة بمنطق الصراع على السلطة ومؤسسات السلطة وموازنات السلطة ووظائف السلطة وإمتيازات السلطة...

الحوار الثنائي وما يتمخض عنه من إتفاقات ينشيء إزدواج السلطة ويكرس إزدواج السلطة.. وحال الإزدواج حال صراع محتدم، حال إنتقالية مؤقتة، حال رجراجة وقلقة، تقود – عاجلاً أم آجلاً – إلى طرح حسم مسألة السلطة لصالح أحد طرفيها، فكان أن حسمت بالطريقة التي شهدناها بغزة في ٢٠٠٧/٦/١٤ ■

■ ■ ■

هذه هي السمة الأساس لصيغة الحوار الثنائي التي يرفع البعض رايتها عالياً وإن بأسلوب المرحلة الأولى التي تقود إلى الحوار الأوسع فيما بعد، بدعوى أن

المشاكل القائمة هي بين التنظيمين اللذين يحتكران السلطة..

ونحن نقول أن المشاكل قائمة بين هذين التنظيمين بكل تأكيد، لكنها أيضاً قائمة بين كل منهما وسائر المنظمات، فكيف سيستقيم البحث – على سبيل المثال– بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس ومعايير وطنية ومهنية بعيداً عن الرؤية والمصالح والأنا الفصائلية الضيقة، ونحن نرى بأن من يرفع هذا الشعار إنما يمارس على غرار من سبقه، لا بل يمارسه على نحو يفوقه سلبية.

في هذا الإطار ندعو الى مزيد من التبصر والتروي، لا بل إلى شيء من التواضع المحبب وطنياً، فبأي حق يطالبنا البعض – ونحن نتكلم من موقع اليسار الوطني الفلسطيني –؛ أن نلتحق بالحوار الوطني كتكملة عدد وبعد أن ينجز جدول أعماله ثنائياً، ونحن طرف مؤسس في الحركة الوطنية وم.ت.ف ساهم في بناء صرحها وتحقيق إنتصاراتها وقدم التضحيات الجسام على طريق القدس والعودة والإستقلال الوطني الناجز..

وبالأمس القريب شيعنا قافلة من شهداء عمليات العقدين الأخيرين، أكثر من نصفهم سقط تحت رايات اليسار الوطني الفلسطيني ■

■ ■ ■

إن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتوج مسارها بانتخابات التشريعي في ٢٠٠٦/١/٢٥ حتى لا تعتبر نتائج هذه الإنتخابات وحدها هي الرائز والمعيار في تعيين التوازنات الداخلية الفلسطينية، علماً أن المشاركة لم تشمل جميع القوى في هذه الإنتخابات التي خيضت بقانون إنتخابي إقصائي كونها لم تستند إلى نظام التمثيل النسبي الكامل.

وهذا سبب إضافي يجعلنا نتمسك بالحوار الوطني الشامل من ألفه الى يائه كما ذكرنا؛ وهو الحوار الذي لن يكون له مغزى إذا لم يلزم نفسه بسقف زمني لا يتعدى الشهور من أجل إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية وكذلك للمجلس الوطني..

ومن هذا المنطلق رحبنا بالدعوة المصرية للشروع بالحوار إبتداءً من مطلع الأسبوع المنصرم، ونرى بأن متطلبات إنجاح هذا الحوار تقوم على وقف فوري للحملات الإعلامية المتبادلة وممارسات القمع والترهيب وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الجانبين وتحريم الإعتقال السياسي ■

■ ■ ■

في ظل حالة الإنقسام المستفحل لا يمكن للمفاوضات الجارية التي إنطلقت من مؤتمر أنابوليس (٢٠٠٧/١١/٢٧) أن تثمر عن نتائج تلبي المصلحة الوطنية، بل على العكس تماماً، فإنها تلحق الضرر بها. وخطورة المفاوضات حالياً لا تكمن في إحتمال أن تصل إلى نتيجة ما مقبولة من الطرف الفلسطيني المفاوض بحكم التباعد بين أقصى المعروض إسرائيلياً، وأدنى المقبول فلسطينياً..

إن خطورة هذه المفاوضات تكمن أيضاً في إدخالنا باللعبة الأمريكية – الاسرائيلية؛ بتسليم واشنطن ما يشبه «وديعة» تشمل تحديد ما تم التوافق عليه، وكذلك المواقف المتقابلة التي لم ينجز أي إتفاق بشأنها، وبحيث تشكل هذه «الوديعة» مدخلاً للإدارة الحالية أو القادمة لا فرق، للتقدم بمشروع تسوية مزعوم وإقتراحات لغلق الفجوة بين الجانبين، طبعاً على حساب المطالب والحقوق الفلسطينية.

من هنا، فإننا نحذر من مخاطر الدخول في هذه المناورة مكشوفة الأغراض، لا سيما في ضوء ما يرشح من مواقف عن بعض الأوساط النافذة في العملية التفاوضية التي تطالب بتحويل النتائج المحققة أو التي سوف تتحقق حتى نهاية العام ٢٠٠٨، بعد تثبيتها، إلى نقطة بدء جديدة مع الإدارة الأمريكية القادمة (إدارة اوباما – بدءاً من ٢٠٠٩/١/٢٠) ■

■ ■ ■

في هذا السياق ندعو إلى موقف فلسطيني حاسم يضع واشنطن، وأطراف المجتمع الدولي، أمام مسؤوليتهما من خلال وقف المفاوضات الجارية، وربط

إستئنافها بوقف الاستيطان ووضع حد للعدوان والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال، وذلك كخطوة على طريق تصويب مسار العملية التفاوضية وإعادة إرسائها على قاعدة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، في إطار مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، ينعقد تحت مظلة الأمم المتحدة وبرعاية دولية جماعية بحضور ومشاركة كافة أطراف الصراع، بديلاً عن صيغة المفاوضات الثنائية التي تنفرد الولايات المتحدة برعايتها.

ومن هنا، أخيراً، نجدد التحذير من إستمرار التفرد بالقرار التفاوضي من قبل الفريق المفاوض والتعتيم على مجريات العملية التفاوضية. ونؤكد على ضرورة تشكيل لجنة وطنية عليا لإدارة المفاوضات، وبمرجعية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بديلاً من المطبخ الضيق الذي لا يخضع لأية رقابة أو مساءلة ■

■ ■ ■

بهذا نختم مجددين العهد أمام تلك القامة الوطنية الشامخة التي مثّلها أبو علي مصطفى في حياته الزاخرة بالعطاء المتواصل في قيادة العمل الوطني، ومن ثم على رأس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من موقعها الوطني واليساري المتقدم في الحركة الفلسطينية وفي م.ت.ف، وفي حركة التحرر الوطني العربية عموماً..

نختم مؤكدين العهد بأن مسيرة شعبنا الكفاحية مستمرة حتى إنجاز كامل الحقوق الوطنية.. وما زرعته أيها القائد الوطني الكبير في سني حياتك تحول وسيتحول تباعاً حصاداً وطنياً وفيراً ■

٢٠٠٨/٨/٣١

نموذج الإنحياز الطبقي، بالفكر والعمل والمسلك اليومي[1]

الحديث عن أحمد نبيل الهلالي سهل وصعب في آن؛

سهل لأن الراحل الكبير إتسم بالصراحة والشفافية والوضوح والشجاعة . . في زمنٍ باتت فيه الصراحة جالبة للمتاعب، والشفافية مخاطرة، والوضوح مغامرة، وباتت فيه الشجاعة مكلفة.

وصعب لأنه كان موسوعة في السياسة، وفي الفكر، كما في مجال إختصاصه كرجل محاماة . .

من هنا، تكوّنت شخصية أحمد نبيل الهلالي المميّزة، وكانت له مكانته المرموقة هنا في مصر، في صفوف الحركة الشعبية، مناضلاً سياسياً صلباً، ذا نظرة موضوعية، وإرادة ثابتة، ووعي متجدد.

كما كانت له مكانته المرموقة كقومي، عروبي ينظر إلى قضايا الأمة من منظاره الخاص، مدركاً حقيقة الموقع الذي تحتله مصر في حياة هذه الأمة، وحجم تداعيات القرار السياسي المصري على مصالحها.

كما كانت له مكانته كأممي حريص على إستقلالية وعيه، قدم في هذا الميدان نموذجاً جديداً يستحق تقدير المناضلين.

وإذا ما حاولنا أن نذهب بعيداً في قراءة شخصية الراحل الكبير، لوجب علينا أن نقول الكثير. فالإحاطة بالصديق والرفيق أحمد نبيل الهلالي مهمة تحتاج إلى جهد

---

(١) كلمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ذكرى رحيل القائد اليساري المصري الكبير د. أحمد نبيل الهلالي. القاهرة، ٢٠٠٦/٧/١١.

جماعي، يرتقي إلى مستوى الرجل، يشارك فيه صف ممن عرفوه، وخبروه، وعايشوه، وواكبوا مسيرته الكفاحية الطويلة والثرية والمتنوعة، ممن أيدوه في مواقفه، وكانوا حلفاء وشركاء له في نضاله، وممن خالفوه في رأيه، لكنهم على الدوام ينظرون إليه باحترام شديد...

فهو حليف وفيّ لمن حالفه، وهو خصم شريف لمن لدّه الخصومة. وهو في كل الأحوال نبيل ... وبقي على الدوام نبيلاً ■

■ ■ ■

كان الراحل الكبير شديد الانسجام مع معتقداته الفكرية ومفاهيمه وقيمه السياسية. وقد رأى أن الانحياز لليسار، من موقعه المعروف، يفترض الانسلاخ الطبقي، بمعناه الفكري ومعناه العملي، لذلك لم يكتفِ بأنه حمل فكر الطبقة العاملة، وإنحاز إلى الفقراء والعمال والفلاحين في بلده، بل خطا خطوات جريئة تنسجم إلى أبعد حدود مع إنحيازه هذا ... فتخلى عن موقعه كإبن لباشا كان يوماً ما رئيساً لحكومة هذا البلد، وتخلى عن أملاكه وثروته وعن كل ما يرمز إلى إنتمائه الطبقي السابق، وعاش حياة هي أقرب إلى حياة الزهد، حتى أنه إستحق عن جدارة لقب قديس الفقراء والمناضلين.

هذا الزهد وهذا التقشف، وهذا الانحياز الطبقي، بالفكر والممارسة وبمظاهر الحياة اليومية، ترك أثره الكبير في وعي المناضل أحمد نبيل الهلالي . .

لذلك كان في سلوكه يقدم نموذجاً آخر في إنتماء المناضل إلى الحركة الوطنية في بلاده ■

■ ■ ■

لم تتغلب على مشاعره يوماً العصبوية الحزبية، ولم تمنعه الخلافات والتباينات السياسية عن مد الجسور نحو باقي القوى السياسية في الحركة الوطنية المصرية، حتى مع تلك التي كان بينه وبينها سجالات فكرية وسياسية، إذ رفض أن تتحول

هذه السجالات، على أهميتها وغناها، إلى مادة للخصومة.

لذلك كان في مقدمة المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن المناضلين من أبناء الحركة الوطنية المصرية في مواجهة القضاء...

كان محامي الجميع دون تمييز في الانتماء لهذا المناضل أو ذاك، بما في ذلك من إنتسب إلى إتجاه الإسلام السياسي، ودون أي تأثر بخصومة سياسية قد تكون نشبت بينه وبين هذه الفئة السياسية أو تلك. كان يعتبر كل المناضلين في صفوف الحركة الوطنية المصرية أبناء الخندق الواحد، وكان يعتبر نفسه محامياً لهذا الخندق■

■ ■ ■

كان حزبياً، نعم، لكنه كان حزبياً من طراز آخر. لم يسمح لحزبيته أن تتحول إلى عصبوية تنظيمية تقود أصحابها إلى الانغلاق على الذات والانعزال عن الآخرين.

ولعل روحه الديمقراطية وإيمانه العميق بأن الديمقراطية هي السبيل إلى بناء العالم الجديد هو الذي حرره من تلك العصبوية، وسلَّحه بروح الانفتاح على الآخرين.

وقد ترجم مواقفه هذه في أكثر من محطة وفي أكثر من موقف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، دعوته في الجمعية العامة لنقابة المحامين لأن تكون النقابة إطاراً جامعاً لكل التيارات السياسية في صفوف المحامين، بما في ذلك تيار المستقلين.

إن دعوته هذه، كما أوضح، لم تكن لنزع الصفة السياسية عن نقابة المحامين، بل لتعزيز هذه الصفة من خلال تحصين النقابة بالقوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية كافة، معترفاً لأصحاب الأغلبية في الانتخابات النقابية بحقهم في التمتع بهذه الأغلبية، داعياً – في الوقت نفسه – إلى صيغة توازن بين إحترام نتائج الانتخابات وبين ضرورات البناء الديمقراطي والتعددي للنقابة.

والسبيل إلى ذلك، كما كان يرى، هو بناء تحالفات للقوى، السياسية الوطنية

والتقدمية، وللتيارات الوطنية المستقلة، بما يحصّن النقابة، ويمدها بعناصر القوة، خاصةً وأنها تحتل موقعاً مميزاً في الحياة السياسية في البلاد، وفي الدفاع عن الديمقراطية.

وفي السياق نفسه تحلّى راحلنا الكبير بنظرة وحدوية لعمل القوى الوطنية والديمقراطية في مصر . .

ففي مواجهة الطرف الآخر، بصفوفه المنتظمة، وقواه المتعددة، دعا الهلالي إلى بناء إطار خاص بالقوى الديمقراطية والوطنية هو أشبه بالائتلاف الوطني العريض، يضع حداً لحالة الشرذمة والتفتت في صفوفها، ويقدمها إلى المجتمع المصري في صيغة جديدة، تعيد تقديم العمل الحزبي بصيغته الحقيقية، نضالاً وتضحية لأجل الوطن والمواطن، وليس بحثاً عن مكاسب فئوية ضيّقة ■

■ ■ ■

إن دعوة أحمد نبيل الهلالي هذه، تتجاوز في رؤيتها الموضوعية حدود مصر، لتشكل لنا نحن الفلسطينيين درساً غنياً، في بناء مؤسساتنا الوطنية على أسس تعددية إئتلافية وديمقراطية جامعة، إن على مستوى المؤسسات السياسية للسلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية.

وكذلك الأمر في الأطر المهنية والمنظمات الشعبية، خاصةً وأننا نعيش مرحلة تحرر وطني في مواجهة عدو شرس لا يرحم، كما تؤكد ذلك يوميات الاحتلال والاستيطان، نقوى في مقاومته بقدر ما نعزز وحدتنا الوطنية بمضمونها الديمقراطي والتعددي.

كما أن دعوته لبناء إطار ينظم صفوف أطراف الحركة الوطنية المصرية، هي أيضاً دعوة لنا، نحن الفلسطينيين، لنوحد قوانا، ونبني إئتلافنا الوطني في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير سواء بسواء.

لقد جاء الحوار الوطني الفلسطيني في محطته الأخيرة بين رام الله وغزة متوجاً بـ

«وثيقة الوفاق الوطني» ليوفر البرنامج الذي ستنهض عليه حكومة الاتحاد الوطني كضرورة وطنية غير قابلة للتأجيل، والتي وحدها ستكون بمستوى التحديات التي تعترض سبيل القضية الفلسطينية . .

والأمل يحدونا أن نستكمل هذا الحوار خارج الوطن في فترة قريبة جداً، إمتداداً لمؤتمرات الحوار الثلاثة التي إستضافتها القاهرة وآخرها في آذار (مارس) ٢٠٠٥، ليتم الاتفاق على الخطوات الملموسة الآيلة إلى تفعيل منظمة التحرير وتطويرها في سياق إعادة بناء مؤسساتها، إطاراً جامعاً لعموم الحركة الفلسطينية بكل مكوناتها ■

■ ■ ■

لقد إحتفظ راحلنا الكبير لنفسه، أمام المتغيرات الدولية، ببوصلة شديدة الحساسية تقوده إلى الاتجاه السليم.

البوصلة هي القضية الفلسطينية والصراع ضد المشروع الصهيوني. ومن هنا إنطلق في محاكمة مواقف الأصدقاء ومواقف الأعداء، مدركاً أن القضية الفلسطينية هي المدخل الصحيح إلى نسج العلاقات على أُسس موضوعية.

ومن جهة أخرى، بقي فهمه للصراع ضد الإمبريالية، يقوم على رؤية لم تزعزعها الدعوات الأمريكية إلى الإصلاح والديمقراطية وغير ذلك من الشعارات، التي تحاول أن تخفي وراءها المقاصد الحقيقية للهيمنة الأمريكية على المنطقة.

وتبدو لنا، العودة إلى ما قاله المناضل والمفكر أحمد نبيل الهلالي، في هذا المجال، مصدراً من مصادر تحصين الفكر، وتصليب المواقف، وإغناء القدرة على التحليل والتخطيط، وشق الطريق الذي يفترض بنا أن نشقه، معبّراً عن مصالح العمال والفلاحين وعموم الشرائح الفقيرة والمهمشة، فضلاً عن المثقفين الثوريين.

■ ■ ■

وأخيراً، ها هي مصر تودع هذا الرجل إبناً باراً من أبنائها المخلصين، يحتضنه

ترابها، وهو الذي كرَّس حياته فداءً لتراب مصر وشعب مصر.

رحل الهلالي، لكن تراثه سيبقى، فلنعمل جميعاً لصونه، ولنبقى أوفياء له.

إن كنا قد إتفقنا معه، أو إختلفنا، علينا أن نعترف أننا خسرنا برحيله مناضلاً ولا كل المناضلين، ورجلاً ولا كل الرجال.

لكن العزاء أن الأرض التي أنجبت الهلالي، ستنجب غيره ... فمصر هي بلد العطاء، وهي أرض الوفاء...

الخلود للراحل الكبير، والمجد لمصر وشعبها العظيم ■

٢٠٠٦/٧/١١

الفهرس

- **هذا الكتاب** ٥
- **من الدورة ٢٧ للمجلس المركزي إلى إنتفاضة الشباب** ٩
  - ما بعد المجلس المركزي في دورته الـ ٢٧ ..... ١١
  - من أجل إستنهاض المقاومة الشعبية ٣٣
  - من إنتفاضة الشباب إلى الإنتفاضة الشاملة ٤١
  - الإنتفاضة في دائرة فصائل العمل الوطني ٥٩
  - الإنتفاضة في شهرها السادس . . ٩ موضوعات ٦٧
- **جولة في الحالة الفلسطينية** ٧٥
  - نحمي الانتفاضة بتوفير شروط إستمرارها وتواصلها ٧٧
  - السلطة في الضفة كما في القطاع ، تتصرف كما الأنظمة العربية التي إنهارت ٨٧
  - أكدت الانتفاضة أن الأبواب موصدة أمام برنامج أوسلو ٩٧
- **في الوضع الفلسطيني الداخلي** ١٠٥
  - لماذا عارضنا الدعوة المتعجلة للمجلس الوطني . . وماذا نريد من إنعقاده في دورة «جديدة»؟ ١٠٧
  - المشاركة السياسية في صنع القرارة الوطني ١١٧
- **جولة في الإقتصاد السياسي الفلسطيني** ١٢٥
  - بروتوكول باريس . . عقدة إختناق للإقتصاد الفلسطيني ١٢٧
  - رأس المال «الوطني» الفلسطيني عند مفترق ١٤٣

- **غزة تحت الإنقسام والحصار** ١٥١
  - إستعادة وحدة القضاء وإصلاحه ١٥٣
  - أزمة الخريجين بين الإنقسام والحصار ١٥٧
  - غزة.. عام ٢٠١٥ هو الأسوأ إقتصادياً ١٦٣
- **اللاجئون الفلسطينيون في سوريا** ١٦٩
  - الواقع والتحولات والإحتمالات ١٧١
  - المشاكل، الإحتياجات، المخارج، المهام ١٨٩
- **الإنتخابات الإسرائيلية** ١٩٩
  - إنتخابات الكنيست العشرون (٢٠١٥/٣/١٧) ٢٠١
  - الخارطة السياسية الراهنة في إسرائيل ٢١١
  - نتائج انتخابات الكنيست بين دورتين ٢٢١
  - ملاحق ٢٢٣
- **في ذكرى رحيل قادة** ٢٢٩
  - حكاية شعب وسيرة وطن ٢٣١
  - الجماهير المنظمة هي صانعة التاريخ ٢٣٧
  - عاد إلى فلسطين مقاوماً ٢٤٣
  - نموذج الإنحياز الطبقي، بالفكر والعمل والمسلك اليومي ٢٤٩
- **الفهرس** ٢٥٥

سلسلة الطريق إلى الاستقلال

١ـ الطريق الوعر

نظرة على المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية
من مدريد إلى أوسلو
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧

٢ ـ سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

٣ ـ القبضة المثقوبة

نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية
من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩

٤ ـ خمس سنوات على أوسلو

آذار (مارس) ١٩٩٩

٥ ـ الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

أيار (مايو) ١٩٩٩

٦ ـ من أوسلو إلى واي ريفر

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠

٧ ـ شرم الشيخ .. اللاجئون .. الحل الدائم..

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠

٨ ـ عشية الانتفاضة

نيسان (أبريل) ٢٠٠١

٩ ـ «السور الواقي»

آب (أغسطس) ٢٠٠٣

١٠ ـ ما بعد «السور الواقي»

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣

١١ ـ «خارطة الطريق» .. إلى أين؟

نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

١٢ ـ في النظام السياسي الفلسطيني..

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤

١٣ ـ خطة «فك الارتباط»

آذار (مارس) ٢٠٠٥

١٤ ـ قبل الرحيل.. في السياسة والنظام الفلسطيني

أيار (مايو) ٢٠٠٥

١٥ ـ رئاسية ٢٠٠٥..

آذار (مارس) ٢٠٠٥

١٦ ـ مفترق طرق بعد غزة

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧

١٧ ـ الحكومات الفلسطينية .. ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦

آذار (مارس) ٢٠٠٨

١٨ ـ المنعطف .. تشريعية ٢٠٠٦

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

١٩ ـ ٢٠٠٧ .. عام الإنقسامات

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

٢٠ ـ من الانتفاضة إلى الانقلاب

آذار (مارس) ٢٠٠٩

٢١ ـ ٢٠٠٨ .. عام الأزمات والرصاص

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩

٢٢ ـ وثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦/٦/٢٧)

آب (أغسطس) ٢٠١٠

٢٣ ـ خيارات فلسطينية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠

٢٤ ـ استراتيجية فلسطينية بديلة

نيسان (أبريل) ٢٠١١

٢٥ ـ أحوال فلسطينية

آذار (مارس) ٢٠١٢

٢٦ ـ إستراتيجية دفاعية للقطاع

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

٢٧ ـ .. على مرمى حجر

في قضايا الدولة والاستقلال

أيار (مايو) ٢٠١٣

٢٨ ـ موضوعات تفاوضية

تموز (يوليو) ٢٠١٤

٢٩ ـ في تدويل القضية

شباط (فبراير) ٢٠١٥

٣٠ ـ ما بعد «الجرف الصامد»

تموز (يوليو) ٢٠١٥

٣١ ـ إنتفاضة الشباب

أيار (مايو) ٢٠١٦